جامعة العربي التبسي - تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: دراسات استراتيجية و أمنية

بعنوان :

دور المجتمع المدني في دعم الاصلاح السياسي
- تونس نموذجا -

إعداد الطالب :

- عبدي مفدي لقمان

إشراف الأستاذة:

نموشي نسرين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
لعجال ليلى	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
نموشي نسرين	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا
دني إيمان	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا

السنة الجامعية :

* 2021 م / 2022 م *

* 1442 هـ / 1443 هـ *

جامعة العربي التبسي - تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: دراسات استراتيجية و أمنية

بعنوان :

دور المجتمع المدني في دعم الاصلاح السياسي
- تونس نموذجا -

إعداد الطالبة :

- عبدي مفدي لقمان

إشراف الأستاذة:

نموشي نسرين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
لعجال ليلى	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
نموشي نسرين	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا
دني إيمان	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا

السنة الجامعية :

*** 2021 م / 2022 م ***

*** 1442 هـ / 1443 هـ ***

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

{رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي *

وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي}

سورة طه، الآيات: 25-27

شكر وعرفان:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والشكر لله على توفيقي في إتمام هذا البحث المتواضع.

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم وقدم لي يد العون في إنجاز هذا البحث كما أتقدم بخالص الشكر لكل الأساتذة الذين مررت على يدهم في مشواري الدراسي وساهموا بشكل فعال في الوصول إلى ما أنا عليه اليوم، وأتوجه بشكري الخاص لكافة أفراد عائلتي **"أبي وأمي، أختاي، وأخي"**؛ وأقاربي وأصدقائي المقربين اللذين ساهموا بدعمهم لي في الوصول إلى هاته اللحظة، كما أوجه شكري وامتناني وتقديري على وجه الخصوص

إلى الأستاذة **"نعوشي نسرين"** التي تفضلت بقبول الإشراف على

المذكرة ولم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها. و كذلك الشكر موصول إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الإهداء:

إلى من سهرا على تربيتي وتعليمي وساهموا في الوصول

إلى ما أنا عليه اليوم -(والداي الكريمان)-

إلى أخي "ريان"، وأخواتي العزيزات

إلى كل أحبائي وأصدقائي المقربين

إلى كل من آزرني ومد لي يد العون في انجاز هذه

المذكرة المتواضعة.

مفدي

مقدمة

مقدمة :

يعتبر المجتمع المدني "إحدى ابرز الظواهر المميزة للحياة السياسية المعاصرة، وأحد أهم مقوماتها في العالم، و بالرغم من أن نشأته جاءت كنتيجة لحركية تعيشها المجتمعات الحديثة، فإن الدولة قلما تعترف بشرعيته باعتباره تعبيرات اجتماعية ، وإذا اعترف به، فذلك بفضل نضالات مريرة و تضحيات جسيمة قدمها "المجتمع المدني "في مقابل تنازلات قليلة تقدمها الدولة ، و هي ميزة الحياة السياسية في تونس.

يمكن اعتبار التحول السياسي في تونس امتدادا للثورات العربية منذ القرن التسع عشر من أجل الديمقراطية و الحرية أشعل فتيلها المرحوم محمد البوعزيزي و أججتها مطالب اجتماعية ملحة ومشروعة. وهذه الثورة هي في الحقيقة تحولا ديمقراطيا مفاجئا لم يحدث من مبادرة السلطة ولم يمر عبر تفاوض بين أطياف المجتمع السياسي بل أثمر من التحت أي من رحم مجتمع كما كانت في الماضي الحركة الوطنية نهضة شعبية عارمة من أجل الاستقلال.

و تؤكد التطورات الراهنة على أهمية المجتمع المدني كآلية لتحقيق المشاركة السياسية و تعبئة المواطنين و تأكيد الحقوق و المساهمة في عمليات الإصلاح السياسي.

و لعل المتتبع للحياة السياسية في تونس يرى ما شهدته من موجة الحركات الاحتجاجية، لم يسبق لها مثيل منذ أن حصلت البلاد على استقلالها، حيث دخل النظام السياسي منعطفا حاسما في مواجهة تصاعد المد الاحتجاجي ، و قد اتسمت هذه الحركات الاحتجاجية في بداياتها بالعمل خارج الأطر الحزبية و المؤسسية المتعارف عليها ، مكونات المجتمع المدني (أحزاب ، نقابات ، و اتحادات) نجحت تلك الحركات في التوسيع و اختراق معظم القطاعات، ولم تقتصر مطالبها على الحقوق الوظيفية و التشغيل، وإنما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي و الإعلامي و محاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية .

انطلاقا من هذا، فهذه الدراسة سنحاول بها أن نقدم تحليلا تقييميا لمسيرة المجتمع المدني التونسي، بعد وضعه في الإطار النظري و المفاهيمي و محاولة استجلاء تأثيره و أدواره، وذلك بالاعتماد على عدد من المؤشرات الأساسية المساعدة في تحديد الإطار المرجعي التصوري لدلالة و إمكانية التقييم بعد ذلك، ودوره في دعم الإصلاح السياسي كمفهوم له مقارباته التي سيتحدد في إطارها تصور النموذج الأساسي لمجتمع مدني تونسي متطور و فاعل.

واعتبار لذلك كان موضوع الدراسة "**:دور المجتمع المدني في دعم الإصلاح السياسي تونس نموذجا**

أهمية الموضوع :

نظرا لتزايد الاهتمام بدراسة موضوع المجتمع المدني في تونس، و في إطار الحيوية(العلمية و العملية)التي يكتسبها هذا المفهوم، من خلال الأدوار التي يؤديها خاصة في المجال السياسي و في ظل الإصلاح السياسي التي عرفته تونس و ما رافق ذلك من تغيرات جذرية في أسلوب الممارسة السياسية آلياتها، و التوجه نحو المزيد من الممارسة الإصلاحية، دخل مفهوم المجتمع المدني التونسي لغة الاستعمال اليومية، فاصبح ينظر اليه في أشكاله التنظيمية المتنوعة بوصفه دافعا أساسيا في دعم الإصلاح السياسي بأبعاده الاقتصادية و الاجتماعية، فدراسة المجتمع المدني في تونس و مستوى تطوره يدفعنا الى مناقشة دوره و انعكاساته على

الساحة السياسية وامكانياته، و أيضا التعرف على دور و اسهامات منظماته التي تظهر كمساحة تتبلور فيها مجموعة من التفاعلات و تقوم بوظائف سياسية عديدة تساهم في تحقيق الإصلاح السياسي .
كما أن تحليل العلاقة التفاعلية بين المتغيرين(المجتمع المدني و الاصلاح السياسي) هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى القدرة و الكفاءة و الرقابة التي يفترض أن يتميز بها المجتمع المدني كمفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية الإصلاح السياسي فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية و من ثم يعتبر متغيرا تابعا لها، و من ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية و المؤثرة فيها، و بالتالي يعد متغيرا مستقلا عنها.
ومن هذا الطرح تبرز أهمية الموضوع في إبراز دور المجتمع المدني التونسي في دعم الإصلاح السياسي من خلال الوظائف التي تؤديها في جميع المجالات السياسية .

مبررات اختيار الموضوع:

تنحصر مبررات اختيار الموضوع أساسا لدوافع ذاتية و أخرى موضوعية:
الدوافع الذاتية :الرغبة في تناول هذا الموضوع لأنه يدخل ضمن اهتماماتنا الخاصة المتعلقة بالإصلاحات السياسية و الإيمان بأن التغيير ينبع من الداخل.
الدوافع الموضوعية :فتتمثل في كون الموضوع يدخل في صميم الدراسات التي يتعين الخوض فيها، و التي تثار بشأنها الكثير من الإشكاليات و التساؤلات التي تقتضي البحث فيها.
و محاولة الإجابة عنها، هذا من ناحية و من ناحية أخرى فإنه يتعين وبدقة حدود الدور الذي يقوم به المجتمع المدني التونسي من أجل التغير.

–أهدف الدراسة و صعوباتها:

تهدف دراسة الموضوع إلى رصد و تحليل المجتمع المدني في تونس ، و تقييم دوره في دعم الإصلاح السياسي بالإضافة إلى إبراز مستوى التطور الذي عرفته هيكلته و تنظيماته و تحديد المكانة القانونية التي يحتلها هذا الأخير في ظل القوانين التونسية و علاقته بالسلطة.
اما صعوبات البحث فهي تتراوح ما بين الصعوبات المنهجية و المعلوماتية، و من أبرز الصعوبات المنهجية التي واجهتنا هي طول المدة الزمنية في السياق التاريخي لأحداث تونس .
أما من حيث المعلومات فالصعوبة الأولى واجهتنا خلال إعدادنا لهذا البحث هي وجود تضارب في المعلومات في بعض المصادر.

-إشكالية الموضوع:

لقد تطور المجتمع المدني في تونس و عرف اوضاع و ظروف مختلفة تختلف باختلاف المراحل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية سواء خلال فترة الاستعمار او بعدها في مرحلة الاستقلال، وظهر بقوى سياسية مختلفة و برز بشكل كبير بعد أحداث الربيع العربي في تونس التي كانت بداياتها الإحتجاجات الشعبية و إسقاط نظام بن علي .حيث لعب كفاعل اساسي في نجاح الحراك الشعبي السلمي و تعبئة و تنظيم الاحتجاجات و المظاهرات بما يتوافق و اهداف الثورة و مطالب الفئات والشرائح المختلفة مما رشحه للعب دورا كبيرا في المشاركة في الإصلاحات السياسية .

السؤال المركزي : و تأسيسا على ذلك فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول البحث في مساهمة المجتمع المدني في تحقيق الإصلاح السياسي في تونس من خلال طرح السؤال المركزي التالي : ماهي حدود و حجم دور المجتمع المدني في تحقيق الإصلاح السياسي على ضوء التجربة التونسية ؟

و للإجابة على السؤال المركزي تم تفكيكه إلى الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما المقصود بمفهومي المجتمع المدني و الإصلاح السياسي ؟

2 - ماهي طبيعة العلاقة القائمة بين المجتمع المدني التونسي و بين النظام السياسي ؟

3 - ما مدى نجاح و فاعلية المجتمع المدني في دعم الإصلاحات السياسية في تونس ؟

-فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة المختلفة، تم تطوير الفرضيات التالية:

-كلما كان المجتمع المدني مستقل ماليا كلما زادت فعاليته في التأثير على النظام السياسي بإتجاه الإصلاح السياسي .

-يرتبط نجاح المجتمع المدني بمكانة و قوة النخبة السياسية فيه .

-مناهج البحث

تفرض طبيعة الموضوع توظيف الاستعانة بعدة مناهج: التاريخي ، المقارن ، تحليل المضمون ،مقترب علاقة الدولة بالمجتمع، لكون الظاهرة السياسية و الاجتماعية عموما ظاهرة معقدة مركبة و متعددة الأبعاد.

المنهج التاريخي:

تم استخدامه لتفسير الظاهرة و الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة و التنبؤ مما سيكون عليه المستقبل، فالمنهج التاريخي يضطلع بدور حيوي و أصيل في ميدان الدراسات و البحوث العلمية و هذا ما يساعدنا على التعرف على نشأة المجتمع المدني و تطوره عبر مراحل تاريخية على المستوى الفكري و الممارسات، والتعرف على خلفيات الإصلاح السياسي انطلاقا بيئة معينة بالشكل الذي يسمح بتحليل مختلف الجوانب المتعلقة به.

المنهج المقارن :

يظهر استخدامه في مجال المقارنة بين مختلف النظريات التي تناولت المجتمع المدني في وحدات زمانية و مكانية مختلفة، و محاولة معرفة و مقارنة مظاهر أداء المجتمع المدني عبر مراحل مختلفة من مسار الإصلاحات السياسية في تونس .

-منهج تحليل المضمون:

يعد هذا المنهج من أساليب البحث التي تستخدم البيانات، و هو يندرج في هذه الدراسة على دراسة و تحليل مضامين المواثيق الرسمية.

-مقترب علاقة الدولة بالمجتمع :

تم توظيف مقترب علاقة الدولة بالمجتمع لدراسة طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع والإهتمام بكيفية فهم النضالات الاجتماعية من أجل السيطرة أو التحول، و التأكيد علي أن قدرة جميع القوي الإجتماعية وعناصر الدولة علي تطوير التماسك.

-خطة الموضوع:

و حتى يتسنى لنا معالجة موضوع البحث معالجة علمية دقيقة، و ذلك حسب المنهجية المتبعة و لأجل بلوغ الأهداف النظرية و العلمية للدراسة، و بالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة، فقد ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث فصول.

الفصل الاول : و يمثل الاطار المفاهيمي و النظري للدراسة، و ينقسم المبحثين ، اهتم المبحث الاول بالتأصيل المفاهيمي و النظري لمفهوم المجتمع المدني و مقوماته ؛ أما المبحث الثاني فيتم تخصيصه للدراسة التأصيلية لمفهوم الإصلاح السياسي و المفاهيم ذات الصلة.

أما **الفصل الثاني** : ويشمل الدراسة التحليلية لطبيعة و سمات المجتمع المدني في تونس و علاقته بالدولة و كذا التطورات و السياق التاريخي للمجتمع المدني التونسي.

الفصل الثالث :فقد تناولنا تأثير المجتمع المدني التونسي في الإصلاح السياسي قسمنا الفصل إلى مبحثين تكلمنا في المبحث الأول عن دور المجتمع المدني التونسي في عملية الإصلاح السياسي من تحولات سياسية و انتقال ديمقراطي و في المبحث الثاني فكانت لنا نظرة تقييمية لدور المجتمع المدني في تونس و سبل التفعيل و المعيقات و في الأخير نظرة مستقبلية للمجتمع المدني في تونس .

خطة الدراسة

مقدمة.

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأول :التأصيل المفاهيمي و النظري للمجتمع المدني

المطلب الأول :المجتمع المدني : مقاربة مفهومية

المطلب الثاني :مقومات المجتمع المدني

المبحث الثاني :الإصلاح السياسي : دراسة تأصيلية.

المطلب الأول :مفهوم الإصلاح السياسي

المطلب الثاني :الإصلاح السياسي و المفاهيم ذات الصلة

الفصل الثاني :طبيعة و سمات المجتمع المدني في تونس

المبحث الأول: تطور المجتمع المدني في تونس

المطلب الأول :سمات المجتمع المدني في تونس

المطلب الثاني :السياق التاريخي للمجتمع المدني في تونس

المبحث الثاني :علاقة الدولة بالمجتمع المدني في تونس

المطلب الأول :الحالة التعاونية

المطلب الثاني :الشكل التنافسي.

الفصل الثالث :تأثير المجتمع المدني التونسي في عمليات الإصلاح السياسي
المبحث الأول: دور المجتمع المدني التونسي في عمليات الإصلاح السياسي
المطلب الأول :المجتمع المدني التونسي و التحولات السياسية في تونس
المطلب الثاني :المجتمع المدني التونسي و الانتقال الديمقراطي في تونس
المبحث الثاني :تقييم دور المجتمع المدني في تونس و سبل التفعيل
المطلب الأول :معيقات المجتمع المدني في تونس
المطلب الثاني :مستقبل المجتمع المدني في تونس.
الخاتمة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

هذا الفصل عبارة عن مدخل مفاهيمي و نظري لدور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي قد تم تقسيمه إلى مبحثين كل مبحث به مطلبين كل على الترتيب ففي المبحث الأول يتم دراسة التأصيل المفاهيمي و النظري للمجتمع المدني بصفة عامة و مقوماته أما المبحث الثاني فهو دراسة تأصيلية لمفهوم الإصلاح السياسي عموما

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للمجتمع المدني

مفهوم «المجتمع المدني» هو مفهوم أوروبي المولد والنشأة والعقيدة. أما من حيث الممارسة فهو ليس محصورًا على الثقافة الأوروبية وإنما شائع في جميع حضارات وثقافات الأمم وإن اختلفت تسمية هذه الممارسة والدرجة التي تطبق بها. هذا المفهوم في صورته الراهنة ينتمي إلى عائلة كبيرة من المفاهيم، بغض النظر عن الترتيب التاريخي لظهورها، من أبرزها مقاومة السلطة المطلقة والليبرالية، والعقد الاجتماعي أو التعاقد الاجتماعي، ونظرية الحق الإلهي للملوك، والفصل بين الدين والدولة، والتعددية السياسية بدلاً من الحكم المطلق، والحريات العامة في الحياة والملكية والعمل والرأي والمعتقد، وسيادة الأمة أو الشعب، والمواطنة، ونبذ الانتماءات في صيغها الدينية والمذهبية والعرقية،وحركة الشعب أو المواطنين في مقابل الحكومة، ومقاومة البرجوازية، وحقوق الإنسان، والحد من هيمنة الحكومة،والحد من تمركز السلطة في الدولة بفصل الأجهزة التشريعية والقضائية عن السلطة التنفيذية، والعلمانية، والتطور الاقتصادي والسياسي والثقافي، والاقتصاد الرأسمالي، والشيوعية والاشتراكية، والشفافية والحاكمية وغير ذلك من المفاهيم الأخرى المرتبطة بالسياسة والإدارة.

وكما هي العادة بالنسبة لأي مفهوم يتم تداوله في أوروبا ويوزع على العالم بسهولة، فإنه غالبًا ما يعمد الكتاب الأوروبيون إلى إعادة هذا المفهوم إلى الثقافة اليونانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبأسلوب سلس أو قسري، ليثبتوا لمجتمعاتهم ولخارج مجتمعاتهم بأن المفهوم قديم، وأن الحديث فيه متواصل، وأن أي حديث عن أي إسهام حضاري لا معنى له إذا لم يرتبط بالحضارة الأوروبية. من ناحية أخرى فلعل المتتبع للكتابة في مثل هذه المفاهيم التي غالبًا ما يكون مصدرها علماء الاجتماع أو التاريخ أو الاقتصاد أو علماء النفس يجد أن هؤلاء الكتاب غالبًا ما ينتمون إلى العقيدة اليهودية أو من خلفية يهودية، حيث تسعى هذه الفئة إلى تسويق أفكارها بسهولة بحكم أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات والحضارات التي يعيشون فيها[1].

وبإيجاز يمكن القول بأن مفهوم المجتمع المدني في الثقافة الأوروبية هي نتاج الوضع التاريخي في أوروبا بخاصة ما يتصل منها بسيادة الكنيسة والحاكمية المطلقة؛ حيث أدى هذا الوضع إلى النظر إلى الدولة نظرة سلبية إما بعدها وضعًا متطرفًا أو جهازًا قمعيًا أو وسيلة للسيطرة، وأن الدولة ليست هي الذي يكيف المجتمع المدني بل إن المجتمع المدني هو الذي يكيف الدولة. هذه النظرة للدولة في مقابل المجتمع المدني جعل الاهتمام يتحول من الكتابة في مكانتها ودورها في المجتمع إلى الاهتمام بموضوعات أخرى، مثل: الحركات الاجتماعية والطلابية والثقافية والعمالية والنسوية.

[1] أ.د.عبدالرحمن أحمد هيجان ، المجتمع المدني: المفهوم والأبعاد 1424/9/10هـ الموافق 2003/10/4م ص 1

أما في العالم العربي فإن تعامله مع مفهوم المجتمع المدني يدخل في جملته في إطار تأثر الثقافة العربية بالثقافات الأجنبية، وعلى وجه التحديد الثقافة الأوروبية والأمريكية مثله في ذلك مثل التأثر بمعطيات التقنية أو الموضة بشتى صورها المختلفة. على أنه ومع الإقرار بوجود مثل هذا التأثر إلا أن تلقي واستجابة المفكرين والمثقفين العرب للمفاهيم الأجنبية بشكل عام والغربية بشكل خاص ليس على وتيرة واحدة، فمنهم من يرفضها على الإطلاق، ومنهم يقبلها أيضًا على الإطلاق، ومنهم من يحاول إرجاع هذه المفاهيم إلى بعض الممارسات العربية أو الإسلامية؛ ليسوغ ويسوق لقبولها في المجتمع، وهناك طرف ثالث يحاول أن يكيّف هذه المفاهيم بما يتفق وقيم المجتمع العربي بشكل عام ومجتمعه الذي يتواجد فيه بشكل خاص، هذا الوضع المتعلق بالتعامل مع المفاهيم الأجنبية إذا ما حاولنا تطبيقه على مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي فإننا وقبل كل شيء يجب أن نفهم حقيقة المجتمع العربي في الوقت الراهن. هذا المجتمع العربي في جملته يعاني في الوقت الراهن من كثير من الضغوط السياسية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية الناجمة عن البنية الاقتصادية الهشة، والحملات الإعلامية الغربية، وعلى وجه التحديد الأمريكية والصهيونية، والآثار الناجمة عن حروب الخليج المتوالية، ومفاهيم العالم الجديد والعولمة. والمعتنقين من مثقفي العالم العربي لأي أفكار غربية بغض النظر عن ملاءمتها لقيمنا العربية التي جعلت مقاومته للمفاهيم الأجنبية ضعيفة جدًا.

انطلاقًا من هذه الحقيقة يأتي مفهوم المجتمع المدني كأحد المفاهيم التي برزت الدعوة إليها حديثًا، وعلى وجه التحديد بعد حرب الخليج الثانية، على الرغم من أن ظهورها يعود إلى بداية السبعينياتالميلادية؛ نتيجة للتأثر بأفكار ومؤلفات أنطونيو غرامي التي وجدت ميولاً كبيرًا لها وبخاصة في بلدان المغرب العربي.

لقد حمل المجتمع المدني في طياته الدعوة إلى التعددية والحزبية، والممارسة للديموقراطية الغربية، والتركيز على الثقافة، وإعطائها الدور الأكبر في الإسهام في حركة المجتمع السياسية، وقيام تنظيمات أو منظمات توعية أو رسمية مستقلة عن السلطة السياسية تهدف إلى تعزيز[2] التماسك والتضامن بين أعضاء المجتمع في مقابل الاستقلال النسبي عن الدولة أو الحد من قوتها بل وإقصاء الدولة إذا اقتضى الأمر ذلك. ومن أجل تحقيق هذه المطالب فقد برزت مفاهيم مصاحبة للمجتمع المدني، مثل: المواطنة، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية والشرعية والثقافية...

على أن التعامل مع مفهوم المجتمع المدني وتسويقه في الثقافة العربية لم يكن على وتيرة واحدة. ففي الوقت الذي حاول فيه بعض المفكرين قبول هذاالمفهوم بمضامينه الأوروبية أو الغربية كاملة نجد أن هناك من يحاول إيجاد مفاهيم وتصورات بديلة لهذا المفهوم الغربي من خلال البحث في مخزون ذاكرة الثقافة العربية بما يسهل قبوله لدى المواطن والمفكر العربي وتعبيرًا عن رفض الهيمنة الغربية. هذه المفاهيم البديلة تمثلت في استخدام مصطلحات من قبيل «المجتمع الأهلي» بدلاً من المجتمع المدني «والجماعة» عوضًا عن المجتمع السياسي ومجتمع المدنية والسياسة المدنية. بل لقد حاول بعض المتحمسين للثقافة العربية ربط مفهوم المجتمع المدني ببعض الممارسات التاريخية الإسلامية، وبخاصة ما حدث في عهد الرسول ـ صلى الله

[2] أ.د.عبدالرحمن أحمد هيجان مرجع سابق ، ص5

عليه وسلم ـ فيما تم التعبير عنه بمسمى «وثيقة المدينة» أو «الصحيفة» أو ما أطلق عليه البعض «دستور المدينة». وكما حاول بعض المفكرين العرب تكييف هذا المفهوم بما يتفق وقيم الثقافة العربية نجد البعض يعترض بل ويرفض مفهوم المجتمع المدني انطلاقًا من مفاهيم الخطاب الماركسي الذي نظر إلى هذا المفهوم بعده مفهومًا برجوازيًا، وأنّ تداوله أو تبنيه يصب في خدمة الأيديولوجية البرجوازية. هذا التناقض في التعامل مع مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي ازداد تعقيدًا نتيجة لعدم الاتفاق على تعريف موحد للمفهوم، ومحاولة التأكيد على المفهوم البديل وبخاصة مفهوم المجتمع الأهلي الذي يتذبذب بين قبول ورفض مكونات المجتمعات الطائفية والقبلية والعائلية، وحرصه على الاستقلال النسبي عن الدولة ومؤسساتها من خلال قيام الأهالي بأدوار التنظيم الاجتماعي والتعليم، وتقديم بعض الخدمات الصحية والاجتماعية عبر معطيات متأصلة في التاريخ الإسلامي، مثل: الزكاة والوقف والمسجد والزوايا والتكايا والمستشفيات، أو ممارسات حديثة كالجلسات الخاصة أو الاجتماعات الدورية أو الديوانيات. من ناحية أخرى فإن التأكيد على الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي وعدّ الثاني خصمًا للأول قد أوجد نوعًا من الاختلاط والتشويش في فهم مصطلح المجتمع المدني في الثقافة العربية، وممارسته على أسلوب واضح نزيه. وأخيرًا فإن الأمر بالنسبة لتسويق مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي قد واجه معوقات أخرى جعلته يعاني في حد ذاته من القصور بل والنبذ؛ حيث تم ربطه بمفاهيم فضفاضة أو غير مقبولة لأغلب قطاعات المجتمع العربي. من هذه المفاهيم: التسامح الديني والاجتماعي والفكري، وحقوق المرأة والديموقراطية الغربية والعلمانية. بل لقد وصل البعض إلى حد[3]

القول إلى أنه لا يمكن تطبيق مفهوم المجتمع المدني دون ديموقراطية، وأنه لا يمكن تصور ديموقراطية دون علمانية، ليحصر القضية بعد ذلك في صورة خلاف بين الدين والسياسة. بناءً على هذه النتيجة يدعو بعض المتحمسين للمجتمع المدني إلى إعادة التفكير بالعلمانية؛ بغية إعادة تصور مختلف للعلاقة بين رجل الدينوري السياسة يُنهي على حد تعبيره القطيعة بينهما، ويمكن العلمانية من الانضراج في نسيج المجتمع المدني[4].

مما سبق نخلص إلى القول بأن مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم أوروبي بشكل خاص وغربي بشكل عام. لقد وُلد هذا المفهوم في أحضان الثقافة الأوروبية بسبب العلاقة بين الكنيسة والمجتمع والدولة والكنيسة والدولة والمجتمع؛ حيث نشأ الصراع بينهما من أجل الحد من هيمنة أيًّا منهما حيث كانت نتيجتها الدفع نحو إشراك أفراد المجتمع ومؤسساته الخاصة في قرار وأنشطة المجتمع، وإن كانت حدود هذه المشاركة ومجالاتها غير محددة أو واضحة المعالم. لذلك نجد على سبيل المثال أن مفهوم المجتمع المدني لا يحظى بكثير من القبول في الثقافة البريطانية في مقابل قوة الدولة وبالعكس في إيطاليا التي تتولى مؤسسات المجتمع المدني الكثير من أنشطة المجتمع بل وتنافس الحكومة في كثير من أدوارها بينما نجد الصورة مختلفة فيفرنسا وبقية بلدان أوروبا وأمريكا.

[3] أ.د.عبدالرحمن أحمد هيجان ، مرجع سابق ، ص6
[4] أ.د.عبدالرحمن أحمد هيجان ،: مرجع سابق ، ص8

أما في العالم العربي فإنَّ المفهوم ما يزال متأرجحًا بين القبول والرفض بسبب ما ارتبط به من مفاهيم غير مقبولة سواءً بالنسبة لأعضاء المجتمع أو الحكومة كإقصاء الدولة، أو الحد من هيمنتها والديموقراطية الغربية والعلمانية. وإن كانت الضغوط الغربية على المجتمع العربي تبرز في وقتنا الراهن أكثر مما سبق، وتدفع باتجاه تبني هذا المفهوم وغيره من المفاهيم الغربية الأخرى السياسية والاجتماعية

المطلب الاول: المجتمع المدني مقاربة مفهومية

لا يوجد في الواقع اتفاق بين المفكرين أو المنظرين حول تعريف مفهوم المجتمع المدني، وذلك عائد إلى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في كل عصر يتم فيه طرح هذا المفهوم والتعامل معه. ففي المراحل الأولى لظهور هذا المفهوم نجد التركيز قائمًا على أساسالحد من سلطة الكنيسة، ومشاركة المجتمع في بعض قراراتها؛ ليتطور الأمر بعد ذلك إلى التأكيد على أهمية مشاركة المجتمع مع بقاء التأكيد على أهمية دور السلطة المالكة أو الملك كما كان سائدًا في أوروبا. هذا الوضع تغير بعد ذلك؛ حيث تحولت الدعوة إلى مهاجمة الحكومة ذاتها، والعمل على الحد من قوتها أو مشاركتها[5] في السلطة من خلال المؤسسات الاجتماعية، وذلك على الرغم من عدم تحديد نطاق هذه المشاركة أو مجالاتها حيث بقي المفهوم عائمًا في هذا الصدد سواء من حيث التعريف أو الممارسة.

بعض تعريفات المجتمع المدني:

1المجتمع المدني: هو المفهوم القائم على أساس المواطنة القومية، وإسقاط الانتماءات القديمة من طائفية ومذهبية وقبلية.

.2المجتمع المدني: هو المجتمع الذي يعترف بحق المواطن الإنسان الفرد بدلاً من مفاهيم المؤمن وغير المؤمن الرجل أو المرأة الحر والعبد.

.3المجتمع المدني: تعني قوة المجتمع بجانب السلطة حيث تنطلق مكونات هذا المجتمع من مبدأ الحرية الفردية الذي ينطوي على حق الملكية أولاً، واعتمادًا على مفهوم المواطن الذي يشكل اللبنة الأساسية في مضمار المجتمع المدني. أما ما يشكل المبدأ الثاني المكمل لسابقه فهو التعاقد الاجتماعي بين مواطنين أحرار؛ بغية تنظيم شؤون مجتمعهم، في ظل مبدأ سيادة القانون، وهو الركن الثالث، والمبدأ الذي لا غنى عنه لاستمرار الجماعة. وأخيرًا يأتي مبدأ فصل السلطات؛ ليضمن عدم إساءة استخدام السلطة من قبل فرد أو أقلية، وليؤمِّن المشروعية المجتمعية للسلطة القائمة على الاختيار الطوعي للجماعة؛ لينتج عن المبادئ السابقة ما يسميه «لوك» الحكم المدني الصحيح.

.4المجتمع المدني: يعني الليبراليةوالتعددية والمعارضة، وبناء التحالفات؛ بغية استقطاب الرأي العام، ومشاركة الدولة في اتخاذ القرار عبر الهيئات البرلمانية والمجالس المحلية.

.5المجتمع المدني: هو المجتمع القائم على أساس الفرد الجزئي؛ حيث يصبح المجتمع المدني تركيبًا من أعضاء مستقلين يتخذ كل منهم نظرة خاصة تجاه الأشياء، ويعمل من أجل غاياته الخاصة.

[5] أ.د.عبدالرحمن أحمد هيجان ، مرجع سابق ، ص7

.6المجتمع المدني: هو المجتمع المحدد بالقوى الإنتاجية الموجودة في جميع المراحل التاريخية، وأن لهذا المجتمع مقدماته أو أسسه في الأسرة البسيطة والمركبة، وأنه لمن الواضح سلفًا أن المجتمع المدني يشكل البؤرة الحقيقية أو المسرح الحقيقي للتاريخ كله.

.7المجتمع المدني: يعني الهيمنة الثقافية والسياسية، حيث تمارس الطبقة الاجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء أخلاقي للدولة.

.8المجتمع المدني: هو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في[6] ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة؛ لتحقيق أغراض عدة. منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرارات على المستوى القومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة. ومنها أغراض مهنية كما هي الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة، والدفاع عن مصالح أعضائها. ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقًا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية؛ وبالتالي يمكن القول بأن الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، النقابات المهنية، الجمعيات الاجتماعية والثقافية.

.9المجتمع المدني: هو مجموعة التنظيمات التطوعية التي تنشأ بالإرادة الحرة؛ لتملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلاً من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات؛ أي: كل ما هو غير حكومي، وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (من الوراثة). والمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام. المجتمع المدني هو مجتمع عضويات فبقدر ما يحمل أي مواطن من بطاقات عضوية فبقدر ما يكون عضوًا نشيطًا في مجتمعه المدني.[7]

من التعريفات السابقة نخلص إلى ما يأتي:

.1لا يوجد تعريف محدد لمفهوم المجتمع المدني؛ حيث إن كل تعريف يمثل المرحلة أو الفترة الزمنية التي ظهر فيها هذا التعريف.

.2إن التعريفات الراهنة لمفهوم المجتمع المدني تتجه نحو تفعيل حركة المجتمع فيما يتصل بالمشاركة في اتخاذ القرار على مستوى الدولة، وذلك من خلال الأحزاب أو المنظمات أو الجمعيات أو الأفراد، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى الحد من قوة أو سلطة أو ممارسةالدولة.

.3إن مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي هو انعكاس لتعريفه في المجتمع الغربي، وإن كان هذا التعريف محددًا لكثير من القيم الإسلامية العربية التي جعلت قبوله صعبًا جدًا سواء من قبل قطاع المجتمع أو السياسيين، نظرًا لتداخله مع مفاهيم أخرى، مثل: الليبرالية والماركسية والعلمانية والتعددية والجزئية.

[6] أ.د.عبدالرحمن أحمد هيجان ، مرجع سابق ، ص 10

وتبعًا لذلك يمكننا تعريف المجتمع المدني بأنه حركة المجتمع غير الرسمية من خلال أفراد أو جمعيات معينة تهدف جميعها إلى مشاركة الدولة في اتخاذ القرار بأبسط صورة أو تقليص دورها إلى أقصى حد ممكن.

المطلب الثاني: مقومات المجتمع المدني

المقومات المعنوية:

وتعد هذه المقومات أهم من المقومات المادية، ولكنها أصعب في الحصول عليها، فالأهم من وجود المؤسسات وجود قيم ومبادئ تحكمها بما يضمن تحقيق الهدف من وجودها،

-تنظيمات المجتمع المدني والجماهيرية:

أو بعبارة أدق الطابع الجماهيري للعمل المدني. إن إقامة مجتمع مدني فاعل لا يمكن أن ينزل صدفة من السماء أو تمنح من لدن أي كان، كما أن أي نخبة من النخب لن تتمكن من ذلك مهما بلغت ثقافتها وخبرتها وحسن نيتها واستعدادها النضالي ولن يتحول المجتمع المدني إلى قوة فاعلة وفعالة إلا بامتلاكه من لدن الجماهير الواسعة التي تعاني من عدة مشاكل والقادرة وحدها فرض تراجع تسلط الدولة بفضل عملها الجماعي الطويل النفس. فأحسن ضمانة للمجتمع المدني هو امتلاك المواطن للوعي الضروري بأهميته. ولهذا يجب العمل على تنسيق الجهود بين كافة الهيئات والمنظمات والجمعيات المدنية. فالجماهير لا يجب أن تكون مجرد متلقي بل ذات عارفة تحقق إدراكا عميقا بالحقيقة الاجتماعية –الثقافية التي تشكل حياتهم، ويكون لهذه ال[8]ذات القدرة على تغيير الواقع حتى يتمكن الناس من تحرير أنفسهم بعيدا عن الوصاية. هناك من جهة الديمقراطية كقاعدة للتعامل داخل مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لضمان مشاركة كافة الناس في تحديد التوجهات والموقف الأساسية وفي نقلها إلى حيز الممارسة، ومن جهة ثانية الديمقراطية في العلاقات الخارجية لهذه المنظمات والتنظيمات في علاقاتها الخارجية للعمل على تطوير العلاقات وطنيا ودوليا وجهويا على أسس الاحترام المتبادل والإقرار الديمقراطي للمهام المشتركة بعيدا عن أساليب الهيمنة أو التهميش، وهناك من جهة ثالثة الديمقراطية كعلاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لا بد من إقامتها للتمكن من التعبير القانوني والعملي للمجتمع المدني. فلا مجتمع مدني دون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون مجتمع مدني.

ان قيام المجتمع المدني يقتضي القطيعة مع الديمقراطية الشكلية المزيفة وما يطبعها من علاقات مخزنية يتطلب إرساء دعائم الديمقراطية السياسية ودولة الحق والقانون حيث تشكل الإرادة الشعبية المعبر عنها بحرية وبالأساليب الديمقراطية المصدر الوحيد للمشروعية. كما أن كل هذا يفرض التخلص من أسس التبعية والاستغلال وإقامة أسس الديمقراطية الاجتماعية ومجتمع العدالة الاجتماعية.

[8] محمد زاهي بشير المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، منشورات جامعة قار يونس، بلغازي،1998، ص40 .

الديمقراطية لا يمكن لها أن تترسخ برغبة خارجية، ولا بد لها من أساس اجتماعي داخلي صلب هو المجتمع المدني الناضج والواعي بمؤسساته وخبراته وأنشطته في مختلف جوانب الحياة، فهو المحك للتجربة الديمقراطية وهو الضمانة الحقيقية لأي إصلاح وهو الدافع إليه.

فالديمقراطية بمفهومها الشامل لا تعني فقط الحكم السياسي بقدر ما يمكن تعميمها على كل المرافق وكل التجمعات سياسية، اجتماعية، أو مهنية، فلا يمكن تحقيق دور متكامل ومنسجم من أجل التنمية من طرف الجمعيات في غياب الديمقراطية في هيكلة وبنية العلاقات داخل هذه الجمعيات. وأن تحقيق الديمقراطية تعني إعداد مواطن حر مستقل ممثل للقانون الذي يساهم في بلورته. فالديمقراطية الفعلية لا يمكن تحقيقها إلا بواسطة مواطن متمتع بمواطنة فعلية، فلا يمكن الحديث عن ديمقراطية في مجتمع عشائري تسوده نمط علاقات تتميز بالعشائرية والتراتبية والعبودية.

فالديمقراطية الحقيقية تعني خلق نسيج علاقات متكافئة ومتوازنة تحسن تدبير الخلافات وتدعم مفهوم احترام الرأي الآخر وتحقق مجتمعا تحترم فيه إرادة المواطنين، وتصبح للمواطن قوة ضغط من أجل تحقيق ديمقراطية ومواطنة فعلية.[9]

تنظيمات المجتمع المدني والاستقلالية:

ونعني بها أن تكون هناك حدود واضحة لتدخل السلطة في المجتمع تحترمها الدولة وتلتزم بها، بحيث يتسع مجال الحركة الحرة المتاح للجماعات المختلفة ولا تتدخل فيه الحكومة إلا بمبررات يقبلها المحكومون برضاهم بمعنى أخر، يقصد بها ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد تابعة لها أي بالنسبة لأي حزب أو منظمة أو اتجاه سياسي وبموجب هذا المبدأ، فمؤسسات المجتمع المدني يجب ألا تستمد مواقفها سوى من مبادئها وقوانينها ومقررات اجتماعاتها واستنادا إلى التحليل الموضوعي للمواقع. لكن الاستقلالية لا تعني الانعزالية لان المجتمع المدني يستوعب ويعمل على استيعاب في صفوفه مناضلين مهما كانت مشاربهم الفكرية والسياسية مختلفة.

ويمكن تحديد الاستقلال لمؤسسات المجتمع المدني عن الدولة من خلال عدة مؤشرات منها:

الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني

ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات، فهل تتلقى جزءا من تمويلها من الدولة، أو بعض الجهات الخارجية تعتمد بصورة كاملة في التمويل الذاتي على مساهمات الأعضاء في شكل رسوم العضوية أو التبرعات أو بعض أنشطتها الخدمية أو الإنتاجية؟ بعبارة أخرى، يعتبر التأسيس الاقتصادي أهم عناصر الاستقلالية، كما انه يشكل سياجا للحركة السياسية المستقلة وعنصرا من عناصر استمراريتها، إذ أن صاحب التمويل هو صاحب القرار، وما يلاحظ أن جزء كبيرا من مصادر تمويل المنظمات الأهلية، تأتى من قوى السلطة الراهنة، أو شخصيات ومؤسسات إما داخل القطر الواحد، أو من قطر إلى آخر، ومن المؤسسات الدولية ومن أبرزها الأمم المتحدة، أي من مجموعة الأنظمة والحكومات أيضا، بل ترضخ السياسة لدول كبرى التي تدعم المنظمات الأهلية من خلال حكوماتها وتغيب تقريبا المصادر غير الحكومية عن دعم

[9] إسماعيل يعقوبي، المجتمع المدني في الفكر المعاصر الجزء السادس -، الحوار المتمدن العدد:2368

المنظمات الأهلية من خلال حكوماتها عن دعم هذه المؤسسات مما يجعلها أسيرة مصادر تمويلها، ساعية إلى استرضائها بل إلى الاعتراف بها، متنافسة ومتسارعة لنيلها، وهادفة إلى احتكار التمويل في هذا المجال الأهلي أو ذاك. * الاستقلال الإداري أو التنظيمي

ويشير إلى مدى استقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها[10]

وقوانينها الداخلية، وبعيدا عن تدخل الدولة، ومن ثم تنخفض إمكانية استتباعهم من قبل السلطة، وتحرص النظم المتسلطة على منع قيام المجتمع المدني، أو إخضاعها للرقابة والسيطرة في حالة السماح بقيامها، وبذلك تصبح عديمة الفاعلية وتطرح الدولة التسلطية نفسها بديلا لمؤسسات المجتمع المدني.

المجتمع المدني يرتكز على الأفعال الإرادية الحرة أو التطوعية التي تدفع الأفراد لتشكيل البني الاجتماعية المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات85 وبني المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار كالجماعات الجرابية مثلا (الأسرة العشيرة القبيلة) والتي لا يتحكم الفرد ولا يختار الانتماء إليها، فهي محكومة عليه بحكم المولد والإرث، أو كالدولة التي تفرض قوانينها وسيادتها وجنسيتها على من يولدون أو يعيشون ضمن إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم.

*** المنظومة الأخلاقية:**

يعتبر المجتمع المدني جزءا من منظومة مفاهيمه أوسع تشتمل على مفاهيم مثل: الفردية، المواطنة حقوق الإنسان، المشاركة السياسة، الشرعية، الدستورية...الخ ويقوم المجتمع المدني [11]على ركن أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى حق الأفراد في تكوين منظمات تحقق وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية. والالتزام بالإرادة السلمية للخلاف، وذلك بالوسائل السلمية المتحضرة المتمثلة في قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية وهي قيم: التسامح والاحترام والتعاون .

التسامح هو الذي يجعلنا نطلق صفة "مدني" على المجتمع، فالمجتمع الذي تسوده روح المدينة هو المجتمع الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين يختلفون معهم في الرأي والمصلحة،[12]و يحترمون حقوقهم في التعبير عن ووجهات نظرهم كما يعني اعتراف الجميع بأنه ليس هناك أي طرف يمتلك وحده حقيقة وأن تعدد واختلاف الآراء والاتجاهات هو ظاهرة طبيعية وصحية. أما التنافس فهو ليس عيبا يقلل من تضامن المجتمع ووحدته كما انه ليس مشكلة إلا إذا تحول إلى صراع عنيف وهذا يحدث في حالة خروج أطراف المنافسة على القواعد القانونية التي تحدد لهم قنوات التي تحد لهم القنوات السلمية للمشاركة والقواعد المقبولة والجائزة للسلوك. أما إذا ارتبط التعدد بالتسامح والتعايش السلمي بين الأطراف المختلفة، فانه

[10] احمد شكري صبحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات "الدكتوراه(37)، ط1، 2000، بيروت ص35

[11] إبراهيم رحماني، دور المجتمع المدني في التنمية الثقافية، في المجتمع المدني ودوره في التنمية...الأدوار والتحديات، الرابطة الولائية للفكر والإبداع، محاضرات الندوة الفكرية الخامسة، شركة مزوار، الوادي، 2005، ص 90.

[12] احمد شكري صبحي، المرجع السابق ، ص ص 35-36.

يتحول من سبب محتمل للانقسام والصراع والتمزق والتفكك إلى عامل أساسي وراء تعاون وتضامن الجماعات والأفراد وتماسك المجتمع وتحضره ورقيه.

ومن المهم هنا توضيح أن التسامح مطلوب كمبدأ ليس فقط في العلاقات والتعاملات السياسية والاجتماعية بين الحكام والمحكومين ولكن أيضا بين الأفراد والجماعات وبعضهم البعض. فكيف يطالب المجتمع المدني حكومته بالتسامح معه واحترام حقه في الاختلاف معها ونقدها، لو لم يكن هو نفسه يسوده التسامح بين وحداته وعناصره المكونة لهولا شك أن انتشار أمراض التعصب والتطرف وضيق الأفق داخل "المجتمع المدني قد يؤدي إلى دفع الدولة بدورها نحو عدم التسامح مع الاختلاف لأنه أصبح خطرا يهدد استقرار الأمن والنظام في المجتمع ككل. فالعنف لا يولد إلا العنف.

*** عدم السعي إلى الربـح**

لا تنشأ المنظمات الطوعية بغرض تحقيق أرباح شخصية أو لتوزيع الأرباح على الأعضاء ولكن هناك معطيات أخرى تتعلق بهذه السمة وهي:

أ- تستخدم المنظمات موظفين وتدفع لهم أجور بيد أنه لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يتلقوا أجورا مقابل أعمالهم فيما عدى حقهم في استرداد ما قد يدفعونه في سبيل أداء عملهم. ب- إن بعض المنظمات الطوعية تمارس أنشطة تستهدف تحقيق إيرادات من جراء بيع خدماتها لكن لا يجوز أن توزع الأرباح على الأعضاء بل عليها أن توجه ما تحصل عليه من إيرادات إلي توسيع وتنمية أنشطتها.[13]

ويقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل من خلالها، فكلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كلما كانت أكثر فاعلية لان الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها والذي قد يؤدي إلى القضاء عليها ولتكيف ثلاثة أنواع هي:

1-التكيف الزمني: ويقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن إذ كلما طال وجود المؤسسة ازدادت درجة مأسستها.

2 -التكيف الجيلي: يقصد به القدرة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلميا ازدادت درجة مأسستها، وهو ما يفضي إلى مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي، فسرعة التحول الاجتماعي تعود إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة ولها معاييرها الخاصة للإنجاز وقيمها المتميزة.

3- التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة، كما يبعدها عن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.

ثانيا :المقومات المادية

***المؤسسية أو التنظيم الاجتماعي:[14]**

[13] احمد ثابت، المجتمع المدني: الصلاحية المنهجية وضرورة التطوير، مجلة النهضة، العددة، أكتوبر 2000 ص ص 13

[14] حليلو نبيل، المجتمع المدني وإستراتجية التنمية المحلية، المرجع السابق، ص ص132-133.

يختلف المجتمع المدني بهذا العنصر عن المجتمع التقليدي، حيث يشير إلى فكرة المؤسسة التي تطال مجمل الحياة الحضرية تقريبا والتي تشمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية و الثقافية، إذ يتشكل المجتمع المدني من مجموعة من المنظمات أو التنظيمات التي تعتبر الوضع الذي تشكل فيه أية مجموعة بشرية لتحقيق غرض معين، ويمكن اعتبارها عملية تنسيق الجهود والقدرات والمواهب في أي منظمة أو مؤسسة، لتحقيق الأهداف وتنفيذ السياسات المرسومة، بأقل [15]جهد وأقل ما يمكن من التضارب أو التنافر أو الازدواج بمعنى آخر أن المجتمع المدني مجتمع منظم، ويختلف عن المجتمع بشكل عام، فهو يجمع نسقا من منظمات ومؤسسات تعمل بصورة منهجية، وتقبل الأفراد أو الجماعات عضويتها بمحض إرادتهم، ولكن بشروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها.

***الموارد:**

كذلك تعد الموارد التي تمتلكها المؤسسات والجمعيات المكونة للمجتمع المدني، سواء كانت مواد معنوية ومادية، من أهم متطلبات قيامه بدوره السياسي والاجتماعي وإدارة علاقته بالدورة، بما يضمن استقلاله في مواجهتها.

أما إذا كانت الموارد شحيحة أو قليلة، فإن المجتمع المدني قد يضطر إلى اللجوء إلى الحكومة لطلب العون والمساعدة، والتي يتبعها التدخل الحكومي في شؤون المنظمات التي تحصل على الدعم الحكومي كما يفتح أبواب الفساد الذي يصبح كالسوس الذي ينخر عظام المجتمع ويؤدي إلى انهيار.

المبحث الثاني: الاصلاح السياسي: دراسة تأصيلية

ينظر للإصلاح السياسي على انه مجموعة من الممارسات التي تعمل على تحديث الدولة في بعض المجالات الحياتية التي تعرف الأزمة ، كما انه مؤشر على قدرة النظام السياسي والاستمرارية عن طريق لعبة تبادل الأدوار والتحالفات وخلق مصادر مشروعية جديدة ، وبالتالي الإصلاح السياسي ضرورة ملحة من اجل تحصين الدولة لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية و كذلك تضاربت الآراء حول دوافع الإصلاح السياسي ، حيث يرى فريق ان العالم حقيقة متغيرة وبالتالي فان التغيير هو سنة الكون ، والإصلاح عملية طبيعية وحضارية لا بد من الدخول فيها من اجل تغيير الواقع الراهن السيئ بواقع أفضل لأنه السبيل إلى مستقبل واعد بالانفتاح السياسي تسود فيه العدالة والمساواة والحرية .

الإصلاحات الشاملة تتضمن أساسا الجانبين الاجتماعي والاقتصادي ، كما يعتبر حسن مونعيان في مقالة أربع سنوات إضافية لبوش : أي خطة للعمل العربي ؟ four move for bush any and work ? plan أن المجتمع المدني هو المسئول في المقام الأول عن بدء مشروع شامل لعملية الإصلاح وتحديد أهدافها كما يوضح الحاجة إلى تحقيق نظام سياسي قائم على المدينة المشاركة الديمقراطية .

وفي ظل العولمة الرأسالية موجة إصلاحية تحت شعارين " نقل التنمية السياسية وتعزيز الحكم الصالح ، فان فريق أخر يرى أن الإصلاحات المفروضة من الخارج والتي ينادي بها الغرب ما هي إلا حلقة من حلقات الهيمنة والتأمر لتحقيق مصلحة

[15] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن ، (عمان)، 2004، ص110.

شخصية ، نظرا للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وهيمنة القطب الواحد على العالم وانتشار موجة الإرهاب وتداعياته بعد إحداث 11 سبتمبر 2001 والمبادرة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط .

والحقيقة انه بغض النظر عما إذا كان الإصلاح السياسي رغبة ومصلحة ملحة أو مرفوضة من الخارج الا انه لا بد من الإشارة إلا أن الإصلاح السياسي أمر لا بد منه انطلاقا من المسلمات التالية :

– تشكل ثقافة كونية جديدة يصعب التمرد عليها أو رفضها ، بل يجب التكيف معها ومواكبتها في ظل التطور العلمي .

– تداعيات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على الدول ، خاصة التي تعاني من هشاشة على مستوى أبنيتها ومؤسساتها ومشاكلها الاقتصادية والاجتماعية .[16]

– انتشار الثورة الديمقراطية في معظم دول العالم حيث أصبحت الديمقراطية الخيار الأمثل للشعوب .

– الإصلاح السياسي عملية ديناميكية حيوية مستمرة ينبغي أن تكون نشطة مهما كانت قوة الأمة ورصيدها الحضاري .

– اشتمال قيم العدالة والديمقراطية على إغراءات تحقق مصالح عامة للدولة منذ أن تكون أفكار إلى أن تصبح ممارسة طبيعية يشعر بها الناس .

شروط الإصلاح السياسي :

ان اي تغيير حقيقي يعني الانتقال من موضع إلى آخر مغاير كليا، وبالتالي فان التغيرات المحدودة أو الشكلية ذات الأثر المحدود لا يمكن أن تدخل نطاق مفهوم الإصلاح، لأنه يتطلب إحداث تغييرات جذرية عميقة شاملة ومستديمة، وقد بات من المعروف أنه ثمة شروط أساسية لعملية الإصلاح السياسي نذكر فيما يلي:

* يرى " هينتينغتون " إن الإصلاح السياسي يجب ان يكون ذاتيا من الداخل شاملا لمختلف مناحي الحياة السياسي " البنيوية التشريعية " وينحى منحى التدرج والشفافية ويركز فيه على المضمون وليس السياسي .

* ومنه يمكن القول إن الإصلاح السياسي يتطلب استخدام آليات متعددة منها الشفافية بالانفتاح الشامل على الجمهور في كل السياسات والممارسات ، وكذلك المسائلة وذلك بإشراك الجمهور بعد[17] الاطلاع على سياسات الحكومة بإبداء رأيه في تلك السياسة المنتهجة ، ومنها حسن الحكم الذي يعني الترميم والدقة والوعي في كل ما يتعلق بقضايا الدولة.

* وجود وضع شاذ يتطلب الإصلاح كغياب العدالة والأمن، وتحديد العلة يساعد في تحديد موطن

[16] طارق عاشور ، الاصـلاح السياسي العربي (تحليل الحالة الجزائرية) بعد عـــــــام 2011 ، (جامعة سعيدة الجزائر) ، ص 32.
[17] - محمد تركي بني سلامة ، مرجع سابق، ص.03.

الخلل وبالتالي يتم اختيار إجراءات الإصلاح المناسبة.

* إن يكون للإصلاح صفة الاستمرارية وغير قابل للتراجع لان التغييرات المؤقتة التي تأتي كمسكنات ظرفية لا يمكن اعتبارها إصلاحا حقيقيا يسهم في حل المشكلة، فعلى سبيل المثال هناك بعض الأنظمة السياسية تبادر بخطوات نحو الديمقراطية كفسح المجال أمام الصحافة والإعلام والسماح بتشكيل التنظيمات تمثل المجتمع المدني، وما ان يلي ذلك انتخابات حتى يبدأ النظام في ممارسة الالتواء والضغوط عليها للحد من نشاطها، وهذا ما يشكل عائق أمام الإصلاحات السياسية.

*كاث أن متطلبات الإصلاح الحقيقي تستوجب الاسترشاد بمجموعة من المعايير والضوابط التي تواجه المرحلة الانتقالية للوجهة الصحيحة، فبعضها يتعلق باستراتيجيات وأهداف السياسية وأولوياتها وبرامجها، وبعضها يتعلق بمدتها وتنفيذها والياتها.

* ويشير "عزمي بشارة " إلى أن فكرة الإصلاح السياسي يجب توضيحها وتحديدها على النحو السليم، فقد يستخدم كأداة لتحقيق مصالح شخصية حيث تصبح شعارات يتم بموجبها عقد المؤتمرات وتوزيع الأعمال، لذلك فان الإصلاح السياسي الحقيقي يتطلب إزالة العوائق الإدارية في جهاز الدولة كذلك الثقافية والاجتماعية، وهذا بدوره يتطلب إدارة واضحة للفاعلين السياسيين في عملية الإصلاح قبل النظر في شان الدور الحاسم الذي من الممكن أن يؤديه المجتمع المدني.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح

نعطي مفهوم الإصلاح السياسي بالاستناد الى ثلاثة فروع الفرع الاول: معنى الإصلاح، الفرع الثاني: المعاني اللغوية للاصطلاح الفرع الثالث :الدلالات المعرفية للإصلاح

الفرع الأول: معنى الإصلاح (لغة واصطلاحا).

كلمة " صلح " هي عكس لكلمة " فسد "، والإصلاح بهذا المعنى يعني الانتقال من وضعية فاسد إلى وضعية صالح، فعملية الانتقال من " وضع " إلى " وضع آخر " تستهدف التقليص الفارق بين الأزمة / الواقع الفاسد والحالة النموذجية الموجودة مما يجعل من قضية الإصلاح عملية مركبة ومعقدة ويستمد مشروعيته من الأهمية التاريخية المرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية لأي بلد.

فمفهوم الإصلاح (Reformed) تتعدد تعريفاته نتيجة التازي الإيديولوجي والمعرفي، حيث يكون القصد من الإصلاحية كمذهب (Reformism) هي إجراء انتقالات وتحولات – سوسيلو – سياسية مع الإبقاء على النظام السياسي القائم ببنياته السياسية.

كان ينظر إلى الإصلاح على انه مجموعة من الممارسات التي تستهدف تحديث أداء الدولة في بعض المجالات الحياتية التي تعرف الأزمة ، مما يجعل النظام السياسي في مأزق المشروعية بمختلف أبعادها ، غير أن الإصلاح هنا لا يخرج عن دوره في الحفاظ على الطبيعة الإيديولوجية والسياسية للقوى الاجتماعية الحاكمة ، فلإصلاح حسب (Lampedusa) هو

تغيير كل شيء ، " وعلى النقيض من هذا المفهوم الليبرالي المحافظ لمفهوم الإصلاح ، ترى الماركسية أن الإصلاح هو خدعة برجوازية لا يحقق سوى مصالح ظرفية ومحدودة للطبقات الكادحة ، فالإصلاح حسب (لينين) يختلف عن الثورة باعتبار ان طبقة المستغلين تبقى في السلطة ، وتقمع انتفاضة المضطهدين عبر تنازلات مقبولة من قبل المستغلين " مما يكرس السيطرة الطبقية التي لن تنمحي إلا بالتغيير الجذري للنظام القائم عن طريق الثورة لتامين شروط أفضل لتنمية القوى المنتخبة .

فإذا كان الاختلاف حاصل في التأصيل النظري لمفهوم الإصلاح، فان دوافعه في محيطنا العربي تتوحد سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، فقد كانت الدعوات الإصلاحية التي ظهرت في بداية القرن 19م مدفوعة بهاجس اجتياز التأخر وفك السيطرة مع المستعمر والتي أخفقت لسيادة البنيات التقليدية وغياب تراكم اقتصادي كقاعدة دافعة لها، فان الإصلاحات الداخلية غالبا في العصر الحديث تكون بدافع " مقيحة " النظام السائد، الذي تتخلل بنياته نتيجة الانتفاضات التي ت تسمى اغلبها " بالخبز "، تا تبقى الإصلاحات السياسية والدستورية والاقتصادية الممنوحة مؤشر على قدرة النظام على الاستمرارية، عن طريق تغليب التكتيك ولعبة تبادل الأدوار والتحالفات وخلق مصادر مشروعية جديدة وتبقى جل مذكرات ودعوات الإصلاح السياسي المرفوع من طرف القوى السياسية مجهضة وتدخل في صيرورة إعادة إنتاج الفشل، لأسباب عدة منها الطبيعة البيتريمونيالية لأغلب الأنظمة الحاكمة ولانعدام توازن قوى أطراف الصراع، عدم استناد الإصلاحات على قوى اجتماعية دافعة له. لكن تبقى العوامل الخارجية هي الفاعلة في بعث صيرورة إصلاحية تنسجم مع أهداف العولمة الرأسمالية ، التي جاءت كرد عنيف على بوادر التفكير الجديدة لعالم اقتصادي جديد بعد الصدمة البترولية لسنة 1973م من خلال المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز بالجزائر في سبتمبر 1973م ، بتصريف القيم الاقتصادية الليبرالية الجديدة كاقتصاد العرض وسياسة التقويم الهيكلي ، وتسيدا سست المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة ، بإحياء الدولة الدركية بتكبيل يد الدولة وإطلاق يد الخواص للاستعلاء على ممتلكات القطاع العام ، وتقديس الرسال على حساب العمل ، والتراكم الرأسمالي على حساب إعادة توزيع الدخل ، فكان نصيب دول العالم الثالث ومنها العربية التي كانت تنتهج أسلوب تنمية على طريقة " التناذر الهولندي " ، هو الاستجابة الطوعية لإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، التي ترجمت على مستوى الإصلاحات والتدابير الماكرو – اقتصادية ، دون ان نستحضر نتائجها الكارثية على العديد من المجالات الجبائية ، الرعاية الاجتماعية (التعليم ، الصحة ، التشغيل .....).[18]

الفرع الثاني: المعاني اللغوية للإصلاح

تختصر الكثير من المعاجم اللغوية العربية لفظ الإصلاح في كونه مقابل الإفساد ولا تفرد الكثير من المساحات لشرح هذه المفردة، حيث ذهب المفكر عابد الجابري إلى القول بان المعاجم العربية القديمة لا تسعفنا بأي تعريف ل " الإصلاح " غير قولها الإصلاح ضد الفساد، وإذا بحثنا فيها عن معنى " الإفساد " ردتنا إلى " الإصلاح " بقولها الإفساد ضد الإصلاح.

[18] محمد الجابري ، في نقد الحاجة الى الاصلاح ، طبعة 1 (بيروت ـــــــركز الدراسات الوحدة العربية ، سنة 2005) ،ص225

ففي معظم المعاجم اللغوية نجد جذر إصلاح مشتق من الفعل أصلح وصلح وتدل على تغيير حالة الفساد أي إزالة الفساد على الشيء، ويقال أيضا هذا شيء يصلح لك أي يوفقك ويحسن لك ويقال صالح لكذا أي فيه أهلية للقيام به، وبصفة عامة الإصلاح ضد الفساد .

الإصلاح من الفعل صلح يصلح الشيء أي جعله ذا فائدة، إذا لم تكن فيه فائدة قبل ذلك بسبب ما حق به إعطاب أو إفساد، الإصلاح هو إزالة التلف أو الضرر عن الشيء وجلب المنفعة والسلامة إليه، " وإذا كان الفساد هو التلف أو العطب في الأمور والخلل والضرر والانحلال في المجتمع، فان الصلاح هو الاستقامة والسلامة من العيوب وزوال العداوة والخصومة والشقاق والتخفيف من حدة الصراع فيه.

ويشير الباحث عاد صلاح عبد الرزاق والشيخ داود إلى أن الإصلاح والإفساد في اللغة متلازمان فالإصلاح هو ضد الفساد وهذا التلازم يمكن تفسيره تاريخيا بكون الإصلاح ظهر مع ظهور أولى[19] حالات الفساد في الأرض، حيث برزت إلى حيز المعرفة الإنسانية ظاهرة الإصلاح كمعاكس لفعل الإفساد حين حاول قابيل إصلاح ما أفسده بقتل أخيه.

وبعكس التوظيف اللغوي الذي يبدو مختزلا ومحدودا من حيث المعاني اللفظية الإصلاح في التراث العربي، وردت لفظة الإصلاح في القرآن الكريم في سياقات مختلفة ومع ساني ثرية ومتعددة، فجذر " صلح " الذي هو أصل كلمة الإصلاح ذكر في صفحات المصحف الشريف بصور مختلفة (الصالحات،[20] الصالحين، أصلح، إصلاح ....) في مسة وسبعين (170) موضعا ، وتجد في سورة النساء ذكر لأحد معاني الإصلاح في قوله تعالى " لا خير في كثير من نجواهم ألا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عضيا " الآية 144 ، والمقصود هنا هو إصلاح ذات البين وهو وجه من وجوه الإصلاح الاجتماعي الذي يحرص عليه الدين الإسلامي ، وفي موضع آخر يقول الله عز وجل على لسان النبي شعيب عليه الصلاة والسلام : " قال يا قوم رأيتم إن كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا وما أريد أن أخالفكم الى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استعطت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه انيب " الآية 88 سورة هود ، والمعنى المقصود هنا يدل على إرادة الإصلاح كمبتغى لما أمر به الله عز وجل وفي ما نهى

لكن الغريب رغم هذا التعدد والثراء في توظيف لفظ الإصلاح في الخطاب القرآني إن المفسرين يكتفون بشرح مادة " صلح " ومشتقاتها الواردة في القرآن الكريم بكثرة بهذا النوع من التعريف بالسلب (صلاح ضد فساد) وإذا خرجوا عن هذا جاءوا بالمعنى الذي يقتضيه السياق ومن هنا يمكن الوصول إلى تعريف للإصلاح كالاتي:[21]

الإصلاح لغة: من الفعل " أصلح" ويصلح إصلاحا أي إزالة الفساد بين القوم أي الوقوف بينهم اصطلاحا: الإصلاح هو تحسين الأوضاع لبيئة ما، وهذا التحسين قصد التغيير والتطوير والتنمية ومن ثمة فهو تغيير تدريجي في إحدى فروع

[19] محمد طهاري ، مفهوم الاصلاح بين جمال الدين الافغاني ومحمد عبده ، طبعة 3، (الجزائر : دار الامة ، سنة 1999) ، ص.11.

[20] - لبنى سمير بايوق ، " وضع المراة في المبادرات الدولية للاصلاح في الشرق الاوسط "(اطروحة دكتوراة في العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، سنة 2009) ، ص ،19.

[21] عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ،الفساد والإصلاح (دمشق ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، سنة 2003) ، ص.33.

المجتمع وجوانبه بمعنى تحسين جزئي في إحدى مكونات النظام كما يستطيع أن يشمل المجتمع كله لكن بصفة تدريجية وعليه يمكن تسميته إصلاحا نسبيا للموضوع الذي يقع عليه التحسين إصلاح إداري، اقتصادي، سياسي، اجتماعي .

الفرع الثالث: الدلالات المعرفية للإصلاح السياسي

بداية يمكن القول إن مصطلح الإصلاح السياسي طرح بشكل جلي في الأوساط الأكاديمية الغربية عقب نهاية الحرب الباردة، بالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي وثورات أوروبا الشرقية، في سياق الانتقال من نظم سياسية تسلطية إلى نظم سياسية تأخذ بالأشكال المؤسسية الديمقراطية الليبرالية.

تعرف موسوعة السياسة الإصلاح (reforme–réforme) بأنه: " تعديل او تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بها. وإلا صلاح خلاف للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام[22] انه أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول انهيار المباني المتداعية ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة أو تأخيرها ، فالإصلاح من هذا المنطلق عملية تتم داخل النظام القائم وفق آلياته ودون المساس بأسسه تفاديا لانفجار الوضع، وهي أشبه ما تكون بالخطوة الاستباقية التي تباشرها النظم التسلطية تجنبا لحدوث ثورة قد تقرر تغيرات جذرية في بنية نظام الحكم. والمؤسسات بل يشمل أيضا الأنا والسلوكيات. أما بالنسبة ل " Samuel Huntington " فالإصلاح يشير إلى تغيير القيم وأناط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العامة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البني في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، واستبدال مقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية [23].

لكن بداية من تسعينات القرن العشرين ستلحظ شيء من التغيير في مضامين مصطلح الإصلاح السياسي، حيث ذهب " geradol. muck " إلى أن الإصلاح " يمكن النظر إليه على انه التغيير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي خلال فترة زمنية محددة على جماعة بشرية.

فالإصلاح قد يكون تدريجيا كاث قد يأخذ طابعا جذريا، زيادة على انه ليس مقصورا فقط على البنى[24]

ويبدو الإصلاح هنا ذو أبعاد عديدة تشمل المنظومة القيمية للمجتمع وبنية مؤسسات الحكم، زيادة على أنماط السلوك وعلاقات السلطة، وهو ما يعطي انطباعا واضحا على كون عملية الإصلاح المقصودة في الواقع هي تلك التي تم من خلالها تحول جزء من دول أوروبا الشرقية إلى نظم سياسية على شاكلة النظم الديمقراطية الغربية، وما رافق ذلك من تغيير متعدد الجوانب أفضى إلى قيام تجارب وناجذ تحاكي الأنا الغربية اللبرالية وبالعودة إلى الأدبيات التي اهتمت بالموضوع في المنطقة

[22] - محمود السعدي وآخرون ، القاموس الجديد للطلاب (تونس : الشركة التونسية للتوزيع ، 1979) ، ص.64.
[23] رضوان محمود المجالي ، الاصلاح السياسي في المنطقة العربية (شؤون عربية ، عدد 135 ، خريف 2008)، ص.160.
[24] موسوعة السياسة الجزء الأول ، الطبعة الثانية (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر عبد الوهاب كيالي (محررة سنة 1985) ، ص.206.

العربية نجد أن تردد مفهوم الإصلاح بكثرة في الخطاب الرسمي خصوصا الخطاب الأمريكي الموجه للمنطقة، بعد أن صارت أحداث الحادي عشر 2001 قد أعطى للموضوع أهمية بالغة في الوسط الأكاديمي، مما عجل من محاولة صياغة من سبتمبر تعريف للمصطلح سواء بالاعتماد على المراجعات الغربية للموضوع أو استحضار الدلالات الفكرية للنصوص التراثية، أو البحث عن توليفة توفيقية تحافظ على المضامين الأساسية للنظرة الغربية وتعطي تصورا ذا خصوصية بالنسبة للمنطقة العربية[25]

يذهب الأستاذ علي الدين هلال إلى أن الإصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسة يمكن تعريفه بالمعنى التاريخي على أنه أي تدبير يكون من شأنه تدعيم الشرعية السياسية ، وتطوير الإطار المؤسسي "خير ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما ، ومن ثم يمكن وصف ما دعا إليه ' الدين التونسي " في النصف الثاني من القرن 19 م بأنه إصلاح سياسي ، لكن يضيف أن الإصلاح السياسي الآن مطروح في سياق آخر ، سياق ما بعد الحرب الباردة ، حيث أصبح المفهوم يشير إلى نوع من الانتقال من نظم سياسية إلى نظم أخرى تقوم على مرتكزات أساسية تتمثل في : سيادة الدستور والقانون ، المواطنة القائمة على المساواة، انتخابات دورية دودية الحزبية وسياسية، حماية الحريات العامة واستقلال القضاء، " فمفهوم الإصلاح السياسي بالمعنى المثار حاليا هو مجموعة من الإجراءات والخطوات تهدف لانتقال من نظم حكم تتسم بالتسلطية الى نظم حكم تقوم على ق اعتدي المشاركة والتمثيل ".

ويمكن تعريف الإصلاح السياسي أيضا بأنه " عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها واستنادا لمفهوم التدرج.

بمعنى أخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا، اقليميا ودوليا فالإصلاح حركية تنبع من داخل النظام وتتسم بالشمول والواقعية، وتسلك منحتي الشفافية والتدرج وتركز على المضمون لا الأشكال [26]

يشير الأستاذ مصطفى كمال السيد إلى الإجماع غير المسبوق الحاصل بين القوى السياسية الدولية وحكومات الدول العربية وأيضا بين الأكاديميين حول استخدام مفهوم الإصلاح السياسي لوصف التغيرات الحاصلة او المأمول حصولها في المنطقة العربية وهو ما يؤكد نسبية المفهوم ومرونته. يمكن أن نعرف الإصلاح السياسي على انه مجموع العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل [27]التدريجي في القوانين والتشريعات، المؤسسات والأبنية، والأطر والآليات، الأداء والاستجابة للتحديات التي يواجها النظام، في اتجاه يضمن تحقيق المزيد من المشاركة السياسية للمواطنين، والفعالية والكفاءة للمؤسسات الدولة، مع التأكيد على حماية الحريات والحقوق الأساسية.

إن الإصلاح السياسي مسار متعدد الإبعاد يتسم بطابعه الدوري لا المناسبات يعني كل الأنظمة السياسية دون استثناء ، غير أن الحاجة إليه قد تكون أكثر إلحاح في بعض الدول دون غيرها ، غير انه في الأنظمة التي تقيم تشريعاتها على مبدأ

[25] عباد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ، مرجع سابق ، ص 42.

[26] - كمال المتوفي ويوسف الصواني (محررين) ، الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي (ليبيا : المركز العالمي للدراسات وابحاث الكتاب الأخضر سنة 2006)، ص48.

[27] أمين المشاقبة ، شملان العيسى ، الاصلاح السياسي في دول الخليج (مركز دراسات وبحوث الدول النامية : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، سنة 2006) ، ص 113.

المرونة يكون اقل إثارة للجدل ويحدث بصورة دورية ، أما في الدول المغلقة فيصعب حدوث الإصلاح وتزداد حدة مقاومته ، كما أن تأخر النظام في الاستجابة لحاجات الإصلاح (السياسي في تصورنا هو عملية محددة الأهداف والنهايات لكنها ليست عملية خاضعة لنفس الأنا وإلا يكون السبب المباشر في تفاقم الوضع السياسي باتجاه الخدمة .[28]

إن الإصلاح السياسي في تصورنا هو عملية محددة الأهداف والنهايات لكنها ليست عملية خاضعة لنفس الأنا والأشكال فلا ينبغي ان يكون مطية لفرض نماذج وأناط سياسية جاهزة، بل هو مسار يرمي لتمكين كل نظام سياسي من آليات ووسائل تتيح له استصعاب قدر أوسع من المشاركة وتمنحه قدرة أكبر على الاستجابة للمطالبة والالتزامات المتعددة.

ويمكن تلخيص تعريف الإصلاح السياسي بكونه " عملية تشريعية وسياسية واجتماعية، تهدف لإحداث تغييرات جوهرية هامة على نمط السلوك السياسي في الدولة بغية دفع قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسات الدولة للعمل بموجب القانون والدستور، باء يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات وينظم عملية التنافس والصراع، والمدلول اللفظي والضمني للإصلاح يعني التقويم والتحسين للأوضاع الراهنة وتطويرا لها، وارتباطها بطموحات مستقبلية، فمفهوم بقوم على تقويم قواعد وسلوكيات موجودة في النظام لتحسينها وتطويرها معتمدا المنظور المستقبلي للجهاز ومحافظا على الأصل ومجددا ومطورا له .....

من هنا يمكن تعريف الإصلاح كما عرفه الأستاذ الدكتور حسن ابشر الطيب بأنه جهد سياسي وإداري واقتصادي واجتماعي هادف لإحداث تغييرات أساسية ايجابية في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات، تحقيقا لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الإداري، باء يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في انجاز أهدافه " .

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي

نتطرق في هذا المطلب إلى المفاهيم المجارية للإصلاح السياسي بالاستناد الى اربعة فروع كالتالي:

الفرع الاول: التحول الديمقراطي، الفرع الثاني: المشاركة السياسية، الفرع الثالث: التنمية السياسية، الفرع الرابع: التحديث السياسي.[29]

الفرع الأول: التحول الديمقراطي.

ارتبط مفهوم التحول الديمقراطي بظاهرة سياسية اعتبرت الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، قبل ذلك كان هناك عدد قليل مـن النظم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، آسيا، إفريقيا مقابل عدد كبير من أنظمة الحكم غير الديمقراطية (نظم عسكرية، نظم الحزب الواحد، نظم ديكتاتورية).

في منتصف سبعينات القرن العشرين شهد العالم ما أصبح يعرف الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي على التي : بدأت في البرتغال وإسبانيا واليونان منذ 1974 ثم حج وصف "S. huntingtin انتشرت إلى أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء آسيا خلال

[28] امين المشاقبة ، شملان العيسى ، مرجع سابق، ص.113

[29] ياسر العدوان ، ناذج لمفاهيم الاصلاح الاداري في الوطن العربي (عيان : المنظمة العربية للعلوم الادارية .1406ه.) ، ص.785.

الثمانينات ، وامتدت إلى أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي وبعض أجزاء إفريقيا وفي أواخر الثمانينات وبداية التسعينات هناك شبه إجماع على تعريف التحول الديمقراطي بكونه عملية التحول من نظم تسلطية نحو نظم ديمقراطية وفق التصور أو النمط الغربي ، بحيث يطلق مفهوم التحول على جملة العمليات التي يمر بها النظام السياسي عبر مراحل مختلفة للانتقال من المرحلة التسلطية الى الحالة الديمقراطية يقوم مفهوم التحول الديمقراطي على جملة من الافتراضات :

– إن الانتقال من نظام تسلطي إلى آخر ديمقراطي يمر عبر مراحل محددة، تبدأ بانهيار النظام القائم وتنتهي مرحلة تعزيز وترسيخ الممارسة الديمقراطية[30]

– إن هناك أناط مختلفة للتحول، فهناك التحول السلمي، وهناك العنيف، وهناك التحول التدريجي الإصلاحي، مقابل التحول الثوري الجذري.

التحول الديمقراطي له نهايات محددة تتمثل في إقامة وترسيخ النظام الديمقراطي الغربي وفق أشكال وأنماط معينة.[31]

وإذا نظرنا إلى الإصلاح السياسي على انه يوازي فكرة التقدم وينطوي بصفة جوهرية على فكرة التغيير المستمر نحو الأفضل ، سواء في شكل إستراتيجية تراكمية تدرجية ، أو بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمر لتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات والأفراد ويمكننا ان نبين مسافة الاختلاف بين المفهومين على اعتبار التحول الديمقراطي مسار محدد المراحل والخطوات والنهايات ، على عكس الإصلاح السياسي الذي يعبر عن الية دائمة لتطوير وتحسين اداء يتسم مفهوم التحول الديمقراطي ببعده القيمي : حيث أن التحول يتم وفق مقاربة محددة ويبتغي الوصول إلى نظام ديمقراطي وفق نموذج معين ، بشكل يجعل من نجاح مسار التحول مقترن باستنساخ مقومات ومرتكزات الديمقراطية الغربية من مؤسسات وممارسات وقيم وثقافة سياسية . النظام السياسي بشكل مستمر.

الفرع الثاني: المشاركة السياسية.

إن مفهوم المشاركة السياسية أوروبي النشأة ، إذ وضعت لبنته الأولى ومعاييره من قبل المجتمعات والدول الأوروبية ، ومن المعروف أن أوروبا كانت تعيش عصر الظلام والاستبداد والاضطهاد السياسي والفكري الذي كانت تمارسه الكنيسة والإقطاع والنبلاء والملوك والأباطرة وكانت المجتمعات حينها تخضع لإدارة الحاكم المستبد وإرادته هي القانون في المجتمع ، والسلطة لا ينظم سلوكها قانون ، وإن وجد لا سيادة له ، وهو تعبير عن إرادة الحاكم ، والإنسان خاضع لإرادته ، ولا حرية ولا حقوق له ، إلا ما تفضل به ه الحاكم (أبو حلاوة 1521998) ، وكانت الكنيسة في أوروبا تصادر الحقوق والحريات وكانت تصنع خطرا كبيرا على الفكر والتفكير ، ونشاط الفرد والجماعة[32] ، وحين بدا عصر النهضة السياسية في أوروبا بدأت

[30] حسن ابشر الطيب ، الاصلاح الاداري في الوطن العربي : بين الاصالة والمعاصرة في ناصر محمد الضائع (عمان) ص.808.

[31] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والاصلاح السياسي " : مراجعة عامة للادبيات " في ندوة الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي (سنة 2006) ، ص 64.

[32] - نبيل كويش ، مرجع سابق ، ص .33.

المناداة بحقوق الإنسان المصادرة من قبل الكنيسة، نتيجة لازدياد العلم والثقافة، وارتفاع المستوى الاقتصادي لتلك المجتمعات فادي ذلك الى ظهور العديد من المفكرين الذين اخذوا ينظرون للسلطة وكيفية تنظيمها وممارستها على وفق آليات وصفت بالديمقراطية

لهذا أعدت المشاركة السياسية أداة ضرورية لغرض التمييز بيــن الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية، كونها تتعلق ببنية النظام السياسي، ومدى استجابة النظام لها وهو ما يتوقف على مدى ما يوفره النظام لها من مؤسسات تجري من خلالها المشاركة السياسية، وهكذا أصبحت المشاركة السياسية آلية ضرورية لاختيار الحاكم والتداول السلمي على السلطة، لكي يكون النظام ديمقراطيا يؤمن بها ويسعى لتلبية مطالبها، وإذا لم يستطع النظام السياسي على تلبية مطالبها، أو تجاوزها فيمكن أن يعد نظاما متهاويا.

الفرع الثالث: التنمية السياسية.

التنمية حسب تعريف مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية فيمكن النظر إليها على أنها مجموعة تفاعلات مستمرة تتجه نحو التازي البنائي وتحقيق المساواة، وزيادة قدرات النظم الانتخابية التكاملية وبالعودة إلى إسهامات الرواد الأوائل للمدرسة التنموية نجد (SHILS.E) في مؤلفه الشهير (political development immune states) سنة 1960 يؤكد أن لكل الدول السائرة في طريق النمو هدفا مشترك، وهو ان تصبح حديثة، أي بمعنى " ديمقراطية ونصيرة المساواة.[33]

متمرسة بقوانين العلم ، متقدمة على المستوى الاقتصادي ، سيدة ومؤثرة فـ الحياة الدولية ، لكن هذه الطموحات توجه الدول حديثة الاستقلال نحو نموذج للحداثة هو نفسه نموذج للديمقراطية الغربية معدلا في بعض تفاصيله بحيث يسهل توطيئ أو إدخاله في المناطق الغربية عند بداية من سنة 1965 شكلت إسهامات "S.HUNTIN GON" اتجاها تنمويا جديدا مختلفا عن الأطروحات الكلاسيكية حيث ذهب إلى أن التطور ليس ظاهرة ذات اتجاه واحد ، كاشفا عن وهم التطور المطرد ، فالنظريات الكلاسيكية قد اخفت ظواهر التراجع التي احتلت موقعا هاما في التاريخ ، وانتهى إلى أن ناجذ التحليل ينبغي إن يعاد التفكير[34] فيها بحيث يمكن الاخذ في الاعتبار بالتساوي ذلك التعاقب لصيرورة تطور وانحلال النمط او النوع تا مز "Huntington " بوضوح بين التنمية والحداثة ، فهذه الأخيرة تشير في تصوره الى التكييف مع المهمة الصناعية الجديدة ، بينها التنمية مرتبطة أساسا بعامل المأسسة ، فالتنمية السياسية يجب ان تحدد بمعيار مستقل وشامل يمكن تطبيقه في المجتمعات القديمة كما في الحديثة . إذا اعتبره متطورا فكل نظام سياسي مجهز بمؤسسات مستقلة.[35]

حيث عاد بمفهوم المؤسسة ليصبح الموضوع المركزي للتحليل السياسي، كمتغير متميز في كل دراسة للتحول، من خلال الاهتمام بعملية بناء مؤسسات وأبنية النظام، تحت عنوان الهندسة المؤسسية كمحور أساسي في عملية التنمية السياسية، مع ضرورة تحقيق التوازن بين مطالب الجماهير في المشاركة وقدرة المؤسسات على استصعاب هذه المطالب ، إما " Diaper "

[33] - هشام سليمان حمد الخلايلة ، " اثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية " (مذكرة تخرج - والتكيفية .
[34] بير تراند باي ، التنمية السياسية " (ترجمة محمد نوري المهدوي) الييبا : تالة للطباعة والنشر ، سنة 2001، ص 41.
[35] جامعة الشرق الأوسط - الاردن 2012) ، ص.06.

فقد نضر إلى التنمية السياسية على أنها صيرورة عامة تعنى بكل التحولات التي تتعلق بتحرير في التراب الاجتماعي أو إعادة المهام الاجتماعية .

تقوم التنمية السياسية على تحقيق عملية التنوع والانتشار والتداخل على الصعيد السكاني بحيث تزداد المساهمة الشعبية ويرتفع مدى الإحساس بمبادئ المساواة وتقبل القوانين على الصعيد الحكومي بزيادة قدرة النسق السياسي على إدارة الشؤون العامة والسيطرة على الخلافات ومعالجة المطالب الخاصة بأفراد المجتمع، وعلى الصعيد البنيوي بحيث تحقق الدولة تنوعا بنيويا أكبر وتخصصا وظيفيا أعلى درجة وأشد من التلاحم أو الاندماج يفوق ما لدى المؤسسات والمنظمات الأخرى.[36]

وهناك من يضفي على التنمية بعدا قيمي فيربطها بتحقيق الديمقراطية " فوق هذا الاتجاه التنمية السياسية صفة مرادفة لإقامة المؤسسات والممارسات الديمقراطية والتي يرمي من خلالها الى إجراء تعبئة جماهيرية أوسع واشمل ومشاركة في الشأن السياسي.

الفرع الرابع: التحديث السياسي

التحديث مفهوم مرتبط أساسا باء حدث في أوروبا في مرحلة عصر النهضة، ثم أصبحت نظريات وأدبيات التحديث تعبر عن محاولات لتعميم عصر النهضة بكل الياته وعملياته على كافة المجتمعات الساعية نحو الرقي، حيث يركز التحديث على ثلاثة أبعاد:[37]

اولها: التطور التكنولوجي اي التصنيع وازدها سيطرة الإنسان على بيئته الطبيعية، من خلال تراكم المعرفة العلمية بقواعده.

ثانيها: ابعد المؤسسي التنظيمي المتمثل في مقدار التازي البنائي الوظيفي، وتقسيم العمل ودرجة تعقيد المجتمع.

وثالثها: البعد الموقفين المتمثل في مستوى الرشادة العلمية والابتعاد عن التفكير الديني، وينظر الى التحديث كحزمة مترابطة الابعاد من خلال مجموعة مؤشرات كزيادة درجة التحضر، نمو المعرفة، انتشار وسائل الاتصال، والمشاركة السياسية وهو ما يكشف كون التحديث خبرة أوروبية بالأساس [38]

حيث تصور " Amoore " فالتحديث هو عملية تتضمن إدخال تحول كلي شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي، الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث، بحيث يستهدف هذا التحول إحلال نموذج من أناط التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية المتقدمة اقتصاديا والمستقرة سياسيا نسبيا بدلا من النماذج التقليدية السائدة في هذه المجتمعات.

بوجه عام هناك اتجاه نحو تعريف التحديث على كونه عملية نقل الناجذ الثقافية بمختلف مفاهيمها الى المجتمعات التقليدية من خلال الاستناد الى نقل التكنولوجيا والتصنيع واساليب الحياة.[39]

---

[36] ثناء فؤاد عبد الله ، الاصلاح السياسي ..خبرات عربية " المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد 12 ، خريف 2006، ص 15.

[37] رعد عبد الجليل علي ، التنمية السياسية مدخل للتغيير البيا : الجامعة المفتوحة ، سنة 2002)، ص.25.

[38] علي غربي واخرون ، تنمية المجتمع مــن التحديث الى العولمة (القاهرة : درار الفجر للنشر والتوزيع ، سنة 2003)، ص.40.

[39] عبد العزيز عادلي ، قدرة النظم العربية على البقاء " مصطفى كمـال السيد محررا ، الاصلاح السياسي في الوطن العربي " ، ص 334.

الفصل الثاني :

طبيعة و سمات المجتمع المدني في تونس

الفصل الثاني : طبيعة و سمات المجتمع المدني في تونس

مر المجتمع المدني التونسي في تطوره بمجموعة من المراحل ألقت بضلالها على طبيعته و سماته . و هو ما يمكن تناوله من خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه الى مبحثين كالاتي المبحث الأول تطور المجتمع المدني في تونس و المبحث الثاني سمات المجتمع المدني في تونس كل مبحث يحتوي على مطلبين فسوف نتناول في هذا الفصل التعرف على كل من طبيعة و سمات المجتمع المدني التونسي و دراسة التطورات و السياق التاريخي للمجتمع المدني التونسي .

المبحث الاول : تطور المجتمع المدني في تونس

عرفت تونس منذ منتصف القرن التاسع عشر حركة اصلاحية جعلتها تتميز عم جيرانها تعود بداياتها الى عهد حكامها البايات . حيث كان للقوانين التي صدرت في اطار دولة البايات و خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر . اهميتها في جعل تونس مقارنة ببقية دول بلدان العالم العربي و الاسلامي رائدة في مجال المأسسةَ التي تزامنت مع افكار النهضة العربية الحديثة [1].

و يعتبر البايات (احمد باي ، محمد باي ، و محمد الصادق باي) ، اول من رعوا نهضة تونس خلال القرن التاسع عشر، فلقد ساهموا بشكل او باخر في نهضة تونس في ذلك الوقت ، و قد جاءت اصلاحاتهم نتيجة لتأثرهم بما رأوه في فرنسا من ازدهار و تطور معماري و تقدم ، "أحمد باشا" الباي العاشر لتونس خلال زيارته لفرنسا انبهر بتنظيم الجيش الفرنسي و هيكلته ، و هو ما جعله ينسج على منوال الفرنسيين ، فقام بإصلاحات عسكرية جعل من خلالها الجيش وطنيا ، لكنه اصطدم بغياب القيادات التونسية ، و هو ما دفع به إلى تكوين المدرسة الحربية ب"باردو" . و هي مدرسة أسست عام 1840 ، و عهد "أحمد باي (1806-1855)" بإدارة شؤون "مدرسة باردو الحربية" هذه إلى الأميرال "آلايكاليقاريس " من أعيان إيطاليا ، و إضافة إلى الأساتذة و الشيوخ التونسيين الذين عينوا للتدريس في هذه المدرسة جلب لها أساتذة و ضباطا أوروبيين من فرنسا و إيطاليا و بريطانيا ، و كان هدف المدرسة أساسا تكوين ضباط و تقنيين للجيش النظامي ، حسب أنظمة و شروط مضبوطة . و من المواد التي اشتمل عليها برنامج هذه المدرسة القرآن الكريم ، و علوم العربية و اللغة الفرنسية و قواعدها و علم الحساب ،و علم القوانين العسكرية ، بحيث يتخرج الضابط عالما بما يلزمه ضرورة في غير العلوم العسكرية متضلعا من اللغة الفرنسية و بما يلزم العسكر من العلوم العقلية و الحربية . و في سنة 1858 أسند الباي إدارة المدرسة إلى القبطان "Cam penon كمبطنون " و هو ضابط

فرنسي بمعية ضباط و أساتذة أوروبيين و تونسيين ، و من أشهر الأساتذة التونسيين الذين كانوا يدرسون في هذه المدرسة الشاعر و العلامة الشيخ "محمود قابادو" و الشيخ "محمد البشير التواتي" و غيرهما من علماء الزيتونة .[1]

لقد أسهمت آنذاك النخبة التونسية المثقفة و السياسية ، التي أثرت بصورة مباشرة في تاريخ تونس الثقافي و السياسي الحديث ، على غرار "أحمد بن أبي الضياف (1802–1874) و الوزير المصلح "خير الدين باشا (التونسي) (1820–1890)" ، في بلورة القوانين التأسيسية التي أدخلت البلاد التونسية الحداثة .

و ما يمكن الإشارة إليه في هذا المجال أن النخبة التونسية استفادت من عدة عوامل أهمها أن علاقة البلاد التونسية بمحيطها المتوسطي تعود إلى زمن بعيد ، حيث كانت على اتصال وثيق بالدول الأوروبية و قناصلها و جالياتها منذ القرن الثامن عشر ، و يبدو أن العلاقات التونسية الأوروبية قديمة جذا ، لكنها تدعم في العهد الحديث و بصورة أدق في القرن التاسع عشر ، إذ أن تونس عرفت خلافا للكثير من البلدان العربية و الاسلامية الحداثة قبل خضوعها للاستعمار الغربي المباشر ، و هذه الظاهرة جديرة بالتسجيل لأن لها تأثيرات لا تحصى و لا تعد في تطور البلاد.

فمن خلال تلك العلاقات تأثرت البلاد التونسية بالأنظمة الديمقراطية الأوروبية من الناحية السياسية ، و استطاعت نخبة محدودة العدد و لهل وظائف عليا في أجهزة الدولة أمثال "محمود قابادو (1815–1874) " و ""محمد بيرم الخامس (1840–1889)" إضافة إلى كل من "ابن أبي الضياف" و "خير الدين باشا" السالفي الذكر ، أنجاز جملة من الإجراءات التحديثية .

و من أهم الاصلاحات التي كانت وليدة القرن التاسع عشر نذكر إصلاحات المشير "أحمد باي" التي مست الجانب الاجتماعي و ما عرف بإلغاء الرق سنة 1846 ، فبعد زيارته لفرنسا بمعية "ابن أبي الضياف" عاد إلى تونس و أصدر أمره بإلغاء الرق ، و كان ذلك قبل إلغاء الرق بالولايات المتحدة الأمريكية بمقتضى التنقيح الثالث عشر للدستور ، و الذي صار نافذا منذ 18 ديسمبر 1865 . كما تجسمت تلك الاصلاحات من خلال صدور "عهد الأمان" ، و الذي صدر يوم 09 سبتمبر 1857 ، حيث شارك في تحريره "ابن أبي الضياف" ، و هو بمثابة إعلان لحقوق الإنسان ، و كان الأول من نوعه في العالم العربي و حتى في بعض

[1] المؤلف المرسل : د/فتحي معيفي – النخبة التونسية لحركة الإصلاح الوطني خلال القرن التاسع عشر ص 166 maghreb journal of historical and social studies

البلدان المتقدمة اليوم ، حيث أدخل تونس –نظريا على الأقل– في مرحلة تحول سياسي و اقتصادي و اجتماعي جديدة ، أو قل وضعها على عتبة انطلاقة اجتماعية و اقتصادية و سياسية غير تقليدية .

لقد شكل إصدار قانون "عهد الامان" احدى لبنات التحديث في تونس ، حيث تسارع هذا النسق في نهاية القرن التاسع عشر بإصدار اول دستور في العالم الغربي و الاسلامي سنة 1861 ، و هو دستور منبثق عن "عهد الامان" ، يقيم في ابوابه الثلاثة عشر و فصوله المائة و اربعة عشر توزيع الحكم بين الباي و وزراءه ، و مجلس اكبر له من سعة النفوذ ما لا يقدر ، و هو مجلس او برلمان ، قبل ان يتم تعليق العمل به على اثر ثورة "علي ابن غذاهم" و على الرغم من أن دستور 1861 ممنوح من طرف الباي في ذلك الوقت ، الا انه ساهم في بداية مرحلة جديدة من عمليات التقنين و الاصلاح المؤسساتي و تحولا نوعيا في علاقة الحاكم بالمحكوم، اذ انه كان يهدف الى الحد من الحكم المطلق .

و يعتبر الوزير "خير الدين باشا" احد ابرز من قادوا الحركة الاصلاحية في تونس في تلك الفترة ، فهو يعتبر – الى جانب كونه احد رجالات الدولة – مصلحا و سياسيا و مفكرا ، حيث كان لإصلاحاته الكثيرة التي جاء بها من خلال تقلده مناصب عدة في الدولة آنذاك بالغ الاثر في نهضة تونس . ففي سنة 1857 رقاه "احمد باي" الى رتبة وزير للبحر ، و بقي في هذا المنصب حوالي خمس سنوات (1857–1862) قام خلالها بأعمال اصلاحية هامة ، منها توسيعه ميناء حلق الوادي ، و انشاؤه لمصنع بخاري لبناء السفن و اصلاحها ، كما وضع قوانين لمجلس شورى منتخب ، ورتب هيئة خدمة الوزارة لتقييد الوثائق الصادرة ، و ضبط جميع النشاطات اليومية في دفتر ، كما اقدم على وضع اتفاقيات مع الاوروبيين حول شراء الاراضي و العقارات بالبلاد التونسية ، على اسس و قواعد تضبطهم في حدود الاستثمار لا الاستغلال .

و قد كان "خير الدين باشا" متحمسا لمبدأ الاصلاح و مقتنعا به لتجنيب البلاد التونسية الهيمنة الفرنسية ، معتبرا ان رأس الداء كامن لا في عوادي المناخ و الاوبئة و انما في نظام الحكم المطلق المسلط على البلاد ، و في هذا الاطار يعتبر مجلس الشورى من اهم المشاريع التي عمل عليها "حير الدين باشا" ، الا انه اصطدم برجال الدين الذين اصروا على المزج بين الدين و الدولة و عدم الاقتباس من الغرب ، حيث كان "خير الدين باشا" متأثرا بمبادئ الثورة الفرنسية و قيمها الانسانية التحررية ، حيث دعا الى ضرورة الاقتباس من الغرب و التخلص من الحكم الاستبدادي ، الذي يعتبر احد اهم اسباب التخلف بالنسبة الى العالم العربي و الاسلامي ، عكس الانظمة الديمقراطية الغربية المرتكزة على القوانين التي مكنت الشعوب من ضمان سيادتها و حريتها

الاساسية ، كما اعتبر ان اصلاح نظام الحكم ما هو الا وسيلة ترمي الى اقامة العدل و الحرية بين المواطنين ، حيث حاول ان يجد في الافكار الاوروبية الجديدة مرجعية لها في التاريخ الاسلامي ، و ذلك من اجل الاستفادة من مبادئها و قيمها في التجربة الاصلاحية ، حيث دعا الى ضرورة الاقتباس من الغرب دون التخلي عن الدين الاسلامي ، كما دعا الى التخلص من الحكم الاستبدادي الذي يعتبر احد اهم اسباب التخلف بالنسبة الى العالم الغربي و الاسلامي .

كما اصدم "خير الدين باشا " بالوزير الاكبر "مصطفى خازندار " حيث نشب بينهما خلاف حول مجلس الشورى ، و الذي اراد "خازندار " ان يكون غطاء للمشاريع و الممارسات التي تتناقض مع مصلحة البلاد العليا ، في حين كان "خير الدين باشا" يريد ان يكون المجلس عكس ذلك تماما ، فقدم استقالته في ديسمبر 1862 ، حيث استغرقت فترة بعد "خير الدين باشا" عن الحكم حوالي سبع سنوات ، غير ان تلك الاستقالة لم تمنعه من حضور اجتماعات المجلس الخاص الذي كان "الباي" يستشيره في بعض الامور ، كما انه ظل على مقربة من القضايا الدقيقة التي لها علاقة بتونس و سياستها الخارجية . و بعد خروج "خير الدين باشا" من الحكم ساءت حالة البلاد و دخلت في فوضى مالية و سياسية ، و كان سببها القروض التي طلبها المشير "الصادق باي" و التي قدرت ب 35 مليون فرنك ، ليتدارك الازمة المالية التي وقعت فيها تونس .[2]

و لمواجهة الازمة المالية تم تشكيل لجنة مالية مختلطة اختير "خير الدين باشا" ليكون رئيسا لها ، و الذي بعد مفاوضات عديدة تمكن من حصر المؤسسات و القطاعات الانتاجية التي يجب ان تكون وحدها مصدر لتسديد الديون ، كما عمل للقضاء على الفساد الذي استشرى في رأس هرم السلطة و المتمثل في "مصطفى خازندار" حتى نجح في مهمته تلك ، و بذلك بقي منصب الوزير الأول شاغر بعد تنحيته . و في سنة 1873 تم تنصيب "خير الدين باشا" على رأس الوزارة الأولى ، حيث قام بعدة اصلاحات منها :

_ إنشاء منصب وزير اكبر لتوثيق الصلات بين الإيالة التونسية و الدول الأوروبية و كذا مع الباب العالي .

_ إنشاء مجلس مختلط بتونس للمتقاضي بين الأهالي و الاجانب في المسائل المالية .

_ شرع في توحيد الأحكام الجاري للعمل بها في البلاد.

_ انشأ مجلسا صحيا بالعاصمة لمراقبة الأمراض المعدية.

[2] النخبة التونسية لحركة الإصلاح الوطني خلال القرن التاسع عشر – مرجع سابق ص 169 173

_ أحدث إدارة للأوقاف العامة بنظام محكم سنة 1874 ، و عهد بها إلى الشيخ "محمد بيرم الخامس" المعروف بأفكاره الإصلاحية .

كما قام "خير الدين باشا" بإصلاحات عديدة في مجال التعليم ، حيث أسس "المدرسة الصادقي" سنة 1875 ، و قام بتنظيم التعليم في "جامع الزيتونة" سنة 1876 ، و أنشأ "المكتبة الصادقة" ، فضلا عن تشجيع الطباعة و الصحافة و النشر ، و في الجانب الاقتصادية قسم الأراضي الزراعية إلى مناطق ، و في الجانب الاجتماعي اهتم بالوظائف الحكومية ، فحدد مرتباتها و مرتبات القصر ، ووضع الأسس السليمة لميزانية الدولة .

قد تأثر "خير الدين باشا" بالحضارة الأوروبية خاصة بعد سفره إلى فرنسا لمتابعة قضية "محمود ابن عياد" و التي استمرت من سنة 1857 الى غاية 1876 ، و ترتب عنها عمليات تحويل وجهة الأموال الحكومية التونسية من طرف "محمود بن عياد" و مساعده مدير خزينة البلاد التونسية اليهودي الأصل "نسيم شمامة" بمتواطئ الوزير اليوناني الأصل و صهر الباي "مصطفى خازندار" ، حيث بقي هناك مدة طويلة ناهزت الثلاث سنوات ، ثم تم تكليفه بعد استقالته الأولى عام 1862 من منصبه كوزير للبحرية بسفارات خارجية زار فيها تسع دول أوروبية خصوصا فرنسا ، و في رحلته الواسعة اغتنم الفرصة لدراسة الأسس الحضارية و الثقافية الغربية ، و المؤسسات الاجتماعية و الثقافية لهذه الدول . كما تأثر بأفكار المصلحون المشرقيين خاصة "محمد بن عبد الوهاب" الذي أثر عليه في دراسته و تكوينه الفكري ، و إدراك مشكلات المسلمين و قضايا العالم الإسلامي . وعليه يمكن القول ان كل هذه الإصلاحات ترمي للحرية و النهوض بالدولة و المجتمع و عمل إصلاحي سلمي **(1)**.

المطلب الاول : سمات المجتمع المدني في تونس

أولا: الأحزاب.

، أين تم تأسيس الحزب الحر لقد عرف المجتمع التونسي ظاهرة الحزبية الدستوري بقيادة عبد العزيز الثعالبي وقد رسم الحزب لنفسه أهدافا ترمي إلى تحرير البلاد والارتقاء بالشعب التونسي إلى مصاف الشعوب المتمدنة تولى الرئيس بورقيبة مهمة الحكم في تونس منذ نيل تونس لاستقلالها في 1956 ،ينص هذا الأخير في فصله الثامن على حرية الفكر والتعبير بإصدار دستور 1959 والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس

الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون كأول قانون وقد عزز فيما بعد بقانون عدد 57 لسنة 1 959 والحق النقابي مضمون لتنظيم الأحزاب السياسية في تونس المستقلة، وهو الأمر الذي يفترض معه قيام التعددية لكن وبالرغم من كل ذلك فالرئيس بورقيبة ومن خلال حزبه الدستوري الجديد(1).

استطاع أن يسيطر على الحياة السياسية في تونس، خاصة بعد فرضه حظرا على الأحزاب 1996 السياسية المعارضة وهذا سنة تنازلت النخبة الحاكمة عن شيء من غير أنه بحلول الثمانينات وتحديدا سنة بحيث أعلن سلطتها وأقرت التعددية السياسية في مؤتمر الحزب الدستوري سنة الرئيس بورقيبة عدم اعتراضه عن تأسيس أو إنشاء أحزاب سياسية معارضة، شريطة أن تتخلى عن العنف والتعصب وعدم الاعتماد على قوى خارجية، وبأي شكل من الأشكال وكذا شريطة حصول الحزب على 5 %من الأصوات في الانتخابات التشريعية لكن تلك التعددية جاءت شكلية ومشوهة ،خاصة أنها كانت تشترط الاعتراف بشرعية الرئيس وحكمه البلاد مدى الحياة بعد أن أقر ذلك دستوريا ،وعليه فقد اعترفت السلطة السياسية في تونس ببعض الأحزاب السياسية التي قبلت شروط اللعبة السياسية ونتيجة بروز مجموعة من الظروف التي شهدها عقد الثمانينات، خصوصا منها تراجع دور الدولة التنموي بسبب نقص الموارد ،وفشل استراتيجيات التنمية، تصاعدت وتيرة المعارضة للنظام السياسي من جانب القوى النقابية من جهة وتيار الإسلام السياسي من جهة أخرى جاء التغيير من خلال الإطاحة بنظام بورقيبة في انقلاب غير دموي سنة 987 أتى بالوزير الأول أنداك زين العابدين بن علي إلى السلطة، وقد شهدت بداية حكمه سن تشريعات وقوانين جديدة لإعادة تنظيم الحياة السياسية من أبرزها الميثاق الوطني الذي وقعه الرئيس مع مختلف تكوينات المجتمع المدني(أحزاب، نقابات، جمعيات) سنة 1988 الأحزاب السياسية الذي أقرته السلطة التشريعية في العام نفسه وأهم إضافة اتسمت بها تلك التشريعات هي الإقرار بهوية تونس العربية والإسلامية وتضمين ذلك قانون الأحزاب شرطا في تأسيسها وانبعاثها(2).

3

وعليه، فبموجب هذه الضمانة القانونية والدستورية تمكنت الكثير من الأحزاب السياسية التقليدية أو تلك الناشئة حديثا من الحصول على التأشيرة القانونية والعمل العلني ولنا أن نذكر في هذا الإطار الحزب

[1] منجي الزيري – التجمع الدستوري الديمقراطي : التحولات التاريخية و رهانات التغيير ط1 -2009 ص27

2 عبد الرحمان حمدي –المجتمع المدني و التكامل في إفريقيا موقع : http///www.4shared.com/document/iwriuqxj

الاشتراكي التقدمي الذي سمي لاحقا بالحزب الديمقراطي و بالتالي السياسية تعج بمختلف التيارات السياسية والمشارب الفكرية ذات التوجهات الإسلامية والليبرالية والتقدمية واليسارية والتي من أبرزها ما يلي:

-التجمع الدستوري الديمقراطي.

-حركة الديمقراطيين الاشتراكين.

-حزب النهضة.

-الحزب الاجتماعي التحرري

-حزب الخضر للتقدم.

-حركة التجديد .

-حزب الوحدة الشعبية

ثانيا: الجمعيات.

إن حرية العمل الجمعي في تونس تعود إلى القرن 9 إلا أن هذا الأمر أول أمر ينظم الجمعيات ف على الجمعيات الخوض في القضايا السياسية والدينية ولعل هذا ما يفسر ظهور 1 أي بعد ثمانية سنوات من صدور القانون ،لتنشأ بعد أول جمعية إثر هذا القانون سنة 896 تأسست جمعية التعاون الخيري بصفاقس، وفي ذلك جمعيتان أخريان سنة 1905 تأسست حركة الشباب التونسي كإحدى أولى الجمعيات السياسية اصدار امر جديد مكمل للأول خاص بالعمل الجمعيات ،وقد شدد هذا الأخير الرقابة على مصادر الجمعيات المالية، كما ضبط أوجه صرف المال المخصص للدعم وقد تواصل العمل بهاذين الأمرين وحرر نسبيا مبادرات تأسيسها إذ تنص المادة الثانية منه على إمكان تكوين الجمعيات دون ترخيص مسبق على أن يتم إعلام السلطات بإنشائها وقد أتاح هذا القانون بروز العديد من الجمعيات التي نشطت في مجالات مختلفة (رياضية ثقافية.....الخ)ولعبت دورا هاما في حركة التحرر الوطني في البلاد التونسية معترفا بحرية تكوين الجمعيات معلنا ذلك في الفصل الثامن منه و منذ الاستقلال جاء دستور 1959 "إن حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات .وتكريسا لهذا الحق تم إصدار قانو ن مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون"

الخاص بالجمعيات إلا أن هذا القانون أخضع الجمعيات إلى رقابة الدولة المباشرة وهذا لكي تنسجم مع روح التغيير السياسي الجديد مرحلة الاستقلال والبناء الوطني Autorisation prenable حيث نجد أن إنشاء

الجمعية يخضع لنظام الترخيص المسبب وهو الأمر الذي اعتبره البعض متعارضا من حيث إجراءاته مع حرية إنشاء الجمعيات التي أين تم إجراء أول نص عليها الدستور وقد استمر العمل بهذا الترخيص إلى غاية 1988

تنقيح للقانون السالف وبذلك حررت مبادرات إنشاء الجمعيات في تونس وذلك نظرا لاستعاضته نظام الترخيص المسبق بنظام الإعلام وهنا رأى البعض بأن هذا القانون الجديد قد وضع حدا لطرق التسلط المقننة Déclaratif

، والذي يمنح السلطة التنفيذية صلاحيات مطلقة المنصوص عليها في قانون 1959 وليخضع لأية رقابة ويتنافى مع ما أقره الدستور من توجهات تحررية وقد منح هذا القانون ضمانات قانونية وقضائية تحد من تجاوز السلطة وتفتح الباب أمام بناء الهياكل البنيوية.

بينما تم إجراء التنقيح الثاني للقانون 7 نوفمبر 959 الجديد الذي جاء به هذا القانون أنه تضمن تصنيفا للجمعيات وهذا على النحو التالي:

جمعيات نسائية ،رياضية، علمية، ثقافية فنية ،خيرية إسعافيه اجتماعية ،تنموية ،الوداية.

كما تضمن التنصيص على صنف الجمعية ضمن التصريح الذي يقدمه الأشخاص الراغبون في تكوين جمعية ،وكذا لم يبدي مانعا من انخراط أي شخص في أي جمعية عامة الالتزام بمبادئ الجمعية وقراراتها ،إضافة إلى منعه ارتباط الجمعيات بالأحزاب السياسية(الجمع بين عضوية الجمعية ومواقع قيادية في الحزب السياسي

وعليه فإن إحدى الدراسات تشير إلى إنه في ظل قانون 1988 اتخذت الجمعيات المؤشرة قبل صدور قانون 988 1 اتخذت تلك الجمعيات في الواقع أحد الأنماط الثلاثة الأتية:

-النمط الأول: وهي الجمعيات التي تتكامل أدوارها مع الدولة وتسمى الجمعيات الحليفة وتمثل العدد الأكبر من الجمعيات التونسية وهي ظهرت إما في الفترة التي سبقت تنقيح قانون الجمعيات أو إثره ،والمتتبع لطبيعة نشأتها يتبين له أنها تكاد تكون امتداد عضويا لمؤسسات الحزب الحاكم وتنفذ خيارات الدولة ،ومن المؤشرات الدالة على هذا القول منها تمثيلية بعض الوزارات في الهيئات المديرة لهذه الجمعيات وإسناد الرئاسة الشرفية لأحد أعضاء الحكومة، كما نجد أن البعض منها نشأ لتنفيذ خيار حكومي وعلى سبيل المثال لا ا لحصر

الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي نشأ بمقتضى منشور مشترك صادرن كتابة الدولة للصحة العمومية، والشؤون الاجتماعية من جهة، والتربية القومية من جهة أخرى.

-أما النمط الثاني من الجمعيات فهي تلك التي جعلت استقلاليتها التامة عن الدولة وعن مختلف الأحزاب السياسية في البلاد، وهي جمعيات حديثة النشأة حصلت على التأشيرة ، ومن بين هذه الجمعيات نجد الجمعية القانونية بموجب قانون الجمعيات المنقح لسنة 1988 التونسية للنساء الديمقراطيات ،المعهد العربي لحقوق الإنسان فرع تونس لمنظمة العفو الدولية ،وهي جمعيات تأسست في الغالب من طرف شخصيات عرفت بتوجهاتها اليسارية

-أما النمط الثالث فيضم الجمعيات التي تتوسط النمطين الأولين، وهي في العادة جمعيات علمية أو ثقافية أو تنموية وهو نمط من الجمعيات لا ترتبط بعلاقة شراكة مع هياكل الدولة ولتنخرط في مواقف معادية لخياراتها(1)

ثالثا: النقابة:

تعود جذور الحركة النقابية في تونس إلى تاريخ بعيد يمتد إلى العهد الذي كانت تتبنى فيه البلاد النظام الملكي، وتعيش تحت سيطرة الاستعمار تم تأسيس أول منظمة نقابية تونسية على يد محمد علي حامي سميت ب "جامعة عموم العملة التونسيين وقد جاءت هذه المنظمة كرد فعل عن سياسة التمييز العنصري التي مارستها السلطات الاستعمارية الفرنسية ضد الطبقة الشغيلة في تونس، وقد سبق هذا مجموعة من الإضرابات القطاعية التي شنتها الطبقة الشغيلة التونسية ،وقد كانت .وقد لقيت هذه المنظمة تطالب من خلالها بالمساواة في الأجور وتحسين ظروف العمل معارضة شديدة من قبل السلطات الاستعمارية التي حاكمت مؤسسها (محمد علي حامي)

وبعد فشل المحاولة الأولى جرت محاولة ثانية لما وصلت الجبهة الشعبية الفرنسية إلى تحت نفس المجامعة عموم العملة التونسي ،ولكن الاشتراكيين السلطة والشيوعيين الفرنسيين الذين كانوا في الحكم حاربوها بشدة وكان مصيرها مثل الأولى.

تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل بمبادرة من نقابي وبعد عشرة سنوات .وعلى الرغم الجنوب برئاسة فرحات حشاد وهذا بعد فشل التجربتين النقابيتين السابقتين من أن الاتحاد قد أصر منذ تأسيسه على أن يبقى يشتغل مستقلا عن الحزب الدستوري الحر دون أن يخضع لأوامره إلا أن ذلك الوضع لم يستمر طويلا ذلك

أن الاتحاد أصبح يشارك ، وهو الأمر الذي أضعف من حماس الطبقة العاملة في الانتخابات التشريعية لاتحادهم واعتبروه لا يشكل الأداة الحقيقية للتعبير عن مصالحهم إلا أن الوضع تغير منذ منتصف السبعينيات حيث نشبت مواجهات وإضرابات بين الاتحاد والسلطة أسفرت عن قتلى واعتقالات، ويعزو البعض هذا الوضع المأساوي أوما يسمى بالأزمة النقابية إلى ج راه الاتحاد في توجيه الانتقادات للخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي باشرتها السلطة

وهو الأمر الذي اعتبرته السلطة من جانبها أنه تكريس لاستقلالية الاتحاد وخروجه عن الوحدة القومية وعلى الرغم من التطورات التي عرفتها تونس إلا أن الاتحاد العام التونسي للشغل بقي يمثل المنظمة النقابية الوحيدة على الساحة التونسية رغم محاولات الخروج عليها وتأسيس منظمات أخرى ،هي الاتحاد الوطني التونسي للشغل في الثمانينات والجامعة العامة التونسية للشغل في 2006 (2).

4

المطلب الثاني : السياق التاريخي للمجتمع المدني في تونس

يشكل السياق التاريخي للمجتمع المدني في تونس ازدواجية سلطة جديدة عبر أحداث و قائع خلال فترات زمنية.

لقد جاءت جائزة نوبل للسلام لعام 2015 الممنوحة لرباعي الحوار الوطني بمثابة تحية للدور المثالي الذي لعبه "المجتمع المدني" في تونس. إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن صفة التلميذ النجيب في مجال الديمقراطية التي أُسبغت عليه لم تتح له دائماً تحقيق المطالب الاجتماعية والاقتصادية المنشودة. يحاول هذا المقال البحث في أسباب هذه الظاهرة، المتمثلة في مسألة فرض مفهوم "المجتمع المدني" وما ينطوي على ذلك من ملابسات .

مُنِحت جائزة نوبل للسلام لعام 2015 للحوار الوطني التونسي الذي أدارته رباعية مشكلة من الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف (نقابة أرباب العمل UTICA)، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، ونقابة المحامين، وذلك "لمساهمتها في الانتقال الديمقراطي في تونس منذ

[1]سالم لبيض- مرجع سابق ص 18

2 عبد الرحمان حمدي –مرجع سابق

ثورة 2011". وما تحتفي به الجائزة هو بالأخص نموذجية المجتمع المدني التونسي. ولكن، وبعد مرور أكثر من سنة على منح الجائزة، وست سنوات على بدء الانتفاضة الشعبية، فلا بد من الإقرار بأن وضعية التلميذ الديمقراطي النموذجي الممنوحة لتونس، والتي حلّت محل التلميذ الاقتصادي النموذجي في زمن بن علي، ما زالت عاجزة عن تلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الداخلية وللمعطلين عن العمل(1). وبمواجهة الهشاشة المقلِقة لمؤسسات الدولة التونسية، فإن الطبقة السياسية، سواء المحلية أو الدولية ، تتمسك بـ"المجتمع المدني" وتقدّمه كالفاعل الوحيد القادر على "إنقاذ" تونس من فوضى معممة. ولكن ما هو المؤدى السياسي لهذا التأييد للمجتمع المدني؟ وكيف يمكن قياس التأثير المتعاظم لنفوذ المجتمع المدني؟ للإجابة، فلا بد من العودة الى تطور العلاقات بين الدولة التونسية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك الى غايات فرض مفهوم "المجتمع المدني" في النقاش السياسي الحالي.

بعد حصول تونس على استقلالها في 20 آذار/ مارس 1956، شكّل الاتحاد العام التونسي للشغل مع حزب الدستور الجديد ونقابة أرباب العمل (UTICA) والاتحاد الوطني للفلاحين التونسيين (UNAT) جبهة وطنية خاضت الانتخابات التأسيسية في 1956 والتشريعية في 1959. ألغت الجمعية التأسيسية حكم البايات الملكي وأقامت نظاماً جمهورياً من النوع الرئاسي. وهكذا، فقد اتخذ نظام بورقيبة منذ 1956 وحتى 1970 طابع التحالف بين حزبه (الدستور الجديد) وقادة ابرز منظمات المجتمع المدني التونسي. وحلّ خطاب الوحدة الوطنية من أجل بناء البلاد، محل الوحدة الوطنية من اجل الاستقلال، وهو ما عزز العلاقة العضوية بين الدولة وتلك المنظمات النقابية. وتلك مرحلة كانت فيها الدولة منظوراً لها كعنصر أساسي في التغيير الاجتماعي (كما هو الحال في أنظمة أخرى ما بعد الاستقلال).

5

وقد تولد عن مختلف موجات اللبرالية الاقتصادية لعقود السبعين والثمانين من القرن الفائت سلسلة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ما سائل الاحتكار الذي يمارسه الحزب الواحد. ولم يعد بإمكان الحزب / الدولة الاستمرار في تأسيس شرعيته على قيادته للنضال من أجل الاستقلال، أو النمو الاقتصادي. وقد ضاعف التوترات بروز معارضةِ أجزاء واسعة من الشبيبة المؤمنة بالمُثل اليسارية، والمتشكلة داخل الحركة الطلابية لعقد السبعينات من القرن الفائت. وأصبحت منظمات مثل (UGTT)، والنقابة الوطنية للمحامين،

[1] تطور المجتمع المدني في تونس – المجتمع المدني في دول المغرب العربي و التنمية السياسية ص120

والاتحاد العام للطلبة التونسيين (UGET) إلخ.. فضاءات أساسية للمقاومة ضد سطوة السلطة. وولدت في هذه الفترة منظمتان أخريان احتلتا مكاناً أساسياً في مقاومة النظام التسلطي: الرابطة التونسية لحقوق الإنسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، وكانت مهمتهما الأولى هي الدفاع عن الحريات الجماعية والفردية.

كانت تلك هي الحقبة التي جرت فيها إعادة نظر بالنماذج الموجودة، بسبب الشعبية المتعاظمة للأيديولوجيات النيوليبرالية والأزمة البترولية 1973، وإنما أيضا بسبب النتائج المخيبة للآمال لعقدين من المساعدات التنموية العامة. وصارت الدولة، التي كان ينظر إليها سابقا كالمحرك الأساسي للتنمية، تعتبر أكثر فأكثر كعقبة بوجه التنمية. وقد أحيت الحركات الانشقاقية المدافعة عن الديمقراطية في أوروبا الشرقية وفي أمريكا اللاتينية، علاوة على أزمات الدول في إفريقيا والعالم العربي، الاهتمام بالحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

تاريخياً، فإن أصل مفهوم المجتمع المدني مستقى من فكر فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر الكبار. وبالنسبة لهم، فالمجتمع المدني هو قبل كل شيء رفض حالة الطبيعة أو حرب الكل ضد الكل (هوبس، لوك، هيجل الخ). وقد ساهم كاتبان أساسيان في صوغ المفهوم الحديث للمجتمع المدني: غرامشي وتوكيل. بالنسبة لغرامشي، فالمجتمع المدني هو مجموعة من المؤسسات المتجذرة في المجتمع حيث تتحقق الهيمنة الثقافية والسياسية، لهذا السبب فينبغي ان ينخرط فيها المناضلون. أما بالنسبة للتكفيل، فالمجتمع المدني هو مجموعة الجمعيات المستقلة التي تشتغل كحاجز بوجه طغيان الأغلبية، وتساهم في التربية المدنية للمواطنين، وتراقب عمل الدولة. قد فرضت نفسها هذه النظرية الثانية، الليبرالية، بالسياسات التي تبناها المانحون.

وكانت نتيجة هذا الفهم التو كفيلي للمجتمع المدني هي أن استهدفت الجهود الدولية لمساندة دمقرطة البلدان المسماة النامية فئة من المجتمع المدني، منظمة ومدنية. وهكذا، ومنذ عقد السبعين من القرن الفائت، فمن يحظى بالتأييد الدولي هي منظمات الدفاع عن مصالح محددة، كحقوق الإنسان وتحرر المرأة والحقوق المدنية والبيئية و منظمات مهنية ونقابية. وقد جعلت هذه المسائل الهامة إلحاح المسالة الاجتماعية والاقتصادية قضية ثانوية.(1)

6

[1] تطور المجتمع المدني في تونس – مرجع سابق ص-122

وبهذا، فإن المساندة الدولية للمجتمع ليست حيادية، بل تهدف أولا وقبل كل شيء الى نشر المنطق الليبرالي في كل البلدان.

وفي هذا السياق، تمكن مناضلو حقوق الإنسان في تونس من كشف الاعتداءات على الحريات الفردية والجماعية التي كان يرتكبها نظام بن علي، ومن الحصول على الدعم الدولي. وغابت المسألة الاجتماعية طويلا من النقاش العام، ولم تعد الى طاولة النقاش إلا في 2008 مع انتفاضة الحوض المنجمين، ففرضت نفسها على أجندات جمعيات المجتمع المدني وذكّرت بالتحدي المتمثل بالبطالة، وكذلك بالفجوة القائمة بين المجتمع المدني المنظم وسائر الديناميت الاجتماعية التي كانت تغيّر بعمق المجتمع التونسي.

المنظّمات غير الحكومية الدولية بعد 14 كانون الثاني

جائزة نوبل الممنوحة للمجتمع المدني التونسي هي بشكل ما تكريس لسلطته المتعاظمة. وتعيين وزير في الحكومة مكلف بـ"الصلة بالمؤسسات الدستورية والمجتمع المدني" في كانون الثاني 2015 ، يظهر كيف أصبح المجتمع المدني فاعلا أساسيا في الحقل السياسي التونسي. فهو لم يعد يكتفي بكونه سلطة مضادة، وإنما أصبح فاعلاً لا يمكن تجاهله في صناعة القرار السياسي. وعلى ذلك، فإنْ كان هذا المجتمع المدني قد نجح نسبياً في جعل المناخ السياسي مستقراً، بفضل تقاسم السلطة بين النخبة الجديدة التي انتجتها صناديق الاقتراع، أي حزب النهضة، ونخبة النظام القديم المتجمعة جزئياً في تنظيم نداء تونس، فذلك لا يلغي أن عدة خلافات ما زالت قائمة حول حدود مهمة المجتمع المدني في الحقل السياسي المتغير. أولئك الذين يؤيدون دور المجتمع المدني، يؤكدون أنه ضروري لبناء التسويات بين السلطة والحركات الاجتماعية وبالتالي ضمان الاستقرار السياسي. وأما الأكثر نقداً، فينددون بالأولوية المطلقة المعطاة للحريات الفردية، ومصادرة الحركات الاجتماعية، وضعف تمثيلية الديناميت الاجتماعية والاقتصادية الجديدة في المجتمع المدني المنظَّم.

بالمقابل، فمهمة المنظمات التونسية التاريخية للمجتمع المدني تجد نفسها موضع إعادة نظر بفعل وفود منظمات غير حكومية دولية، وبالأخص أمريكية وأوروبية (حاضرة بشكل مباشر أو غير مباشر عبر تمويل النسيج الاجتماعي)، وتمتلك مواردا مالية كبيرة، وتسبغ على العمل النضالي طابع المهنية. ودخول هذا الفاعل

الجديد ساهم في فرض منطق نيو ليبرالي يهدف إلى تغيير العلاقة بين الدولة والمواطن، الى علاقة بين زبون ومورد، وأن يجعل من تونس سوقا حرة للبضائع والهويات، حيث لا يُترَك إلا حيز قليل لمفهوم المصلحة العامة والسيادة الوطنية. وهذه المنظمات غير الحكومية الدولية تنافس ليس فحسب الحركات الاجتماعية وإنما أيضا المؤسسات المنتخَبة من الشعب كمجلس ممثليه.

استعادة زمام الأمور

وعلى العكس من المنظمات التاريخية التي وُجدت بداية لتقاوم سطوة الحزب/الدولة، وناضلت لإعادة تأسيس دولة ديمقراطية، فإن المجتمع المدني الجديد الذي تموله تلك المنظمات غير الحكومية الدولية يعيِّن مهمته على أنها خلق فضاءات من الاستقلال الذاتي على هامش الدولة، وأحياناً للحلول محلها في بعض المشاريع، كما هو حال مشروع اللامركزية، وهو أساسي في إعادة تشكيل علاقة الدولة بالجماعات المحلية. غياب تحليل عميق لدور الدولة في الحقل السياسي الجديد، والتنافس بين النخبة القديمة ممثَلة بنداء تونس والنخبة الجديدة ممثلة بالنهضة، وضعف الأحزاب السياسية، هي كلها عوامل سمحت لتلك المنظمات غير الحكومية الدولية أن تستحوذ على سلطة متعاظمة بتقديم نفسها كالوسيط المميز بين المانحين الدافعين لمزيد من اللبرالية والفاعلين المحليين الباحثين عن الاعتراف بوجودهم. وأخيرا فإن الدعم الدولي لهذا المجتمع المدني الجديد قد ألغى بحكم الأمر الواقع الجمعيات الانتظامية وتلك التي كانت تعتبر غير مدنية، كالجمعيات ذات الاساس الديني أو السياسي. وهذا أوجد قصر نظر حيال المجتمع المدني كما هو قائم فعلاً، أي مختلف أشكال مناهضة سلطة الدولة أو سلطة النخبة الاقتصادية والسياسية، والأشكال غير التقليدية للمساهمة في السياسة (الحركات السلفية وجمعيات المقاولين وأندية كرة القدم مثلا)

وهكذا فإن دور الدولة في تونس ما بعد 14 كانون الثاني/يناير، وكذلك توزيع الأدوار بين الدولة والمنتخَبين والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، كما تمثيلية الديناميت الاجتماعية والسياسية الجديدة على الرقعة السياسية، ومقاومة الأجندة النيوليبرالية التي تفرضها المنظمات غير الحكومية الدولية.. هي كلها أسئلة تفرض نفسها على المنظمات التاريخية للمجتمع المدني التونسي إذا ما كانت تريد استعادة مهمتها التاريخية في التحرر الوطني السياسي والاجتماعي، وإذا ما كانت تريد إبطال نوايا الجهات الدولية المانحة في تصفية ما تبقى لتونس من سيادة وطنية . (1)

المبحث الثاني : علاقة الدولة بالمجتمع المدني في تونس

ولدت دولة تونس المستقلة في مناخ الأزمة التي عصفت بالحركة الوطنية حول 1956 ، التونسية، والاتحاد العام التونسي للشغل خلال سنتي 1955 موضوع الكفاح المسلح، ومضمون الاستقلال السياسي. ففي حين كان الجناح المعتدل داخل الحزب الحر الدستوري الذي يتزعمه بورقيبة، ينادي بانتهاج سياسة المراحل وبمبدأ " خذ وطالب "، الأمر الذي قاده إلى عقد تسوية مع الاستعمار الفرنسي، وبالتالي معارضة انصار الكفاح المسلح في المغرب العربي، كان الجناح الراديكالي داخل الحركة الوطنية الذي يتزعمه صالح بن يوسف الأمين العام للحزب آنذاك ينادي بتوحيد معركة التحرير الوطني مع الثورة الجزائرية، في سبيل تحرير كل المغرب العربي من استعمار الفرنسي، وتوحيده في إطار دولة مركزية واحدة، فضً لا عن تأثره بأفكار باندوينغ التحريريه ." ومما لاشك فيه أن تفاقم الصراع الايديولوجي، والتوجهات الطبقية، قد حددا التيارين السياسيين المتصارعين داخل الحركة الوطنية التونسية التي بدأت تتبلور سماتها الطبقية والايديولوجية، حيث تميزت بالاعتراف بالتناقضات الجذرية بين الامبريالية الفرنسية والشعب الرازح للاحتلال، (وبحركة الفلاحين المسلحة التي وجدت فيها قاعدة شعبية مكافحة بعد هيمنة خط التسوية على قيادة الحزب) وضرورة النضال الجماهيري المسلح من أجل الاستقلال السياسي، " وتحاول أن تكون وطنية أكثر راديكالية من البرجوازية الصغيرة المهزوزة ذات الطابع الإقليمي "، كان بورقيبه يمثل مصالح ومطامح البرجوازية الصغيرة المدنية المتأثرة بالفكر البرجوازي الغربي، والمتشبعة بالتعليم الأوروبي والثقافة الغربية، التي تحالفت مع الاستعمار الغربي، وكبار الملاكين العقاريين فمنذ الاستقلال السياسي لتونس، احتلت جهاز الدولة نخبة سياسية –

[1] تطور المجتمع المدني – مرجع سابق ص 127

إدارية من الشرائح العليا للفئات الوسطى، وهي في الوقت عينه الفئة القائدة للحزب الدستوري الجديد، وعملت على تعبئة مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية بهدف تشكيل قاعدة اجتماعية وجماعة سياسية مساندة للدولة الجديدة – من حيث هي كيان سياسي قانوني –، وقطب تحقيق جماعي للذات – تبحث عن إضفاء الشرعية على تأسيسها، والتغلب على الازمات التي كانت تهددها في وحدتها ووجودها، في مختلف مراحل نموها، انطلاقًا من قوة المساندات هذه. ومع ذلك ظل تكوين هذه الدولة التونسية الجديدة المنبثقة من الاستقلال السياسي هشًا، ويعاني من نقص بنيوي في إضفاء الشرعية، بسبب ممارسة هذه الدولة البعد الوصائي على المجتمع المدني الوليد ....إن النخبة السياسية الحاكمة في تونس التي قادت الكفاح الوطني في عهد الاستعمار، كانت تعبر عن الموقع المفصلي لأيديولوجية النزعة القومية الكلية في خصوصيتها التونسية، التي تقسم بها هذه الفئات الوسطى في ممارستها للصراع الوطني باسم الوطن، باعتباره كيانًا قائمًا بذاته، يمثل " الأمة التونسية " على تعبير بورقيبة، وذلك في تناقض كلي مع ايديولوجية القومية العربية التي تركز على مفهوم الأمة العربية الواحدة، وفكرة الوطن العربي الواحد. وكانت هذه الفئات الوسطى توظف هذه الايديولوجية القومية الكلية في خدمة قضية الإستقلال الوطني على الصعيد القطري، وبناء الدولة القطرية. ويوضح الدكتور محمد عابد الجابري / هذه المسألة حين يؤكد على توظيف فكرة " الوحدة" في خدمة الدولة القطرية قائلاً " لقد اتجه تاريخ الكفاح الوطني في الأقطار العربية بفكرة " الوحدة " إلى خدمة نقيضها : الدولة القطرية، بعثها وبلورتها وترسيمها. نعم كان هناك بعد ايديولوجي يطفو من حين لآخر على ساحة الخطاب النهضوي العربي ليعطي لمفهوم " الوحدة" مضمونًا مستمدًا من وحدة التاريخ واللغة حينًا، ومن وحدة المصير والطموحات حينًا آخر.

وكان هذا في المشرق خاصة. أما في المغرب العربي فقد كان مفهوم الوحدة قبل سنة 1956 يستقي مضمونه الايديولوجي من تأكيد الهوية العربية الاسلامية لشعوب شمال افريقيا، ضدًا على محاولات السياسة الاستعمارية

فصل المغرب العربي عن المشرق العربي. وهكذا فبينما كان مفهوم " الوحدة " يستقي مضمونه الايديولوجي في المشرق من الاتجاه عموديًا إلى الماضي أو المستقبل أو إليهما معًا، كان المفهوم نفسه في المغرب العربي يستقي

مضمونه الايديولوجي من الاتجاه أفقيًا إلى الارتباط بالمشرق تأكيدًا للانفصالعن فرنسا"

ولدى الاستقلال عبرت الايديولوجيا القومية الكلية عن انتصار الدولة القطرية في الواقع التونسي، "كثورة سلبية " في سياق الصراع ضد الاستعمار من أجل نيل الاستقلال، لكن هذه النزعة القومية الكلية التونسية لم تستطع أن

تصادر الوعي لدى الجماهير الشعبية، المتشبعة بروح الانتماء إلى أمة عربية، وإنما تغذت من وعي الانتساب هذا إلى العروبة، والتمسك بالهوية العربية الاسلامية، لتقنينه وتوظيفه في إطار علاقة الوساطة بالدولة القطرية الجديدة، الباحثة عن تحقيق وتأكيد ذاتها. والواقع أن هذه الايديولوجية القومية الكلية التونسية المهيمنة على الطبقة السياسية في تونس، كانت تتمفصل من بعدين أساسيين متميزين للثقافة السياسية التونسية منذ بداية عصر النهضة العربية، وحتى بداية تأسيس الدولة القطرية، الأول : الموروث الاصلاحي التونسي الذي كان يتسم به " التونسي الفتى" منذ عهد خير الدين التونسي الذي كان يهدف إلى بناء دولة حديثة لا تجسد قطيعة مع التراث العربي الإسلامي، ولكنها تشكل عامً لا مركزيًا لتحويل المجتمع، وهذا ما استفادت منه النخبة الدستورية الجديدة

التي جسدت النزعة الإصلاحية الدولية من أجل تنشيط الشخصية التونسية.

النزعة الشعبية التي كانت تجسدها ولاتزال الحركة النقابية التونسية، منذ انشاء أول نقابة عمالية " الكونفدرالية العامة للعمال التونسيين" بقيادة المناضل محمد علي الحامي ذي النزعة الاشتراكية مع بداية العشرينات، والتي أخذت على عاتقها النضال الاقتصادي والسياسي الوطني، مرورًا بمرحلة تأسيس " الاتحاد العام التونسي للشغل " كممثل وحيد للحركة النقابية العمالية في تونس بقيادة الزعيم النقابي الراحل فرحات حشاد في العام 1946 /، حيث تحولت هذه النقابة إلى قوة شعبية منظمة منذ ذلك الوقت، ودمجت في الوقت عينه العمل النقابي بالعمل السياسي الوطني، وتجاوزت بنضالاتها الشعبية الوطنية حدود نضالات الاحزاب السياسية ذات الأفق الاصلاحي – مثل حزب الدستور القديم والجديد – وعملت إلى لعب دور الحزب المعارض للحزب الدستوري في فترة الاستقلال، خصوصًا لجهة الاضطلاع بمهام تتجاوز ما وراء المطالب النقابية إلى " إعادة صهر سيسيولوجيا للمجتمع " .

من الملاحظ أيضًا أن هذه الفئات الوسطى الحاملة ايديولوجية القومية الكلية التونسية، قد ولدت وتشكلت في إطار البنية الاجتماعية الكولونيا لية في المجتمع التونسي المجزأ بتعدد الانخراط في الرأسمالية الكولونيا لية، وغير

المتجانس، وذلك بتأثير علاقات الانتاج الكولونيا لية، وهي تختلف كليًا عن الطبقة الوسطى في الغرب التي بسبب من تكونها التاريخي، في إطار علاقات الانتاج الاقطاعية عينها كانت تمثل فيه القوة الاجتماعية الرئيسية الثورية الحاملة في صيرورتها الطبقية نظام انتاج رأسمالي جديد قائم بذاته، يدفعها إلى نقض ثوري لبنية علاقات الانتاج هذه، في مرحلة التكون التاريخي لعلاقات الانتاج الرأسمالية، وإجراء التحولات الثورية فيها للإفساح في المجال لتطور القوى المنتجة، بهدف فرض هيمنتها الطبقية على سائر الطبقات الاجتماعية الأخرى، من خلال الاضطلاع بالدور المركزي والقيادي للثورة الديمقراطية البرجوازية، وانتزاع السلطة السياسية من الطبقة الاقطاعية القديمة.

والحال هذه، فإن المضمون الايديولوجي لهذه الفئات الوسطى التونسية يختلف جذريًا عن مضمون الطبقة الوسطى الكلاسيكية في الغرب، ولا يوجد أي منطق تماثلي بنيوي بين الطبقتين ولهذا عندما مارست النضال الوطني،

مارسته في إطار من المحافظة على البنية الاجتماعية الكولونيا لية، لا على أساس التحويل الثوري لعلاقات الانتاج القائمة. من هنا، فإن العلمانية المتسمة بطابعها العام ب " الثورية البرجوازية " التي ميزت راديكاليا النخبة السياسية – الإدارية التي استولت على الدولة الجديدة، وحملت مشروع تأسيس تضامن جديد، وإنشاء جماعة سياسية جديدة، انطلاقًا من نزعتها الاصلاحية الدولية، التي هي بمنزلة " ثورة من فوق " كانت علمانية تفتقد إلى مضمونها الديمقراطي العام. وبالتالي فإن عجلانيها كانت عقلانية" ثورة من الاعلى " لأن الحركة الإصلاحية التي اضطلعت بها الدولة الجديدة بهدف إضفاء تجانس اجتماعي، وتحديث البنى والعقليات، قد قادت إلى أن يصبح للدولة ذاته جهاز للهيمنة خارج على المجتمع وصواً لا إلى إلغائه، وهو ما كانت نتيجته تفاقم القطيعة بين الحاكمين والمحكومين. وفي نطاق تركيز سلطة الحزب الدستوري – الايديولوجية والسياسية، باعتباره أداة للسيطرة الطبقية لهذه الفئات الوسطى نظرًا للعلاقة العضوية القائمة بين جهاز الحزب وجهاز الدولة، أسس الحبيب بورقيبة النظام الجمهوري بعد أن خلع الباي الصادق باي في 25 / تموز العام 1957 ، وقام بتصفية الاحباس (الاوقاف العامة)، وبذلك دخلت تونس في مرحلة بناء جهاز دولة عصري، وتدعيم المؤسسات، وذلك على الوجه التالي :

– اصدار دستور لتونس في العام 1958 ، يتسم في طابعه العام بقدر معين من " الليبرالية " حيث حدد انتخاب رئيس الجمهورية مرة كل خمس سنوات.

– تأسيس مجلس الأمة، أي إنشاء البرلمان التونسي، الذي يوافق بشكل مطلق على كل القوانين والقرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية

– إصدار مجلة الأحوال الشخصية للمرأة، التي تعتبر مكسبًا ديمقراطيًا حققته المرأة العربية في تونس لامثيل له في باقي الاقطار العربية، من حيث جذريته وعلمانية، إذ حددت سن الزواج ب 17 سنة، وأقرت بالإجهاض،

ونصت على أن الطلاق لا يتم إلا أمام المحاكم، وعدلت من قوانين الميراث المستمدة من الشريعة الاسلامية لمصلحة المرأة خصوصًا، وحددت الزواج بامرأة واحدة لا أكثر، والمهر بدينار، ما يساوي دولار أميركي.

– إنشاء جهاز قضائي منفصل، ومستقل عن السلطة التنفيذية (نصيًا).

– فتح الجامعة التونسية، وغلق جامع الزيتونة، تحت دعوة " علمنة التعليم".

– حل كل الاحزاب المعارضة وتجميدها كالحزب الشيوعي.

ليس من شك أن النخبة السياسية – الإدارية المسيطرة على مجموع الدولة– الحزب الواحد بقيادة الحبيب بورقيبة، لم تكن نخبة ثورية بالمعنى الدقيق للكلمة، ولكنها هي طليعة من المثقفين – الذين تعلموا في الجامعات

الفرنسية، وتشبعوا بثقافة الغرب البرجوازية – وتتسم في طابعها العام بالثورية البرجوازية ضمن الأفق العلماني، بسبب اعتناقها العلمانية البرجوازية الفرنسية، وتأثر بورقيبة نفسه بكمال اتاتورك بوجه خاص. وهو الأمر الذي جعلها تجسد في مشروعها الوصائف على المجتمع المدني نوعًا من العقلانية، هي عقلانية " ثورة من الأعلى " التي تخدم البناء القومي الايديولوجي والسياسي للنظام الجديد، وتدعيم طابع الكلية الدولتين، كنفي سلبي لدور الشعب. " لقد طغت الدولة على المجموع الاجتماعي باسم عقلانية مشروعها. وهذا التطور المفرط للجهاز كان يعني في الوقت عينه غياب فضاء عام محدد بصورة متميزة، ومجهز بقواعده الخاصة وبممثليه. وبمقدار ما كانت الدولة غير مفصولة عن المجتمع، كانت لا تستطيع تمثيله. والدولة التي كانت تشكل وحدة تامة مع جهازها وبتيوقراطيتها، كانت خارجة عن المحكومين.

إن الصفة الخارجية والتداخل، وجدا التعبير عنهما في مركب الدولة – الحزب "

إن ما يميز الدولة التونسية بعد الاستقلال هو طغيانها الكلي على مجموع المجتمع المدني بواسطة حزب سياسي ذي طبيعة شمولية، ولكنه اكتسب شرعيته السياسية والتاريخية بفضل النضال ضد الاستعمار الفرنسي، وهيمنت

عليه ايديولوجيا توفيقيه، هي الايديولوجيا الدستورية القومية الكلية، التي لم تجسد قطعية منهجية ومعرفية مع الوعي بالانتماء إلى الأمة الإسلامية والحضارة العربية الإسلامية، " وهي ايديولوجيا توفيقيه بحكم جمعها تاريخيًا

وزمنيًا لعناصر متناقضة على الأقل ظاهريًا مثل الوطنية والعروبة والإسلام "

وفضً لا عن ذلك، فهي ايديولوجيا شمولية اقصائية، لأنها ناصبت العداء للمعارضة اليوسفية التي كانت متسلحة بشعارات العروبة والإسلام، ومستندة إلى دعم القومية العربية بزعامة عبد الناصر، مثلما حاربت الحركة النقابية

العمالية، والطلابية، والحركة الماركسية التي نشأت في أواسط الستينات على حد سواء. فهي ايديولوجيا اقصائية فوق كل الايديولوجيا الأخرى على حد تعبير مثقف تونسي " ومهمًا اختلفت المحددات والمؤثرات، فإن الايديولوجيا

التي تستند إليها السلطة السياسية متعددة في مصادرها الفكرية، وهي تتغير حسب المعطيات السياسية للبلاد. فهي وإذ دافعت في فترة من الفترات عن الحجاب، وقاومت التجنس فإنها لم تتردد في مرحلة التمكن من السلطة وأجهزة

الدولة من أعلانا علما نيتها وتأكيد هذه العلمانية من خلال الاصلاحات الاجتماعية والثقافية وايديولوجية شبكة ممتدة من الرموز والمفاهيم والتصورات التي تتداخل فيها الاعتبارات الذاتية والمؤثرات الداخلية والخارجية على حد

سواء

كما أن الدولة التونسية هي التي اضطلعت بإنجاز المشروع الذي يتسم بنزعة حداثية في مختلف مراحله، غير أن هذه النزعة الحداثية لم تكن كوعي مطابق للحداثة في مفهومها التاريخي، باعتبارها بنية كلية عرفتها تجربة الثورة

الديمقراطية البرجوازية الأوروبية، في ارتباطها العضوي بالتحديث بوصفه سيرورة ثورية من التحول الاقتصادي والتكنولوجي في بنية المجتمع، تحققت مع الثورة الصناعية في الغرب، وإنما هي نزعة حداثية تجسدت في عقلانية

برنامج اساسي للنخبة السياسية – الإدارية الحاكمة، استعادت به " رسالة المستعمر (بكسر الميم) التمدينين ". ثم أن هذه النزعة الحداثية كظاهرة تونسية لها خصوصيتها، قادها بورقيبة وارتبطت بشخصيته الكاريزمية التي تتدخل في كل المجالات بدون استثناء.

وهي ناجمة بالدرجة الأولى عن الاحتكاك والتأثر بالحداثة الأوروبية خلال العصر الامبريالي، ومرتكزة في الوقت عينه إلى الايديولوجيا القومية الكلية القادرة، مثل بناء " الأمة التونسية "، والخصوصية التاريخية والحضارية

لتونس، وخصوصية حركتها الوطنية التحررية التي حققت الاستقلال السياسي، وبنت أول سلطة وطنية تحكم البلاد، على نقيض كل السلطات السابقة التي كانت في معظمها أمًا أجنبية أو تركية، وعلى مبدأ " القومية التونسية "، الذي لم تتحدد فقط كحركة تمايز عن المشرق العربي وإنما بالأساس كأداة تعبئة وتوعية للجماهير الشعبية، في مواجهة الغزو الاستعماري. فقد كان هذا المبدأ، في المرحلة الاستعمارية، أرضية يمكن أن يجتمع حولها التيار الديني التقليدي ممثلً لا في حزب الدستور القديم، والحزب الشيوعي التونسي، والتيارات الاشتراكية الأخرى، فمهما تباينت المواقف السياسية، فإن " الحفاظ على الشخصية التونسية " من الذوبان والفرنسة، لا يمكن أن يكون مصدر اختلاف أو خلاف. أما في مرحلة الاستقلال فسيتحول هذا المبدأ إلى قناعة سياسية ثابتة،

برزت بحدة في فترات الخلاف بين عبد الناصر وبورقيبة، وزيارة هذا الأخير لمنطقة الشرق العربي، وبدت أكثر مرونة مع الانفتاح على رؤوس الأموال العربية، وتشدد الغرب الرأسمالي في مجال المعونة الاقتصادية. وقد يصل

أحيانًا مفهوم " الشخصية التونسية " عند بعض السياسيين إلى حد الانغلاق والتطرف في الانغلاق، وإلغاء كل موروث عربي أو حتى عالمي .

لقد اضطلعت الدولة المركزية التونسية الجديدة بمهام انجاز المشروع التحديثي، الذي كانت من أهدافه انتهاج سياسة ثقافية خاضعة جوهريًا لمؤثرات الفكر السياسي الليبرالي الفرنسي، ومفسحة في المجال لإنشاء تعليم عصري وحديث يرتكز على مبدأ الديمقراطية وتكافؤ الفرص.

وبذلك أصبحت العلمانية في نطاق الممارسة السياسية للنخبة السياسية – الإدارية الوطنية إحدى مكونات الايديولوجيا القومية الكلية. وتجسدت بالدرجة الرئيسية في العلمنة الراديكالية للتعليم بجميع اصنافه ومستوياته من الابتدائي، مرورًا بالإعدادي والثانوي، وصولاً لا إلى الجامعي. فالدولة التونسية الجديدة التي اطلقت مشروعها العلماني الواسع جدًا في مجتمع عربي اسلامي يهيمن عليه التأخر التاريخي، الهادف إلى إصلاح التعليم، كان يشقها تناقض منذ عهد الاستقلال، يتمثل في هيمنة الطابع الخارجي لهذه الدولة بالنسبة للمجتمع الموروث من عهد الدولة الكولونيا لية على رغم من وجود سلطة جديدة تتمتع ب " شرعية تاريخية " وبقاعدة من المساندات حيث أن هذا الطابع الخارجي للدولة المهيمن على المجموع الاجتماعي باسم علمانية مشروعه التحديثي

الهادف إلى أحداث تغيرات سياسية واقتصادية وثقافية في بنية المجتمع التونسي، كان في حد ذاته نقضًا للفضاء العام، الذي يمثل المسرح الحقيقي للمواطنة بحصر المعنى، المنقسم إلى فروع ثنائية الفرد – المواطن، المصالح

الخاصة – المصالح العامة، المجتمع المدني – الدولة هذا من جهة. وكانت هذه الدولة الجديدة حاملة لمشروع نخبة سياسية – إدارية خاص بها، تريد من خلاله تأسيس جماعة سياسية جديدة مختلفة عن المجموعات والطوائف التقليدية، وبالتالي اتخاذ الصيغة الشعبية كأداة لتعبئة وتأطير المجتمع المدني لتشكيل قاعدة وإضفاء شرعية على مشروعها، من جهة ثانية. وفي هذه الحالة كانت الدولة تهدف إلى تشكيل فضاء عام من المساندات .

ولذلك فإن علمانية التعليم التي طبقتها النخبة السياسة – الإدارية الحاكمة في سياستها التعليمية كانت تهدف من ورائها خلق وعي وطني في مجتمع كولونيا لي غير متجانس، من أجل نشر التجانس وإضفاء الشرعية التاريخية

على هذه السلطة المسيطرة على مجموعة الدولة – الحزب. غير أن هذه العلمانية في السياسة التعليمية التي شكلت قوام المشروع التحديثي لم تجسد قطيعة معرفية ومنهجية مع حضور التراث العربي الإسلامي في البرامج

التعليمية، على الرغم من أن النخبة السياسية الإدارية كانت تريد توظيفها ل " خلق نمط من الرجال قادرين على استيعاب الحضارة المعاصرة " أي استيعاب الحضارة الرأسمالية الغربية. ذلك " إن حضور التراث العربي الإسلامي في برامج التعليم حضورًا انتقائي وليس حضورًا تراكميًا، أي أن التلميذ ليس مطالبًا بمعرفة تراكمية وكاملة للتراث العربي. بل بمعرفة انماط من التطورا تالتاريخية ذات الدلالة الخاصة في تكوين وعيه الثقافي والحضاري. عكس الدراسات الشرقية التي تعتمد مبدأ التراكمية.. ومن الممكن الاعتقاد بأن عدم إعلان العلمانية، إعلانًا كامً لا وقطعيًا راجع في حد ذاته إلى حسابات سياسية وتكتيكية، لأن موضوع العلمانية موضوع دقيق يصعب معالجته معالجة جذرية في إطار مجتمع عربي إسلامي، فلولا تغلغل الفكر الديني التقليدي والمؤسسة

الثقافية القديمة وخشية السلطة من أن تتحول إلى مزاحم سياسي قوي، وهو ما حدث مع الحركة اليوسفية، كان يمكن إعلان دستور لائكي (علماني) وتطبيق مبدأ العلمانية تطبيقًا كامً لا في برامج التعليم ومع ذلك، فإن علمانية السياسة التعليمية والثقافية التي قادتها الدولة – الحزب في تونس، اصطدمت بمقاومة المؤسسة التعليمية الدينية الزيتونية، التي ظلت عاجزة عن مواكبة تطور العصر، ورافضة ادخال اصلاحات تنسجم مع منطق التطور هذا ،الذي شهده المجتمع التونسي، وانغلاقها أيضًا. وفضً لا عن ذلك، فإن الجامعة الدينية الزيتونية كانت تشكل تاريخيًا اداة لإضفاء الشرعية السياسية والدينية على الطبقة الحاكمة. وهذا يعود إلى استمرار العلاقة

التاريخية بين السياسي والديني، التي مارست مفعولها على نطاق المجتمع من جهة، وسعي كل الأنظمة السياسية المتعاقبة، ومنها النظام البو رقيبي الذي كان يجسد سياسة التحديث، والعصرنة، والرغبة الجامحة نحو اللحاق بالغرب، على احتكار الشرعية الدينية والثقافية، واحتواء المؤسسة الدينية، وتجريدها من أية سلطة، وجعلها تابعة بشكل مباشر للنظام السياسي القائم، في سبيل تجسيد وضرب توجه الدينية التقليدية من الفقهاء والعلماء ورجال الدين من التفكير في المسائل السياسية الدنيوية، وبالتالي تحقيق الهيمنة على المؤسسات التقليدية والاجهزة الايديولوجية مثل المساجد، والكتاتيب، والمدارس، وتهميش الدينية المعارضة

وملاحقتها سياسيًا واجتماعيًا، وهكذا صفى بورقيبة البنية التحتية الاقتصادية للمؤسسة الاسلامية التقليدية من خلال إلغاء مؤسسة الحبس والأوقاف : قراري 31 أيار 1956 ، و 18 تموز 1957 ، واتخذ قرارات غاية في الجذرية مثل إعلان مجلة الأحوال الشخصية للمرأة في 13 آب 1956 ، التي تنظم مسائل الزواج وتحد من تعدد الزوجات بشكل قطعي،

والطلاق ،وزواج الفتيات القاصرات، والتبني، والوراثة، وحق الانتخاب، والتي تدخل في نطاق تحرير المرأة التونسية، وكسب ولائها سياسيًا، باعتبار أن سن هذه القوانين التشريعية الجديدة كما يقول بو رقيبة كان تعبيرًا " عن ضرورة التكيف مع متطلبات الحياة المعاصرة، وتسيير شؤون الحياة، وفق المنطق الجديد الذي لا يعد منطقًا متناقضًا مع روح الاسلام " ووحد القضاء على أساس القوانين الوضعية، وألغى المؤسسة القضائية التقليدية التي تعكس البنية التحتية المتأخرة تاريخيًا، وتجسد المحتوى الثقافي والايديولوجي التقليدي، فضً لا عن أنها مصدر للتفتت والاختلاف بسبب تعداد مذاهب التأويل في داخلها، وقام بنشر النموذج التحديثي للنخبة السياسية – الإدارية الحاكمة التي تحكمه الرؤية الإصلاحية الراديكالية للفئات الوسطى، بما جعل الأهمية الاجتماعية والسياسية والثقافية للإسلام شيئًا نسبيا في منظور علماني. وفي سياق هذه "الجذرية البرجوازية" من الاجراءات والقرارات التي اتخذها بورقيبة في إطار تدعيم المؤسسات الفوقية للدولة الجديدة، قام هذا الأخير بإصلاح جذري للمؤسسة التعليمية الزيتونية حسب قانون 26 آذار 1956 /، وكانت النخبة السياسة – الادارية الجديدة تركز في خطابها السياسي والأيديولوجي على أهمية تحديث التعليم، والاستغناء عن مؤسسة الجامعة الزيتونية باعتبارها " مؤسسة تقليدية لا تعطي إلا تعليمًا تقليديًا يتركز أساسًا على الدين"، وتحويل الجامعة الدينية الزيتونية العميقة الجذور في تاريخ المجتمع التونسي والمغاربي إلى مجرد كلية للشريعة وأصول الدين من الطراز الحديث خاضعة في مناهجها وبرامجها وبديماغوجيتها لخط سلطة الدولة التحديثي، بهدف إقصائها عن المشاركة السياسية والثقافية، باعتبار أن النخبة التقليدية المثقفة ذات التنشئة الزيتونيه (دينية) تفصلها هوة تاريخيه عميقة عن التكوين الثقافي والايديولوجي البرجوازي، أو التعليم الحديث، فضً لا عن عجزها لتقديم مشروع لبناء مجتمع بديل، للمجتمع التقليدي المسكون بالتخلف الشديد، والفقر، والتبعية، وتقديم كصادرات كفؤة، تلبى حاجيات بناء الدولة العصرية، وتحقيق التنميه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتعليمية والتربوية.

ثم إن هذه النزعة الاصلاحية التحديثية والبراغماتية للدولة التونسية الجديدة جعلت هذه الأخيرة تتحلل إلى جهاز للهيمنة، خارج عن المجتمع، يحاول أن يصهر أهداف التحديث والعلمنة مع مبدأ "الجمعة" السياسية والضبط

والاخضاع لمكونات ومؤسسات المجتمع التقليدي القديم وفقًا لبرنامجه السياسي والاقتصادي والثقافي، تحت تأثيرات دوافع ضبط عملية التراكم، والتكامل الاقتصادي، ونشر التجانس الاجتماعي، والتكامل السياسي، الأمر الذي جعل الدولة تتحول إلى أداة للتعبئة الوطنية ومؤسسة رسالتيه للتحديث، ومرجعًا ليس للإسلام السلفي والاصولية الدينية التي تتبناها الجامعة الدينية الزيتونية، وللأيديولوجية التقليدية المتغلغلة، وإنما للإسلام الجديد كما تفهمه الأيديولوجية القومية الكلية التي تقدم فهمًا جديدًا للدين، يقوم على مقولة التحديث والبناء، والدعوة إلى " الجهاد الاقتصادي، والخروج من التخلف" ،وعلى توافقه مع المشروع " العلماني" الساعي إلى إقامة المجتمع المدني المنفصل عن المجتمع الديني، الذي يشهد تحولات وتطورات موضوعية، وأفرز تناقضات جديده.

وفي هذا الصدد، فإن الدولة القومية الكلية، التي تمارس الوصاية والرقابة على مختلف مكونات المجتمع المدني سواء كانت دينية، أو ثقافية، أو اقتصادية، أو طوائف حرفية أو نقابية، نجحت في تجريد المعارضة الدينية

من أسلحتها، حيث قامت بتحويل المؤسسات الدينية التقليدية إلى منابر دعائية سياسية وأيديولوجية تعيد إنتاج الخطاب السياسي، والأيديولوجي في خطب وكتابات صلاة الجمعة تحفز قوة جاذبية طوباوية شعوبية لإضفاء الشرعية على عملية التحديث والعلمانية التي نشرتها النخبة السياسية –الإدارية الحاكمة، وأحدثت انشطارا كبيرًا داخل المثقفين، وأدمجت النخبة المثقفة الدينية المتكونة بالجامعة الدينية الزيتونية في دواليب المؤسسات لاجتماعية والقضائية للدولة التونسية الحديثة. جدير بالذكر هنا، أن النزعة الإصلاحية للنخبة السياسية

الإدارية، قد كيفت ولونت المؤسسات الدينية التقليدية بعد إخضاعها لإدارة السلطة السياسية على أساس تغذيتها وتعزيزها، لأنها تمتلك مساندات ذات تقاليد راسخة ورصيد تاريخي لا يستهان بهما في أوساط الشعب، حيث تفردت تونس بمثل هذه الراديكالية، والأهمية في إصلاح المؤسسات الدينية التقليدية، خلافًا لباقي العالم العربي والإسلامي، الذي لم يشهد عملية تهميش مأدلج للمؤسسات الدينية كما عرفته التجربة التونسية. فلم يحدث أن أخضعت جامعة الزهر في مصر والقرويين في المغرب إلى هذا النمط من العزل والتحييد، فجامعة

الأزهر بقيت أثناء التجربة الناصرية محافظة على دورها العلمي وبنفس الطاقة على الاستيعاب والتعليم، لأن السلطة السياسية لم تكن تدرك دور هذه المؤسسات في تكريس أنماط من التعبئة المضادة والخطاب الفكري المحافظ المتناقض حتمًا لجوهر فلسفة الثورة، أو لم تكن تقدر على إنجاز نفس الخطوة التي أنجزتها السلطة السياسية في تونس لاختلاف الهياكل الثقافية والاجتماعية ولاختلاف المصادر الفكرية.

إن المشروع التحديثي الذي أطلقته دولة الوصاية البرقية على المجتمع المدني، قد تم في سياق خيار أيديولوجي تغريبي، تبني الفرنكوفونية وشعار اللحاق بالغرب الرأسمالي، باعتبار "أن كل ما هو مستورد من الغرب يمثل

الرقي والتطور والمدنية"، وعمّق التبعية الثقافية للغرب الرأسمالي، وجسّد القطيعة الفجة بين السياسي والديني وأجج التناقض بينهما، بعد أن أصبحت المؤسسة الدينية الزيتونية مهمشة، ونخبتها الثقافية معزولة، حين لم يعد علماء

وفقهاء جامع الزيتونة هم وحدهم الناطقين باسم الدين، والممثلين لسلطته في المجتمع. وكان لهذا أثره الكبير في تفجير الصراع بين السلطة السياسية الجديدة والمؤسسات التقليدية الدينية والنخبة الثقافية التقليدية، والقصية عن المشاركة الثقافية والسياسية في فترة الخمسينات والستينات، ومع الحركة الإسلامية الجديدة لاحقًا، حين تعمقت أزمة الهوية للمجتمع والشباب على أوسع نطاق في تونس، في ظل إرهاصات مرحلة ما بعد الاستقلال. ومن الواضح أن التوتر والصدام بين دولة الوصاية التي تجسد في أيديولوجيتها القومية الكلية، وفي خطابها السياسي والثقافي سياسة علمانية على المستويين الثقافي والاجتماعي تقوم على توظيف وتطويع إسلام الدولة الجديدة في عملية التعبئة والتأطير الشموليين لمختلف الفئات والطبقات الاجتماعية في نطاق مخاطبتها للمجتمع المدني، بهدف تدويله وتنويره بأسلوب تلقيني وصائي وحصره في إبعاد جهاز يتلقى الدفعات التحديثية والتنويرية الصادرة عن الدولة، وبين الأيديولوجية الإسلامية التقليدية والإسلام الشعبي المجسد في المؤسسات الدينية التقليدية، كما

يعكس في جوهره الصراع الثقافي التقليدي في تونس منذ عصر النهضة وحتى مرحلة الاستعمار الفرنسي، بين المؤسسة التعليمية للمدرسة الصادقي التي لعبت دورًا كبيرًا في إعداد وتخريج النخبة السياسية والثقافية التونسية المتحدرة في معظمها من الفئات الوسطى، والتي واصلت دراستها الجامعية العليا في باريس متلقية بذلك تعليمًا عصريًا وحديثًا، وبين المؤسسة الدينية الزيتونية التي تدرس القرآن، والشريعة الإسلامية، والفقه، دون أن

تدخل إصلاحات جذرية لتدريس العلوم الحديثة، والتي كانت تسهم في إفراز النخبة الثقافية التقليدية المرتبطة أيديولوجيًا بمصالح شرائح البرجوازية التقليدية التونسية من تجار، وأعيان ومؤسسة العلماء (1).

8

المطلب الاول : الحالة التعاونية

لقد قاد الاختراق الإمبريالي للاقتصاد والمجتمع، وتبرير البرجوازية الإمبراطورية التونسية خيار تبنيها السياسة الاقتصادية الليبرالية المندمجة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي الذي أخضع الاقتصاد التونسي لمنطق التقسيم الامبريالي للعمل، بحيث أصبح حضور الشركات المساهمة العملاقة، والدول الإمبريالية واضحًا في رسم وتحديد جميع المخططات الاقتصادية والسياسية للدولة، وفي إفشاء بنى اقتصادية تابعة مخصصة بالدرجة الأولى

لتلبية الأهداف الاقتصادية والسياسية للاحتكارات من أجل تصدير منتجاتها للسوق الرأسمالية العالمية. لقد قاد هذا إلى تعميق تمايز المصالح بين الطبقات والفئات الاجتماعية، وإلى ظهور الدولة كقوة تحكمها علاقة خارجية مع

المجتمع، وضعف قدراتها التوزيعية مع ظهور متطلبات جديدة في نوعية وكمية الاستهلاك الجماهيري التي تغذيها وسائل الاتصال الجماهيري خصوصًا السينما، والتلفزيون، ونمو ظواهر راديكالية لمواطنية سلبية مع صعود

الانتظاران الاجتماعية، وانكماش عروض الدولة لجهة عدم توفير فرص العمل في المراكز الحضرية الرئيسية بسبب هجرة الأعداد المتزايدة من سكان الريف إلى المدن، وتنامي الاقتناع عند أقسام أساسية من الشعب بلا أخلاقية الدولة، واستفحال التبعية للدولة في "السخط" كشكل من أشكال نفي الدولة. لكن تعاظم دور الدولة البيروقراطية في تنسيق البنى التحتية لخدمة سياسة الانفتاح الاقتصادي وإفساحها في المجال لظهور المجتمع الجماهيري الاستهلاكي قد جعل أقلية أي البرجوازية الإمبراطورية والنخبة الحاكمة المتحدرة منها تنزع إلى الترف والاستهلاك التفاخر من جهة، وعملت من جهة أخرى على تهميش قسم أساسي من السكان.(1)

إن عملية تقييم الرأسمال الذي يخدم مصلحة الانفتاح على السوق الرأسمالية العالمية يسهم في عملية التهميش للسكان يغديه الفائض في احتياطي اليد العاملة، بحكم أن ديناميكية النمو الرأسمالي ومتطلباته الاجتماعية

[1] كتاب pdf المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي ص 798 إلى 810

المنفتحة على الخارج تضمنها أكثر فأكثر "الأفضلية المقارنة" القائمة على وجود يد عاملة رخيصة، التي يستغلها الرأسمالي باتجاه امتصاص (توظيفات في مشاريع ذات كتلة قوية لليد العاملة) وإعادة إبقاء "الأفضلية للمقارنة" للتهميش "وإزاء وضع الأجراء، فإن التهميش يعني المنافسة من أجل الاستخدام، في حين أن إنشاء عمالات جديدة، يشدد الضغط على الأجور باشتراط كبح للاستهلاكالخاص. "ثم" أن تباينات مهمة في الأجور تفصل المؤسسات العامة ذا الطابع الصناعي والتجاري، وكذلك بعض الخدمات (البنوك وشركات التأمين)، عن

الفروع ذات الكثافة في اليد العاملة، والمؤسسات الأولى تستخدم شغيلة يتضمنون بأجور أفضل نسيبًا، بسبب نوعية نشاطاتهم وإنتاجيتهم الأعلى وتمركزهم النقابي القوي. لكن كلما اتسع القطاع التصديرية، خيم التهديد على

الأفضليات المكتسبة في شركات أو فروع معينة، نظرًا لأن الرؤية التصديرية تفرض ضغطًا للاستهلاك الخاص، وانطلاقًا من ذلك، لمجمل الكتل الأجرية، وهذه الظاهرة لا يمكن إلا أن تجمد عملية تكون القطاعات وأن تشجع مي ً لا إلى انكماشا خصوصية. هذه الملاحظات تعطي نظرة سريعة إلى الميل نحو "الطوائف الحرفية" (النقابية الضيقة). إن إقامة "طوائف حرفية" (نقابية ضيقة في المجتمع يعزز الدولة بصورة ظاهرة. ولا يستطيع أي قطاع اجتماعي الادعاء بأنه يتطلع ويمثل مصالح المجموع. وتبقى ممارسة الهيمنة شاذًا للدولة، التي يتبين أن كل طائفة حرفية منها تابعة لتلك الهيمنة لأجل صيانة مصالحها الخصوصية. إن الرأسمال الخاص تابع للدولة، لأجل تحقيق الربح، والهامشيون لأجل معيشتهم، وهكذا فإن إشاعة "الطوائف الحرفية" (النقابية الضيقة) تميل إلى

9

جعل التبعية للدولة مستفحلة بتحميلها الدولة طلبات تصعب كثيرًا تلبيتها، ذلك لأن القدرة التوزيعية للدولة أضعفت كثيرًا

[1] المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي – مرجع سابق ص 829

وفي الواقع، فإن الدولة التسلطية التونسية لم تعد قادرة على تحمل أعباء مالية كبيرة في ظل خضوعها لسيطرة قوانين السوق العمياء، وأمام التدفق الهائل للسكان الريفيين باتجاه المدن الرئيسية بحثًا عن عمل وإصابتهم بخيبة

الأمل والإحباط نتاج عدم قدرة قطاع الصناعات على استيعاب هؤلاء المهاجرين الجدد من الأيدي العاملة، الأمر الذي قادهم إلى التمركز في تخوم هذه المدن ليشكلوا أحزمة الفقر والبؤس أو مدن الصفيح، وفئات اجتماعية

مهمشة نطلق عليها اسم البروليتاريان الرثة، التي تمثل إحدى إفرازات التشويه الفظ للانقسام الطبقي والتمايز الاجتماعي. وقد دفع العوز المادي هذه الفئات إلى ممارسة كل أنواع العمل الشريف وغير الشريف بالمعنى الأخلاقي للكلمة، وإلى خضوعها لا شد أنواع الاستغلال الطبقي فتكًا وتشويهًا، حيث أن هذا المستودع الاجتماعي المهمش نظرًا لانفصاله التاريخي والحضاري عن التقاليد والقيم المدنية الحديثة والحضارية، وهيمنة التخلف الثقافي على وعيه ونزوعه البرجوازي الصغير، وانحطاط أساليبه في الحصول على لقمة العيش وتجاوز عوزه المادي بسبب ضعف الانتماء الطبقي الاجتماعي والأيديولوجي، تحول في كثير من المرات إلى أداة بيد أجهزة الدولة التسلطية لقمع نضالات الحركة الطلابية والحركة النقابية والمعارضة اليسارية، مثلما شكل قوة حقيقية لعبت

دورًا رئيسًا في انتفاضة "ثورة الخبز" في نهاية العام 1983 / بداية العام 1984 ، التي زعزعت الحكم التونسي، حين لجأت الدولة التونسية إلى إقرار "حقيقة الأسعار"، الأمر الذي قادها إلى رفع الدعم عن المواد الغذائية (الخبز – الزيت– السكر) التي تمثل القوت اليومي للشعب، متبرعة بأن الصندوق العام للتعويض الذي كان يتحمل عبئًا كبيرًا في مساندة الأسعار والحبوب وإبقائها بصورة منخفضة، قد أصيب بعجز متراكم منذ 1976 ، بلغ 208 ميلون دينار – ./ تونسي في العام 1983

إن التخصيص المتزايد للدولة، وتفاقم التبعية للدولة في ظل مواطنية سلبية، وتداخل المظاهر المالية والسياسية الأكثر نوعية لعبء الدولة الثقيل، واحتدام التناقض بين ازدياد الطلبيات الاجتماعية وعدم قدرة الجاهزية للدولة،

وانتشار الطوائف الحرفية في النقابات الضيقة) كل هذه العوامل مجتمعة قد قادت إلى قطيعة بين الحاكمين والمحكومين، وإلى تعميق التعارض بين "مجتمعين" المجتمع السياسي الذي تهيمن فيه البرجوازية الإمبراطورية

الحاكمة، والمجتمع المدني الذي لم ينتظر أي شيء من الدولة، خصوصًا في ظل تفاقم البطالة التي لم ترحم الشباب سواء في المدن أم في الأرياف، واستعمال جهاز الدولة المركزية التسلطية في التحول الديمقراطي الذي دشنته الدولة التونسية في بداية الثمانينات. هذا التحول يندرج في إطار الانفتاح الاقتصادي والسياسي والتحرر النسبي للدولة المستمد مبدأه في منطق الخصخصة الرأسمالية على أوسع نطاق، والذي يفترض تقسيمًا جديدًا بين رسملة الشأن الاجتماعي العام، والخاص لجهة عودة جديدة إلى عملية الضبط للسوق على أسس وقواعد

الليبرالية الأميركية الجديدة، التي تسود أكثر فأكثر في مركز النظام العالمي وفي أطرافه على حد سواء، تبعًا لكيفيات ومتطلبات العولمة الرأسمالية الجديدة، وتبعًا أيضًا لتسوية جديدة بين الحاكمين والمحكومين هي في المحصلة النهائية تمثل انتقال تونس من نموذج فرعي للدولة التسلطية في عهد بورقيبة إلى نموذج فرعي آخر للتسلطية في عهد سلطة السابع من نوفمبر بقيادة الجنرال بن علي المدافع عن الليبرالية الأميركية المتوحشة، تهدف أساسًا إلى ممارسة سياسة الترضية للانتقال نحو الديمقراطية البرلمانية المقيدة والمراقبة وتكرس التبعية الجديدة للدولة التسلطية. ومع التحول الديمقراطي هذا، تترافق عملية الضبط بواسطة قوانين السوق التي تشكل أسًا للمساندات البرجوازية الإمبراطورية الحاكمة، وتتيح تنظيم الاختلافات وحمايتها من قبل أجهزة الدولة التسلطية تبعًا لكيفيات مطابقة وخضوع هذه الدولة التسلطية المتزايدة لقوانين السوق المفروضة من قبل العولمة الرأسمالية الجديدة، ولمتطلبات المرحلة الجديدة التي يحاول فيها "النظام الدولي الجديد" أو النظام الأميركي كما هو قائم

بالفعل، نشر قيم الليبرالية الجديدة في معظم مناطق العالم، كمطلب إمبريالي غربي في صيغته الأميركية، ومركزًا على قانون السوق، وحرية المشروع الاقتصادي الفردي، وهو المعنى الأعمق لليبرالية الأميركية، تحت عنوان

احترام الإنسان وحرياته الأساسية، وإضفاء طابع ديمقراطي تعددي على مؤسسات الحكم والعولمة والقيام الإصلاحات الاقتصادية التي يفرضها صندوق النقد الدولي (1)

10

المطلب الثاني : الشكل التنافسي

[1] المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي – مرجع سابق ص 831

إن الدولة البيروقراطية الحديثة التي تعتبر نفسها هي الممثلة للمجتمع، قامت بإقصاء مختلف مؤسسات المجتمع المدني من الأحزاب السياسية المعارضة، إلى النقابات المهنية والعمالية، مرورًا بالمؤسسات الاجتماعية

المختلفة، من مجالها السياسي، وبنت النخبة السياسية –الإدارية الحاكمة فيها نموذج الدولة التسلطية، التي تعاظم دورها في مختلف الميادين والنشاطات الاقتصادية تحت شعار فلسفة "الاشتراكية الدستورية" بعد فشل تجربة الليبرالية الاصلاحية، وعجز البرجوازية التقليدية التونسية عن حل مشاكل التخلف والتبعية. وهكذا بعد أن أكملت الفئات الوسطى الحاكمة مرحلة تشكلها السياسي والأيديولوجي عبر هيمنتها على جهاز الدولة، (الدولة –الحزب)، وتدويل المجتمع عبر ضمان الدولة التوسط في المنازعات بين مختلف التنظيمات المتنافسة الدينية، والإقليمية، والاقتصادية، والطوائف الحرفية المفتتة إلى ذرات، تحكمها المصلحة الضيقة الآنية، "وغريزة النجاة" من استبداد وطغيان البيروقراطية المهيمنة على مركزية القرار الاقتصادي والسياسي، اتجهت الدولة نحو احتكار مصادر القوة والثروة في المجتمع عبر انتهاج طريق رأسمالية الدولة وخلق القطاع العام وتقويته، في إطار نمط الاستيعاب من قبل النظام الرأسمالي العالمي، بما يجعل الاقتصاد الوطني تابعًا لمتطلبات السوق الرأسمالية العالمية.

والحال هذه، فإن بناء رأسمالية الدولة عبر تدخليه الدولة في التخطيط وإقرار مسألة "الاشتراكية الدستورية" في مؤتمر المصير المنعقد في بنزرت العام 1964 ، الذي استبدل فيه الحزب الحاكم اسمه، وأصبح يسمى منذ ذلك

التاريخ وحتى مؤتمر العام 1988 "الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي"، وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد الذي يتجسد عيانيًا في التشابك والتداخل بين تدويل المجتمع، وتملك وشخصنة الدولة، وتبعية المجتمع للدولة، لم يشكل المظهر "الاقتصادي" لشمولية توسيع دور الدولة التسلطية وتدخلها في الاقتصاد والمجتمع باعتبار ذلك يدخل في نطاق الاستجابة لدوافع ضبط عملية التراكم الرأسمالي فقط، وإنما كانا يدخلان أيضًا في إطار الاستجابة لضرورات التكامل السياسي، وولادة جماعة سياسية جديدة متجانسة.وبذلك كانت عملية التراكم الرأسمالي في تونس خاضعة لمنطق مزدوج فالتراكم الذي وظفته الدولة التسلطية جعلته كعنصر تابع صغير من النظام الرأسمالي العالمي في وقت معًا خاضع لقوانين التقسيم الدولي للعمل، لأن مصادر تراكم الرأسمال والحصول على الموارد الضرورية لتمويل خطط التصنيع وتحديث الزراعة القائم على إنشاء حركة التعاضديات

في الزراعة وتعميمها منذ بداية الستينات، كانت تعتمد بشكل رئيسي على استيراد رأس المال الاحتكاري الأجنبي، من خلال القروض التي كانت تمنحها البنوك الدولية، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وصندوق التنمية الأوروبي في إطار السوق الأوروبية المشتركة، حيث أن هذه الأجهزة الدولية للتسليف والتمويل كانت خاضعة لهيمنة الولايات المتحدة الأميركية، التي رسخت مواقعها في النظام الرأسمالي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ثم إن حجم وأهداف هذه الأموال المقدمة إلى تونس يخدم متطلبات تغلغل الرأسمال الاحتكاري الأجنبي في أهم الفروع الاقتصادية، وإقامة الشركات المختلفة، التي يخصص فيها مكانًا للبرجوازية الإمبراطورية، في التجارة والصناعة والنظام المصرفي. إن الاستثمارات العائدة للرأسمال الأجنبي اضطلعت بدور بارز جدًا، ذلك أن نسبتها ارتفعت من 48 % العام 1960 ، من حجم الاستثمارات العامة إلى 67 % في العام 1969 ، وبلغ استثمار رؤوس الأموال الأجنبية مبلغ 1971). وفي – 50% من مجموع استثمارات المخطط العشري (1962 غضون ذلك، تفاقم حجم الديون الخارجية الذي ارتفع من 25 % من مجموع المنتوج الداخلي الخام العام 1960 إلى 495 بالمئة العام 1971 . وبذلك فإن السياسة الاقتصادية للاشتراكية الدستورية قادت إلى ربط الاقتصاد التونسي ربطًا وثيقًا بالسوق الرأسمالية العالمية، والاقتصاد الامبريالي عامة، وسهلت عملية تغلغل الاحتكارات الرأسمالية في الاقتصاد الوطني، وأسهمت في تعميق تبعية البنية الاقتصادية والمالية والسياسية، كنتيجة لذلك، وقدمت ميزات سياسية كبيرة جدًا للدول الإمبريالية وبخاصة الإمبريالية الأميركية. وهكذا ظهرت تجربة "الاشتراكية الدستورية" كمنتوج لحركة اجتماعية حاملة لإعادة ضبط عملية التراكم الرأسمالي وفق قوانين التقسيم الدولي لعمل في محاولة عبثية للتأثير فيها.(1)

11

لكن تجربة "الاشتراكية الدستورية" مهدت الطريق لتطوير الرأسمالية التابعة في الريف، وشكلت القاعدة المادية لعملية التراكم الرأسمالي لمصلحة البرجوازية التقليدية، والبيروقراطية الجديدة. ووفق هذا المنظور أصبح تدخل الدولة تقوده دوافع إنتاج هيمنة على المجتمع، وتوسيع قواعد الرأسمال الخاص، وطبقة الإجراء، لا تفكيك طبقة البرجوازية التقليدية المرتبطة ببنية علاقات الانتاج الكولونيا لية، والمتميزة بارتباطها الطبيعي المباشر بالبرجوازية

[1] المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي – مرجع سابق ص 816

الاحتكارية الغربية ولقد تشكلت في خضم هذه التجربة "رأسمالية الدولة" وعمليات الضبط التي قامت بها الدولة على الرغم من هامشها، شريحة البرجوازية البيروقراطية ذات النزعة التسلطية بقيادة محمد الصياح/ المدير السابق "للحزب الاشتراكي الدستوري" والتكنوقراطي الهادي نويرة رئيس الحكومة السابق، والمدعومة من قبل جبهة رأس المال الخاص المحلي ومن المساندة الكبرى للإمبريالية الأميركية. غير أن العواقب لهذه التجربة، تمثلت في ازدياد التفاوتات الاجتماعية في المجتمع والمتمايزات الطبقية، واشتداد الاستغلال الرأسمالي، وهو ما أدى إلى احتدام التناحريات الطبقية في الريف مع ازدياد تسلط البيروقراطية، واحتكارها الأعمى للقرار السياسي و الاقتصادي، وممارستها الطغيان والاستبداد على جميع الفلاحين، وقمع القوى الوطنية والديمقراطية، وضرب النقابات، وتعميم الشعب المهنية الدستورية (أي خلايا الحزب الحاكم) في كل المصانع والمؤسسات، وتنصيب قيادة مساومة ومتناقضة جذرية مع مصالح العمال على رأس الاتحاد العام لتونسي للشغل.(1)

لقد كانت لازمة العام 1969 في نهاية مرحلة "رأسمالية الدولة" التي شهدتها تونس في العام 1962 إلى أواخر العام 1969 ، تحت راية "الاشتراكية الدستورية"، وتعايش القطاعات الثلاث، بقيادة الجناح البيروقراطي التسييرين في الحزب (أحمد بن صالح)، ان جعلت الدولة البيروقراطية عاجزة عن تلبية الانتظاران والحاجات الأساسية التي قدمت الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية أغلى التضحيات على أمل الانتقال نحو صبوة اجتماعية أفضل. فالتجربة أسهمت في تأسيس قاعدة اقتصادية واجتماعية صلبة (أملاك الدولة– التعاضديات الرأسمالية) للبرجوازية البيروقراطية التسلطية التي أصبحت تفرض هيمنتها داخل السلطة السياسية مما مكنها من التحكم في مركزية القرار السياسي بلا منازع. غير أنه مع ازدياد الهجوم الذي قاده أحمد بن صالح ضد جبهة رأس المال الخاص، وتلويحه بخطر التأميم في نهاية الستينات، تعرضت الدولة البيروقراطية لخطر تعرية عجزها، الأمر الذي قاد إلى تحالف جناح البرجوازية التقليدي ذي الميول الليبرالية، مع جناح البرجوازية البيروقراطية المتصلب حيث قاد هذا التحالف حملة تصفية لتجربة "رأسمالية الدولة وتقديم رائدها أحمد بن صالح للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى، وبواسطة الدعم القوي الذي تلقاه من أوساط الرأسمالية الاحتكارية الأميركية، فاتحًا بذلك طريق توجيه عمليات الضبط الدولية في اتجاه الانفتاح على قوانين السوق، والارتباط بالاقتصاد الليبرالي بإنقاص هامش ضبط من قبل الدولة، ومستغلً لا في الوقت عينه القاعدة الاقتصادية والمادية حصيلة عملية التراكم الرأسمالي في ظل هذه التجربة، التي تمت على حساب الطبقات والفئات

الشعبية، وبخاصة الفلاحين الصغار والفقراء. "وقد وجدت أزمة نهاية الستينات صاعقها في محاولة تعميم التعاونيات في الزرعة. وتعبيرها في موجة استياء مست الأوساط الاجتماعية المختلفة، لكن مدلولها قام، كما يبدو، في تحول لدوافع الضبط.

وتحت هذه الزاوية، يمكن الحديث عن أزمة ضبط. خلال العقد الأول جهدت الدولة للاضطلاع، بصورة مباشرة، بالقطاعات الاقتصادية الأساسية وتنشيط وتوجيه التوظيف الخاص وإعادة تكوين البنى الزراعية ومراقبة دوائر التوزيع والمبادلات مع الخارج، وتعزيز المنظومتين التربوية والصحية في منظور تنمية مستقلة المركز. إن السياسة "تعايش القطاعات الثلاثة"– الدولي والخاص والتعاوني– كانت تنتجها ثقً لا متزايدًا للقوى الاقتصادية الاجتماعية التي كانت تعبر عن قوانين السوق. إن هذه الدعوة المكتظة للرساميل الخارجية لأجل تحويل جهد كبير للتوظيف جعلت العمل الدولي تابعًا للمساعدة الأجنبية.

وبالتالي أصبح هذا العمل حساسًا إزاء الضغوط بيد أن هذه الضغوط لم تكن في اتجاه إعادة توجيه إلا بمقدار ما جمعت الشروط لذلك، والتحولات والتجديدات الملازمة للسياسة المتبعة.

لقد كان دور الدولة يتلخص في النهاية، في تقوية النسيج الاقتصادي والاجتماعي الذي يستطيع تعبئة الرأسمال الخاص، لكن دور الدولة هذا لم يستطع السيطرة على تأثير الجذب المنتظر. وفي العام 1968 / كانت لمؤسسات الخاصة تضمن ربع التوظيفات –في مقابل زهاء 10 في المئة خلال الفترة 1964–1962 (الخطة الأولى) وكان التكون الخام للرأسمال الثابت يتلقى الضربة القاتلة لتباطؤ التوظيفات المباشرة للدولة، وتدني لمساعدة الأجنبية [1]

الفصل الثالث :

تأثير المجتمع المدني التونسي في الاصلاح السياسي

الفصل الثالث : تأثير المجتمع المدني التونسي في الاصلاح السياسي

في هذا الفصل الثالث و الاخير تم تقسيمه الى مبحثين ففي المبحث الاول تتم الدراسة فيهم حول دور و تأثير المجتمع المدني التونسي في عمليات الاصلاح السياسي و التطرق الى كل من التحولات السياسية و الانتقال الديمقراطي اما المبحث الثاني عبارة عن حوصلة و تقييم للمجتمع المدني في تونس للمعيقات و المستقبل

المبحث الاول : دور المجتمع المدني التونسي في عمليات الاصلاح السياسي

إن النخب السياسية التي حكمت تونس منذ الاستقلال، تميزت بخلفيتها الفكرية الليبرالية والديمقراطية ،كونها درست وعاشت لفترات متفاوتة في فرنسا وعاينت من موقعها التجربة الديمقراطية الفرنسية بل أن البعض منها مارس نشاطا سياسيا في بعض الأحزاب والمنظمات الفرنسية قبل أن ينتقل إلى العمل في إطار الحركة الوطنية التونسية سواء في فرنسا وعند العودة إلى البلاد ،وبالتالي كان من المنطقي أن تعمل هذه النخبة من أجل تكريس النظام الديمقراطي الذي اختارته بعد التخلي عن النظام الملكي واعتماد النظام الجمهوري .(1)

لكن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فالنظام البو رقيبي نظام غير ديمقراطي بامتياز بالرغم من وجود دستور، ومؤسسات النظام الديمقراطي إذ نص الدستور التونسي في عدة فصول منه وأقر مجموعة من الحريات الفردية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وأحال الأمر إلى القانون ليرتب تلك الحريات وينظمها.

ولعل ما يدلل على هذا الحكم المسبق هو تلك السلوكيات(السلبية) التي كان يبديها النظام تجاه مختلف تكوينات المجتمع المدني والتي رسمت نمط العلاقة بين الطرفين والتي تبدو بقراءة موضوعية للواقع السياسي التونسي أنها علاقة هيمنة وسيطرة واحتواء–وهو ما سنوضحه لاحقا– وهذا برأينا يتنافى والديمقراطية القائمة على مبادئ التعددية والمشاركة .....إلخ. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالرئيس بورقيبة ذاته كان يرفض إقامة النظام الديمقراطي ،لأنه كان يرى أن الشعب التونسي لم ينضج بعد لممارسة الديمقراطية، وأنه غير جدير بالحرية ،فهو لازال متأخرا جاهلا لجوهر الديمقراطية لذا فقد كان يخوف شعبه من إقامة مثل هذا النظام في مجتمع يتميز بتلك السمات السالفة الذكر كما كان يدعوه في بعض الأحيان إلى تجاوز العقد والمركبات وغض النظر عن المطلب الديمقراطي لصالح نظام ديكتاتوري وذلك كمقدمة برأيه لبناء النظام الديمقراطي الموعود د" إذ قد تصير الدكتاتورية ضرورية أحيانا وبالأخص حين تكون الغاية منها تهيئة أسباب الديمقراطية الحقة (2) فالرئيس بورقيبة منذ توليه الحكم في تونس عمل على ممارسة الهيمنة على المجتمع السياسي، ذلك أن مرحلة بناء الدولة الحديثة اقتضت تكميم أفواه المجتمع عامة .وبالتالي قطع دابراي تنظيم ما من شأنه

السياسي خاصة ،على حد تعبير محمد كرو أن يعارض سياسات وتوجهات الرئيس بورقيبة، والقبول بالمعارضة التي تستجيب فقط لقراراته وأوامره ،وعلى هذا المنوال بدأت علاقة الرئيس بورقيبة بأقوى تنظيم نقابي في . تونس وهو الاتحاد العام التونسي للشغل ،فقد قام الرئيس بورقيبة منذ البداية باستقطاب قادة الاتحاد باعتباره التنظيم الوحيد الذي له القدرة على منافسة الحزب الحاكم، كما سعى إلى توظيف العلاقة التاريخية التي ربطت الحزب الدستوري والاتحاد العام التونسي للشغل في فترة الاستعمار لاكتساب المزيد من الشرعية..[1]

وفي هذا الإطار تم إخضاع النشاط النقابي للحزب الحاكم ،بحيث أصبح أمينه العام يحتل موقعا في الديوان السياسي للحزب، وهو الأمر الذي أكده الرئيس بورقيبة ذاته".....مادامت الحكومة دستورية فمن فائدة النقابة ونجاعة أعمالها أن يكون على رأسها دستوريون منسجمون مع النظام والدولة..."أما إذا لم ينسجم هؤلاء مع الحكومة فتقوم قيادة الحزب بعزلهم من الاتحاد والحزب وكان ذلك حال أحمد بن صالح وأحمد التليلين، والحبيب عاشور، وهم من القيادة التاريخية للاتحاد العام التونسي للشغل وفي منتصف السبعينات، ونتيجة سياسة الانفتاح الاقتصادية التي اتبعتها حكومة الهادي نويرة، والتي كانت لها انعكاسات سلبية على الطبقة الشغيلة ،شهدت تونس سلسلة من الإضرابات تطالب بتحسين الأجور وظروف العمل واحترام قوانين الشغل ....الخ ،أشهرها أين انتشر الجيش في كافة أنحاء البلاد وأطلق النار في يناير 978 1 إضراب يوم الخميس 6 على المضربين والمتظاهرين ودعي ذلك اليوم "الخميس الأسود"، و اعتقلت وزارة الداخلية كافة أعضاء المكتب التنفيذي وأعضاء الهيئة الإدارية والأمناء العامون للاتحادات الجهوية والقطاعية وكل القيادات الوسطى والعديد من القيادات المحلية والهياكل القاعدية وتمت محاكمتهم تحت مسمى "الإخلال بالأمن العام"، وبلغت الأحكام عشر سنوات سجنا مع النفاذ والأشغال الشاقة والطرد من العمل للآلاف من النقابيين ،كما نظمت الحكومة مؤتمرا استثنائيا صوريا نصبت من خلاله قيادة موالية لها لكنها لم تتمكن من السيطرة على الوضع ولم تحض باعتراف محلي أو دولي، بل أصبح النقابيون ينظمون تحركات وإضرابات مفاجئة يتم التحضير لها في السرية وواصل البعض إصدار الصحيفة المركزية الناطقة باسم "النقابة وعليه فقد ظل منطق الهيمنة على التنظيم النقابي هو المعمول به خلال فترة حكم الرئيس بورقيبة هذا ويبدو أن الأمر قد استمر حتى مع مجيء الرئيس زين العابدين بن علي إلى السلطة، –وهو الرئيس الذى أبدى انفتاحا على المعارضة

[1] عبد اللطيف حناشي – نخبة الإستقلال المغاربية و المسألة الديمقراطية :الحبيب بورقيبة نموذجا –المجلة العربية للعلوم السياسية-العدد29-2011 ص 37
2 عبد اللطيف حناشي –مرجع سابق ص 42-44

وأقر بالتعددية بمختلف أشكالها واعترف مبدئيا باستقلالية النقابة على الحزب الدستوري- ولعل، ما يدلل على ذلك هو اعتقال إثر إقبالهم على نقد قيادات الاتحاد العام التونسي عشرة نقابيين في فترة حكمه سنة 1999 للشغل واتهامهم بالخضوع لسيطرة الحكومة هذا وليختلف الأمر كثيرا بالنسبة للأحزاب السياسية، فقد سيطر الحزب الدستوري بقيادة الحبيب بورقيبة على الحياة السياسية، وتم تكريس الأحادية الحزبية في مؤتمر بنزرت ،وبالتالي تم القضاء على التعددية السياسية وحتى في الوقت الذي قبلت فيه السلطة بالمعارضة جاء هذا الاعتراف على مضض، وتم الاعتراف ببعض الأحزاب التي قبلت شروط اللعبة بينما تم رفض باقي الأحزاب السياسية كحركة التجمع القومي العربي التي أسسها الأستاذ البشير الصيد، وحركة الاتجاه الإسلامي التي أسسها راشد الغنوشي لقد اتسمت علاقة الأحزاب السياسية بالسلطة بالرفض المتبادل، فحركة التجمع القومي اعتبرت نفسها معبرة عن شريحة واسعة من العربي التي أسسها بشير الصيد سنة المجتمع التونسي، ومستجيبة لشروط اللعبة السياسية كما حددتها السلطة السياسية بعد مؤتمر وقد تقدمت بمطلب تأشيرة للعمل القانوني إلا أن السلطة رفضت ذلك الحزب سنة وهو ما يعني إقصائها لقطاعات واسعة من الشعب من المشاركة في الحياة السياسية ،وأكثر ملاحقة بشير الصيد الأمين العام لهذه الحركة وتقديمه . من ذلك قررت السلطة سنة للمحاكمة على إثر تهم نسبت له، أبرزها النيل من كرامة رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة ونشر الأخبار الزائفة عن قصد والتي من شأنها الإخلال بالأمن العام وتوزيع مناشير بهذا الاتجاه وفي الأخير تم الحكم عليه بالسجن لمدة سنتين ويكاد المشهد نفسه يتكرر مع حركة الاتجاه الإسلامي التي أعلن قادتها عن تأسيس حزب وقد قوبل بالرفض من طرف السلطة التي جديد يسمى الاتجاه الإسلامي يوم 6 يونيو وجهت لقيادة هذه الحركة الكثير من التهم أهمها الانتماء إلى جمعية غير مرخص لها والنيل من كرامة رئيس الدولة....الخ. وبالتالي محاكمة واعتقال كوادرها وحتى في الوقت الذي وصل فيه الرئيس زين العابدين بن على إلى السلطة، فقد استمر على ذاك المنوال، بحيث بقي الحزب الدستوري الذي غير اسمه إلى التجمع الدستوري الديمقراطي هو الحزب الوحيد الممسك بأجهزة الدولة والفارض سيطرته على المجتمع المدني، فأحزاب المعارضة المعترف بها تتحرك في مجال ضيق، لا يسمح لها بأن تقوم بدور المعارضة التي تؤثر في الحياة السياسية بصفة جدية ،أما المعارضة غير قانونية فقد تم فرض القيود على العديد من رؤسائها كما هو الحال مع السيد "محمد مواعدة" رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين الذي منع من ممارسة أي نشاط سياسي، ووضعه تحت الإقامة بسبب عقده لقاء مع البرلمانيين الأوروبيين وعدد من منظمات حقوق الانسان

الدولية الجبرية منذ عام 1997 (1).أما الإسلاميين فقد زج بالكثير منهم في السجون أثناء رحلة له الى أوروبا وفيما يخص الجمعيات ،فقد عملت الدولة منذ فجر الاستقلال ومن منطلق بناء دولة الاستقلال والحداثة على تحجيم دورها واستقطابها، بل الجمعيات القليلة العدد وبهياكل الحزب الحاكم ،فبرزت بالتالي جمعيات تعاضد سياسة الدولة وتنخرط في مضمارها أما باقي الجمعيات التي تحاول الاستقلال وموازنة قوة الدولة فإنها ظلت على . ويكاد الوضع نفسه يتكرر مع نظام الرئيس هامش الصراع الفعلي والميداني للمجتمع زين العابدين بن علي الذي تمكن من احتواء العديد من تنظيمات المجتمع المدني حيث نجد أن 9000 جمعية ومنظمة مرخص لها بالعمل تدور معظمها في فلك الحزب الحاكم المندمج كلية في أجهزة الدولة أما باقي الجمعيات أو المنظمات المستقلة خاصة ذات الطابع السياسي :كالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ، فإنها ظلت تعاني التهميش والتضيق من ، أدت إلى مزيد من التضيق على طرف السلطة- بل بسببها تم إدخال تعديلات النشاط الجمعي-، وفي أحيان أخرى من محاولات العزل من قبل الحزب

الحاكم بعد توجيه تهم لها بأنها مسيسة مخترقة من قبل تنظيمات حزبية راديكالية، وقد حدث هذا مع جمعية القضاة التونسيين، والجمعية التونسية للنساء للديمقراطيات والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان(2). [2]

المطلب الاول : المجتمع المدني التونسي و التحولات السياسية في تونس

أن حركة النهضة التونسية تواجه تحديا ليس من المتطرفين العلمانيين فحسب، وإنما من المتطرفين الإسلاميين أيضا، ذلك أن الأولين يستثمرون حضورهم في الساحة السياسية وانتشارهم في وسائل الإعلام وفي أوساط بعض المثقفين في تجريح الحركة والحكومة التي تولت حركة النهضة رئاستها. إذ إلى جانب حملات التشهير والتشكيك والتحريض التي يمارسونها من فوق المنابر المختلفة، فإن عناصرهم التي تتحكم في أغلب وسائل الإعلام دأبت على تحدي الحكومة ومقاطعتها في بعض الأحيان

أن تنصيب أول حكومة شكلتها "النهضة" في تاريخ تونس المعارض، كان الخبر الثالث في نشرة أخبار التلفزيون الرسمي، في حين كان الخبر الأول عن الغلاء في تونس والثاني عن الاعتصامات. حدث ذلك في الوقت الذي احتل فيه حدث التنصيب رأس نشرة الأخبار في التلفزيون الفرنسي. وحين زار وزير الخارجية

[2] ليلى سيدهم – إشكالية التحول الديمقراطي في تونس – رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2008-2009

التونسي بكين ووقع بعض الاتفاقيات مع نظيره الصيني، فإن التلفزيون الرسمي نشر صورة الوزير الصيني وحده وتجاهل التونسي

. لكنه أبرز خبر زيارة خارجية سوريا لبكين التي تمت في ذات التوقيت.

إذا كان المتطرفون العلمانيون يضغطون من على يسار النهضة، فإن السلفيين يضغطون من أقصى يمينها. إذ كما ظهر السلفيون في مصر بشكل لافت للنظر بعد الثورة، فإن ذلك حدث أيضا في تونس مع اختلاف في أمرين. الأول أنهم في مصر شاركوا في الانتخابات وحصلوا على خُمس مقاعد مجلس الشعب، ولكنهم قاطعوها في تونس. الثاني أنهم في مصر على اختلاف أطيافهم يركزون على الدعوة والأنشطة السلمية وينتمون إلى ما يعرف بالسلفية العلمية، أما في تونس فلهم جناح يستخدم العنف وينتمي إلى ما يسمى بالسلفية الجهادية. والمسالمون يزحفون على المساجد ويفرضون تقاليدهم على المجتمع، والجهاديون ينشطون في الجنوب ولهم علاقاتهم مع تنظيم القاعدة في المغرب العربي. وقد قتل منهم اثنان مؤخرا أثناء اشتباك مع قوات الأمن، حينما كانوا يهربون السلاح من ليبيا موقع الشريعة في الدستور الجديد كان موضوعا اشتباكاي من جانب الطرفين، لكن قيادة حركة النهضة تعاملت معه بدرجة عالية من النضج والمسؤولية. فالمتطرفون العلمانيون خاصموها والمتطرفون الإسلاميون اعتبروا النص عليها أمرا وجوبيا. وهؤلاء الأخرون لم يكونوا من السلفيين فحسب ولكن وقف معهم في نفس المربع الجناح المحافظ في حركة النهضة ذاتها، كما تعاطف معهم جمهور من المتدينين العاديين. وشجع الجميع أحد الدعاة المصريين المقيمين في الخارج، الذي استضافه السلفيون وصار رأس حربة في المواجهة(1).

3

التجاذب حول الموضوع عمق من الانقسام في المجتمع التونسي وأشاع قدرا غير قليل من التوتر في أوساطه، خصوصا أولئك الذين اقتنعوا بأن تطبيق الشريعة خطر على الحريات العامة والحداثة ومكتسبات المرأة.. إلى آخر ما يردده البعض في مصر وغيرها في هجاء الشريعة ومحاولة تجريحها فلقد كانت النخَبُ التونسية الخاسرَ الأكبر من ثورة الشعب الفقير لأنه أتَى ما عجزت عنه طوال معاشرتها الاستبدادَ، بل إنّ الأمَرّ من كل ذلك أن الزلزال التونسي كشف التحالف الوثيقَ الصامت بين نظام الاستبداد في تونس خلال الوكالتين الأولى (1956–1987) والثانية (1987–2010) وبين أغلب النخب السياسية التونسية إن لم نقل كلّها و

[1] مجلة مصر و تونس – محسن صالح

يتأسس التعميم السابق على الإقرار –دون أدنى مبالغة– بأن غياب النخب السياسية عن الثورة هو الذي مكّن من سقوط "بن علي"، بل هو الشرط المركزي لنجاح ربيع تونس، فثورات القاع لا تُباع ولا تُشترى لأنه لا رأس لها.

قد نذهب إلى أبعد من ذلك حين نقول إن غياب الأيديولوجيا والتنظير السياسي عن الثورات العربية هو الذي ضمِن نجاحها في الإطاحة برأس النظام. والعكس صحيح أيضا لأنه استنتاج يقوم على فرضية مضادة تُقرّ بانعدام نسبة النجاح التي كان يمكن أن تحظى بها أيُّ دعوة إلى الثورة وإلى إسقاط النظام قد يقوم بها أيُّ طرف سياسي عام 2010–2011.

إنَّ تحررَ الشعوب العربية من ربقة الخطاب الأيديولوجيّ والسياسيّ ومن انتهازية نُخبها هو الذي مكّنها في لحظة تاريخية فارقة من إسقاط أنساق الاستبداد وموالاته. فوعي الطبقات الشعبية الباطن بزيف خطاب نُخبها النضالي هو الذي دفعها إلى الانفصال عنها وعن خطابها عندما خرجت تطالب بالحرية والكرامة في غيابٍ لا يَخفى عن أحد لكل أشكال التحزّب أو الانتماء لغير الوطن(1).

الإرهاب الجديد في تونس اليوم يحيل إلى مجموعات مسلَّحة تتحصَّن "بجبال الشعباني" من ولاية "القَصْرين" بالوسط الغربي للبلاد، ولا نعلم عن حقيقتها إلا القليل النادر مما لا يُوثَق به من روايات إعلام النظام القديم الذي ما زال صانعا للخبر ناقلا له ومعلقا عليه بعد الثورة. هي من ناحية أخرى مجموعة لا مجموعات – حسب مصادر أمنية وعسكرية يُوثَق بها– تُحاصَر في آخر معاقلها قرب الحدود الجزائرية وتتضمن عناصر (أقل من 20 فردا) لا تحمل الجنسية التونسية في أغلبها، بل تشبه إلى حد بعيد تلك المجموعات المتنافرة التي تتوقع في صحراء المغرب العربي تزيا بالجهاد وتَجمع في أنشطتها بين التهريب والخطف وطلب الفدية تحت شعارات مختلفة هي أبعد ما تكون عن الإسلام والمسلمين استفاد النظام الرسمي العربي من "محور الإرهاب" وكذا فعل نظام "بن علي" لكن التوظيف الجديد ما بعد الثورة هو توظيفٌ يخدم مصالح جديدة قديمة في آن لكنها متعلقة اليوم بغير النظام الرسمي على الأقل في تونس.

4

إنّ حديث المعارضة السياسية وأبواقها الإعلامية عن مخازن الأسلحة هنا وجماعات تتدرب هناك والنفخ اليومي في جرائم مدنية وسياسية لتلبيسها زيّ الإرهاب الإسلامي –مثل ما حدث في حادثة اغتيال أحد قيادات

[1] مجلة تونس – الجريمة قاعدة للإنقلاب – محمد هنيد

اليسار– حقٌ نِسبِيٌّ أُريد به باطلٌ مطلَقٌ. كادت تونس أن تستوفي تلك الشروط مرتين: يوم انتصار الثورة، ويوم نجاح الانتخابات. ولكن الفرصتين ضاعتا بصورة غريبة. ثم أتت بعد ذلك سنة هزيلة للنسيان، عناوينها الأبرز التخبط والمراوحة والمكابرة والمزايدة، ضاعت خلالها أهداف الثورة وهموم المواطن (أو أصبحت ديباجة خطابية ومادة للمزايدة والدعاية الانتخابية) في خضم صراع محموم وعبثي على السلطة بين أطراف منشية وحالمة وأخرى مغتاظة ومتحاملة، جعجعة كثيرة من دون طحن، وسجالات سياسية وإعلامية تنمّ عن تنطّع وتفقيه ومراهقة سياسية، ولا تختلف كثيرا عن سجالات جماهير الملاعب، فتبخرت الأحلام والآمال والوعود الكبيرة، أو تأزمت فأصبحت لا تتجاوز عودة الأمن والاستقرار(1).

المطلب الثاني : المجتمع المدني التونسي و الانتقال الديمقراطي في تونس

في الانتقال الديمقراطي التونسي نتحدث هنا عن الثورة التونسية، ثورة 14 كانون الثاني / يناير ٢٠١١ تاريخ فرار الرئيس بن علي، من حيث هي أنموذج في التغيير ذو خصائص مخصوصة. ولعل المعطيات العيانية البارزة جدا على مدار الأسابيع الستة التي أعقبت هذه الثورة (فترة كتابة هذا العمل) تؤكد أن هذا الأنموذج يتجاوز الرقعة التونسية الصغيرة لينسحب على شطر واسع من الوطن العربي الكبير، وذلك بالنظر إلى نجاح الثورة المصرية بعد وقت وجيز جدا من الثورة التونسية، وبالنظر إلى التشابه الكبير بين مجريات الوقائع في الثورتين ومجريات الحراكات الاحتجاجية العارمة التي تعتمل في أكثر من قطر عربي وخاصة في ليبيا واليمن(2).

وإذا كنا على قناعة بأن الدراسات الاجتماعية بتخصصاتها المختلفة هي القادرة على سبر أغوار هذا الضرب من الحراكات الاجتماعية الذي ابتدا تونسيا وانتشر عربيا في ظرف زمني قياسي، فإن ذلك لا يمنعنا من الاستناد إلى معطيات حسية عيانية غير مختلف حولها، وهي من قبيل «الحسن المشترك»، لصياغة بعض خصائص مميزات هذا الأنموذج التغييري الذي يتجسد في هذه الثورات المفاجئة التي طبعت تاريخنا العربي في مفتتح العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين والتي يمثل الانتقال الديمقراطي أفقها الضروري في رأي الغالبية الغالبة من النخب السياسية والفكرية والثقافية العربية والجماهير الشعبية التي يرتفع صوتها عاليا اليوم. ولكن هل من الخصائص البارزة التي تطبع هذا الأنموذج الثوري هو أنه ولد من رحم الحراك الاحتجاجي ذي الطابع الجماهيري العفوي والمطلبية الاجتماعية المباشرة. فشرارة الثورة الأولى (حادثة إحراق الشهيد محمد البوعزيزي لنفسه) اشتعلت في رضية الفقر والبؤس والحرمان، فضلا عن دوس الكرامة، بمنطقة سيدي بوزيد

واتخذت عمقها وزخمها في جل المناطق الداخلية المحرومة في البلاد التونسية، قبل أن تصل إلى المدن الكبرى وتمتد إلى جيوب الفقر فيها وتنضم إليها بقية الطبقات والفئات الاجتماعية في حراك عارم أجبر الرئيس بن علي على الفرار عشية الجمعة 14 كانون الثاني / يناير ٢٠١١.

إن هذا الحراك الجماهيري ذا الممون الاجتماعي الصريح والمباشر كان كذلك ذا صبغة عفوية لأنه افتقد إلى أي ضرب من ضروب القيادة السياسية أو المنظمائية المدنية. الأمر الذي جعل تأملات المختصين في تاريخ تونس المعاصر تذهب، قبل أيام من تطور الأحداث إلى ما تطورت إليه ، إلى ربطه بثورات الفلاحين التي انطلقت من المناطق الريفية زمن حكم البايات الحسينيين قبل الاستعمار الفرنسي لتونس (ثورة علي بن غذاهم سنة ١٨٩٦) وبعده (ثورة الفلاحين سنة ١٩٠٩). وحتى بعد أن أوصل هذا الحراك إلى خلع أعلى هرم السلطة فقد بقيت هذه الصلة ماثلة في تحليلات المؤرخين، إذ وقع وصفه بأنه أكبر انتفاضة شعبية منذ انتفاضة علي بن غذاهم في ستينيات القرن التاسع عشر. وهي انتفاضة الشرائح الشعبية والوسطى وليست فقط انتفاضة الشباب، وقد بدأت بمطالب اقتصادية التشغيل) ثم سرعان ما تحولت إلى مطلب سياسي هو الديمقراطية، وهي انتفاضة فاجأت كل المعارضة السياسية التونسية، ولم تساهم فيها النقابات ومنظمات المجتمع المدني إلا عند منتصف الطريق.

وقد أكدت بعض عمليات سبر الآراء التي جرت في تونس بعد الثورة حقيقة هذه الصبغة الاجتماعية المطلبية وهذه الصفة الجماهيرية العفوية اللتين طبعتا الثورة التونسية، ففي سبر أول أكد 96 في المئة من المستجوبين أن فئة الشباب هي التي قامت بالثورة، وذهب ٨٧،٣ في المئة منهم إلى أن الفقراء هم الذين قاموا بدور ريادي فيها، واعتبر ما نسبته ٨٣،٣ في المئة أن العاطلين من العمل هم الذين أنجزوا هذه الثورة. وفي استطلاع للرأي ثان جاء أن تقليص البطالة يقع في مرتبة أولى من سلم أولويات ما ينتظر من الحكومة المؤقتة بالنسبة إلى العينة المستجوبة (نسبة 61,9 في المئة). كما أكدت هاتان العمليتان لسبر الآراء عمق القطبعة التي تفصل الشعب التونسي عن الأحزاب والحركات السياسية. ففي السبر الأول أكد نصف المستجوبين عدم معرفتهم بأي حزب سياسي، وفي الاستجوابين كانت النسبة الأكبر، في سؤال الأحزاب المعروفة، من نصيب التجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم السابق الذي ترتفع أغلب الأصوات لحله اليوم)، ثم كانت النسبة

الأقل لحركة النهضة الإسلامية المحظورة، ولم تحظ أحزاب كانت قبل 14 كانون الثاني / يناير في واجهة الصراع مع سلطة بن علي (خاصة الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد) بغير نسب قليلة(1).[5]

يثير هذا الأنموذج إشكالات عديدة، في تقديرنا، حينما نجعل الانتقال الديمقراطي الأفق الطبيعي والضروري له. إذ لا بد من أن نضع في الاعتبار منطلقاتها المطلبية المعاشية من جهة، والآفاق السياسية المؤسساتية التي يرسمها هدف الانتقال الديمقراطي، خاصة حينما يطرح باعتباره نطائا لمشكلة السلطة الاستبدادية فحسب، من جهة ثانية. نعرف أن الاعتراض الذي سيواجهنا هنا سهل، باعتبار بداهة القول بأن الاجتماعي (شأنه شأن الاقتصادي والثقافي) لا ينفصل عن السياسي. وهذا صحيح، ولكننا نتحدث هنا تدقيقعن السياسي الديمقراطي» – إن صحت العبارة – المقام على مأسسة المجال الوسيط بين الدولة والمجتمع وجعل الأحزاب والمنظمات (أو ما يعرف المجتمع المدني الأطر التي تعبر من خلالها الجماهير عن مطالبها الجماعية، بما فيها الاجتماعية. وصحيح

ايضا أن المطلبية الاجتماعية العفوية تتضمن بالضرورة موقفا سياسيا، لكنها تفترق، بشكل واضح، عن صيغة البرنامج الاجتماعي الذي يكون مدار نضال أحزاب سياسية أو منظمات مدنية في الإطار السياسي الديمقراطي.

قد يفسر وضع القطيعة هذا بسياسات الحكم الاستبدادي التي تقمع تنظيمات المجتمع السياسي والمجتمع المدني وتحول دونها والتواصل مع الجماهير، وقد يفسر كذلك بالقول إن هذه التنظيمات لم تكن تعبر في برامجها عن طموحات الجماهير الاجتماعية. غير أن الاستعدادات الهائلة للتضحية، بل للاستشهاد، التي أبانت عنها الجماهير العربية في حراكها الثوري تضع موضع استفهام صلاحية تفسير ابتعادها من العمل الحزبي بعامل استبداد السلطة. ثم من غير الدقيق الزعم بأن الأحزاب والقوى المعارضة للط الاستبداد في الوطن العربي كانت بعيدة عن مشاغل الجماهير الاجتماعية المباشرة، فهذا الأمر لا تشكك فيه محتويات البرامج والكتابات ومضامين الحملات الانتخابية فحسب بل حتى بعض الطابع الغالب الآخر الذي وسم أنموذج حراك 14 كانون الثاني/ يناير هو الطابع الثوري المفاجئ والجذري الذي تجد في لحظة انفجار شعبي قصي غير مسبوق بتراكمات تصاعدية وذي مطالب تغييرية فائقة العلو لا تنزل دون مهام الإسقاط الفوري للنظام السياسي القائم والإصلاح الجذري للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة. وقد تجلى الأمر في

[1]منجي الزيري – التجمع الدستوري الديمقراطي : التحولات التاريخية و رهانات التغيير ط1 2009 ص 27

2 عبد الرحمان حمدي – المجتمع المدني و التكامل في إفريقيا موقع http//www.4shared.com/document/iwriuqxj

الرفض القاطع الذي جوبه به ما أعلنه بن علي في خطبة الثلاث أثناء الأحداث الاحتجاجية وقبل فراره بساعات من إجراءات اجتماعية من أجل التشغيل ولفائدة المناطق المحرومة خاصة)، ووعود قاطعة بعدم الترشح لرئاسية ٢٠١٤ وبالإصلاح السياسي والدستوري وحرية الإعلام والعفو العام وتشكيل الحكومة جديدة وإجراء الانتخابات برلمانية مبكرة في ظرف ستة أشهر.

واضح أن هذه الإجراءات والوعود وصلت إلى مستوى السقف العالي الذي كانت تشتغل عليه ما عرفت المعارضة الراديكالية في المشهد السياسي التونسي قبل 14 كانون الثاني / يناير ٢٠١١، ويبدو أن هذه الصفقة كانت مقبولة من قبل هذه المعارضة، خاصة حينما وصلت إلى مستوى القبول بمبدأ تشريكها في الحكومة الجديدة التي ستعد للانتخابات المبكرة. غير أن سقف المطالب التي رفعها الحراك الاحتجاجي كان أعلى من ذلك، فقد كان مطلب آلاف الجماهير الذين اكتظت بهم شوارع المدن التونسية يوم الجمعة 14 كانون الثاني / يناير ٢٠١١ هو تنحي بن علي عن رئاسة البلاد فورا (وقد تكرر ويتكرر هذا السيناريو في مصر واليمن وليبيا). الأمر الذي يعكس مزاجا عاما مغلبا لمطلب التغيير الفوري والجذري والقاطع الذي لا يقبل التأجيل والمرحلية. ويربط بعض علماء الاجتماع هذا المزاج بطبيعة الشخصية التونسية، وهي شخصية مهادنة و مسالمة ووديعة بدليل أنها تقبلت باستكانة غريبة القمع والاستبداد لمدة تزيد عن نصف قرن، لكنها في أيام معدودة تنهض وتتمرد، بل وتمشي إلى أبعد حد في التمرد بطريقة مفاجئة لم ينتظرها أحد. ولعل ذلك من سمات الشخصية الوديعة أو الطيبة أكثر من اللازم، فثورتها تكون عارمة ويكون رد فعلها عنيفا(1). صحيح أن الحراكات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها تونس بعد هروب بن علي جاءت لتؤكد هذا الطابع الثوري التغييري الجذري والفوري الذي ميز هذا الأنموذج. لكنها جاءت أيضا لتطرح أسئلة خطيرة في اعتقادنا تتعلق بمدى تجانس هذه الحركات ومدى القدرة على اختزالها في شعار جامع اسمه «إرادة الشعبه كما تفعل الخطابات الشعبوية المرتفعة بنبرة جد عالية في المشهد السياسي والإعلامي التونسي اليوم. إذ يجب ألا نقتصر على رؤية عنصر وحيد من مكونات الحراك الواسع الذي تعرفه الساحة التونسية، وهو العنصر السياسي المتمثل في رفض أغلب القوى السياسية لمجريات المسار الانتقالي الجاري ومفرداته (الحكومة المؤقتة، لجان الاصلاح وتقصي الحقائق، الحلول الاجتماعية الإسعافية العاجلة، محاولة خلق فرص استثمارية جديدة في المناطق المحرومة خاصة و فرص تشغيل ....)، والدعوة إلى قطيعة صارمة مع كل رموز نظام بن علي (حل غرفتي البرلمان والدستور والحزب الحاكم وانتخاب مجلس تأسيسي وصياغة دستور

جديد وتعيين حكومة لتصريف الأعمال فحسب...). بل يجب أن نرى كذلك ذاك «الطوفان» المطلبي الرهيب الذي عم البلاد بعيد 14 كانون الثاني / يناير والذي تجلى في مظاهر يومية من الاحتجاجات والاعتصامات والمسيرات والإضرابات اتخذت عناوين فئوية وقطاعية وجهوية متعددة الألوان والأشكال لكنها اتحدت في شكل المطلبية الخاصة الفورية والآنية يطرح هذا الطابع إشكالات حقيقية على التفكير الديمقراطي العربي الراهن بنزعتيه، لا لأن المطلب التغييري يجمع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فحسب، بل لأن الأنموذج الثوري في التغيير كان مستبعدا أصلا، والنضال الديمقراطي بني على إستراتيجية الانتقال الإصلاحي التدريجي والمرحلي. فبالرغم من الاقتناع بحجم الفساد السياسي والاقتصادي والإداري الذي ارتد إليه النظام السياسي العربي بشكل أصبح معه الإصلاح يهدد مصالح فئات هذا النظام، فإن ذلك ليس ينبغي له أن يبرر القول بلا جدوى المراهنة على الإصلاح أو بالحاجة إلى الثورة خيارا بديلا من الإصلاح الذي ينتزع انتزاعا بحركة نضال سياسي وشعبي شاقة قد تأخذ من الزمن ردا يفوق المتوقع . لقد غلب الاعتقاد بأنه بات من الصعب تصور قيام ثورة شعبية في الوطن العربي ، حتى بالنسبة إلى الذين تفطنوا مؤخرا إلى أهمية الوسائط الإعلامية الجديدة (الفضائيات المستقلة والمنتديات الاجتماعية والمدونات على شبكة الإنترنت) في تفعيل النضالات من أجل الديمقراطية وإضعاف الأوتوقراطيات الموجودة في الوطن العربي). صحيح أنه ثمة أصوات لم تستبعد الخيار الانتفاضي والثوري، لكن منها من تركه مفتوحا من دون أفق واضح ومنها من جعله خيارا ثانيا في صورة إحجام النخب الحاكمة عن الاستجابة لطلبات التغيير المنطلقة من القاعدة، لكن هذا الخيار الثوري لن يؤدي إلى تحقيق مطالب التغيير الفوري والجذري التي تتلبس بأنموذج 14 كانون الثاني/ يناير الذي يفرض نفسه اليوم عربيا، بل سيؤدي إلى إحداث تغيرات تدريجية في البنية العامة لممارسة السلطة في الوطن العربي(2).[6]

إن نزعة الديمقراطية الوفاقية تؤسس إستراتيجية الانتقال التدرجي على أساس الحيز الزمني الذي يستغرقه الخطاب الوفاقي السياسي الضاغط من أجل تفكيك أسس الاستبداد القائم، وذلك بالعمل على دفع النخبة الحاكمة إلى مزيد من التنازل وقبول توسيع الخطوات الانفتاحية وتطويرها إلى منتهاها الطبيعي، أي الديمقراطية . والوفانية لا تقول بالقطع الكامل لصبغة الانتقال الديمقراطي لأنها تترك الباب مفتوحا، دوما، نحو اعتدال النظام أو خروج الإصلاحيين والمعتدلين منه ، بل هي تقبل في بعض صيغها أن تكون الأنظمة

[1] سالم لبيض – مرجع سابق ص 18

طرفا في العلمية الانتقالية، إذ يغدو المطلوب الأكثر إلحاحا للأنظمة، كما للمعارضات، هو تليين مواقفها، والانخراط في سياسة بناء تحالف وإجماع واسعين بحيث يتوجب على الأنظمة العربية أن تدرك أنه لن يسمح للحكم التسلطي بأن يبقى خارج المساءلة إلى الأبد.

ومثل هذا الانتقال الديمقراطي الوفاقي يقلص على نحو مقبول من إمكانية حدوث انتقال فجائي وعنيف و«درامي» للنظام.

بيد أن الطابع الإصلاحي والتدرجي لعمليات الانتقال الديمقراطي، في منظور نزعة التغيير المجتمعي الشامل، يتجاوز حدود المساحات الضرورية الزمنية التي تتطلبها حراكات النضال أو تسويات التحالف والتنازل المتبادل أو عمليات الضغط التي تؤدي إلى تفكك البنية السياسية للسلطة الاستبدادية. إن عمليات الانتقال الديمقراطي، من حيث المبدأ، ليست حالة انقلابية محضا، بل هي مسألة إصلاح طويل المدى حتى لو تخللتها انتفاضات أو انقلابات. وحتى لو افترضنا إمكانية انقلاب ديمقراطي، فلن يغني ذلك عن قيامه بإصلاحات تدريجية تمكنه من بناء الديمقراطية والتاريخ يعلمنا أنه في ما عدا الموجة الديمقراطية الأولى، أو المرحلة الأولى التي هزت الأنظمة في بعض الدول الأوروبية بين عامي ١٧٨٩ – ١٨٩٨، لم تقم الديمقراطية كما نعرفها اليوم من خلال ثورات وإنما من خلال عمليات إصلاح طويلة، وأحيانا بدأ التحول ذاته من دون ثورة(1).

7

[1] عبد الإله بلقزيز – ورقة العمل الإصلاحي السياسي في الوطن العربي سنة 27 العدد 304 ص 91-95

المبحث الثاني : تقييم دور المجتمع المدني في تونس و سبل التفعيل

شهدت تونس محاولات عديدة للمجتمع المدني في الاصلاحات السياسية اثر تردي الوضع المعيشي و تردي الاحوال السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد . حيث قاد حركة الاصلاح الوطنية جملة من الرواد الذين شكلوا نواة النخبة التونسية . و الذي كان لهم دور بارز من خلال الجهود الكبيرة التي قدموها . حيث ساهموا بأفكارهم الاصلاحية في اللحاق بركب الدول الاوروبية من خلال تأثرهم بها فكانت البداية بالباي احمد باي الاول و الذي قاد جملة من الاصلاحات تركت اثرها بعمق على المجتمع التونسي و لعل ابرزها تأسيس المدرسة العسكرية بلياردو 1840 و تواصلت هذه الاصلاحات في عهود من خلفوه للتولج على المستوى السياسي بإصدار عهد الامان 1857 و قانون الدولة 1861 الذي يعتبر اول دستور في العالم العربي . و لم تكن هذه الاصلاحات لترى النور لولا النخبة التونسية التي ساهمت بشكل كبير في بلورة افكارها الى واقع ملموس و عملها على نشر الوعي بين افراد المجتمع التونسي و تنفيذ اصلاحات مست جوانب عديدة من حياة المجتمع التونسي (1).

آليات وسبل تفعيل دور المجتمع المدني

الاصلاح السياسي لتدعيم المجتمع المدني ودفعه للقيام بأداء وظائفه المنوطة به بنجاعة وفعالية ينبغي تظافر مجموعة من لوسائل/العوامل لتحقيق ذلك، يمكن حصرها في ثلاثة آليات رئيسية هي كالاتي :

الآليات القانونية والسياسية:

ويقصد بالآليات القانونية والسياسية مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية التي بدونها لا يوجد المجتمع المدني، والتي تسمح بتفعيل المجتمع المدني فهي الضمانة اللازمة لحركته ونشاطه والتي يمكن تلخيصها كالاتي:

–وجود دستور مستفتى عليه شعبيا ،يقر التعددية الحزبية ،وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية، والنقابية، والاجتماعية ،والثقافية ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

–ضرورة وجود واحترام القواعد القانونية التي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني(طبقا للقواعد الدستورية.

–حماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية وهذا من خلال احترام النظام القضائي واستقلاله.

–أن يحول الدستور–القانون– دون انتهاك الحريات أو حل السلطة التشريعية وتحريم تجميد الدستور أو إعلانات الطوارئ والقوانين الاستثنائية أو التهديد بها

–توافر صيغة سياسية توفر لمختلف قوى المجتمع حرية التعبيران مصالحها وأرائيها بطريقة سلمية ومنظمة، وفي هذا الإطار تعتبر الديمقراطية كأنسب صيغة سياسية لتطور المجتمع المدني

8

الآليات الثقافية:

إن نشاط وفعالية دور المجتمع المدني لا يتوقف على مجرد وجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطات العامة فقط ،وإنما لابد من أن تسبقها ثقافة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة أثناء تعاملها مع المواطنين فرادى كانوا أم جماعات، واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير، وأن لا يقتصر ا لأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق وإنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من

السلوك منسقة معها ، وباختصار على ثقافة مدنية وبتعبير آخر فمؤسسات المجتمع المدني لن تضطلع بدورهما وفاعل ما لم تشتمل على إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبدؤها. إذا فوجود المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء ثقافة، أي أبنية نفسية وردود فعل نكاد لا نفكر فيها إذ أن إنتاج المجتمع المدني يرتبط بنظام القيم ،كقيم الاستقلالية الفردية والحرية .ومن الواضح هنا أن نشر الشخصية من جهة، ونمط العلاقات الإنسانية من جهة ثانية هذه القيم وغيرها من القيم الأخرى كقيم الولاء والمشاركة والانتماء والتي تشكل مجتمعة ثقافة المجتمع، يشكل أهم أساس في تطوير المجتمع المدني في الوطن العربي عامة ودول المغرب العربي خاصة، وبعث النهضة والفعالية في نشاطاته وهنا تبرز أهمية الدور الذي تضطلع

[1] مصطفى كامل السيد – مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي ط1 – بيروت – المركز 1992 ص 658

به مؤسسات التربية والإعلام وغيرها من المؤسسات الثقافية في المجتمع وطالما أن الثقافة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع المدني باعتبارها الركيزة الأساسية لتطور ونمو المجتمع المدني، فإننا سنحاول البحث في العلاقة القائمة بين الثقافة السياسية والمجتمع المدني ،وهذا من منطلق الفرضية القائلة بأن محدودية الثقافة السياسية من أبرز

العوائق التي تثبط المجتمع المدني وتحد من تطوره(1).

فكلما كانت الثقافة السياسية محدودة ،كلما كان ذلك عائقا أمام تطور المجتمع الم دني وكلما كانت الثقافة السياسية عالية كلما كان ذلك محفزا أمام تطور المجتمع المدني.

فبداية يقصد بالثقافة السياسية "مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نح و شؤون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة. وتعنى أيضًا "منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتم ع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحك وما" ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفرا د شعبه ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي وبحسب الدراسة التي قام بها أدموند وفيرا، فإنه تم رصد ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية في المجتمع يمكن على أساسها تحديد علاقة النظام السياسي بمختلف بالقوى الاجتماعية والتي يمكن ذكرها كالاتي:

9

(participant).ومشاركة ، (subjectif)وتابعة ، (prochain)ثقافة سياسية ضيقة فبالنسبة للأولى تسود برأيهم فالمجتمع الذي لا يمتلك أفراده أدنى حد من المعرفة أو القدرة أو الرغبة في إصدار أحكام تجاه أربعة موضوعات رئيسية في النظام السياسي بصفة عامة والنشاط السياسي للمواطنين(مثل الترشح والانتخاب) والنشاط الحكومي مثل تقديم المساعدات الاقتصادية، وتنظيم شؤون الأفراد ورعاية مصالحهم، وأخيرا تصور الأفراد عن ذواتهم كمشاركين في العملية السياسية، وبالتالي يقتصر دور الأفراد في تلك المجتمعات على تلقي مخرجات النظام السياسي، والامتثال لها وهم صاغرون، لأنهم لا يعرفون أي بدائل أخرى وإن كانوا يعرفونها

[1] حسين علوان البيج . الديمقراطية و إشكالية التعاقب على السلطة . ط1 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية . 2000 ص 164

فهم عاجزون، أو غير راغبين في التحرك لطرحها ،وعلى هذا تكون النخبة الحاكمة هي من تضطلع بالمبادرة في الأساس.

بينما تسود الثقافة السياسية التابعة في المجتمعات التي يعي أفرادها بالنظام السياسي وبمخرجاته وبقواعد اللعبة ،غير أن إسهامهم في المدخلات السياسية متواضع وهذا نابع من إدراكهم بعدم جدواها وبالنسبة للثقافة السياسية المشاركة فهي ترتبط بمعرفة الجماهير ووعيها بالنظام السياسي في حركته وقواعده ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته وبأفرادها كمشاركين ،ويسود هذا النوع من الثقافة في المجتمعات الديمقراطية التي يكون فيها للرأي العام دور مؤثر من خلال مؤسسات المجتمع المدني(احزاب ،جماعات الضغط....الخ

وفي هذا الإطار يشير أدموند وفيرا إلى أن الواقع لا يعرف صورة نقية من أي من النماذج السابقة ،ولكن الواقع عادة ما يقدم مزيجا مختلطا من هذه النماذج.

وعلى ضوء نمط الثقافة السياسية تتحدد علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية ومؤسساتها وتنظيماتها المكرسة في إطار بنية سياسية معينة ، ومن غير الممكن إقامة بنية سياسية خارج الإطار الثقافي السائد مجتمعيا ومن هذه الزاوية يكون التمييزين ثقافة المشاركة وثقافة التبعية ومعيار التفرقة بين هذين النمطين من الثقافة السياسية ينهض بدلالة النظرة.

ولهذا تغدو المشاركة السياسية قرينة المواطنين ومن ثم دورهم في إطار البنية السياسية نمط ثقافة المساهمة، وفي ظله وحده ينفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذه المشاركة ،ومن ثم التأثير في القرارات السياسية، وليست العقبة الرئيسية التي تواجه تنمية المجتمع المدني سوى شيوع ثقافة الخضوع والتبعية، فهذا النمط من الثقافة السياسية يتوافق مع نظم الحكم الأبوي أو الرعوي، والتي تتميز بالمرتبة المتدنية للمواطنين كونهم تابعين غير قادرين على المشاركة السياسية، وبالتالي التأثير في القرارات السياسية، فالحاكم ينفرد باتخاذ القرارات ويعتمد في حكمه على شرعية مؤسسة، بناءات على معطيات الشخصية الكاريزمية التي اكتسبها من قيادة بلاده للاستقلال السياسي، وليس على مجموعة القواعد الدستورية والسياسية المنظمة لممارسة السلطة وآلياتها والتي تحظى بالاتفاق العام وعلى هذا يكون من غير الممكن للديمقراطية كبنية وآليات وقواعد أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني

كأدوات للعمل السياسي أن تضطلع بدور فاعل في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها .

الآليات الاقتصادية والاجتماعية:

ويقصد بها توافر درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي كأساس لابد منه لتوليد المجتمع المدني شريطة أن يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها المواطنون فرادى أوفي ظل جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الاقتصادي على صياغة القواعد التي تنظم النشاط الخاص والقيام ببعض المشروعات التي يعجز القطاع الخاص عن

القيام بها وتتوقف هذه العمليات على عمق التغيرات التي تحدث في أساليب التنظيم والتسيير خصوصا في هياكل الإدارة العمومية ،والمؤسسات المالية، وأجهزة الدولة التي لها صلة بعملية النمو الاقتصادي سوآءا في مرحلة الإنتاج أو التوزيع، التسويق، فالضرورة الملحة اليوم تتمثل في إنهاء اسلوب التسيير البيروقراطي، وإعطاء المبادرة للمتعاملين الاقتصاديين للقيام بالدور المنوط بهم في إطار سياسة عامة محددة تعتمد بالأساس على مقاييس الكفاءة والفعالية التي تفرضها المنافسة في السوق الدولية، وتستند إلى قواعد ضبط واضحة ودقيقة

تحدد مكانة كل واحد ودوره الدولة ،المؤسسات الاقتصادية سواء العمومية، أو الخاصة وكذا منظمات العمال وجمعيات أصحاب العمل.....إلخ (1).

إن التنمية الاقتصادية تتيح فرصا كبيرة لقيام العديد من مؤسسات المجتمع المدني، والتي لا تكتفي فقط في بعض الأحيان بممارسة دور رقابي غير رسمي على أداء الحكومة بل تشجع على قيام مشاركة سياسية ،وتعمل جاهدة على إيجاد رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من .وتدعيما لهذا الطرح فقد الوعي والمهارات السياسية اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي رأى بعض الباحثين بأن ثمة علاقة ضرورية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وأن هذه

العلاقة تكون باتجاه تأثر التنمية إلى حد بعيد بالإطار السياسي فمن الصعب حسبهم أن يتم تحقيق تنمية اقتصادية قائمة على اقتصاد السوق والقطاع الخاص في ظل غياب ديمقراطية حقيقية ، فالتنمية الاقتصادية لها دور كبير في عملية تحول النظام السياسي بإ تجاه الديمقراطية من خلال توفيرها للظروف والمتطلبات

الملائمة لهذا التحول ،مثل رفع مستوى الدخل ، ورفع معدلات التعليم ،وتوافر طبقة وسطى كبيرة ،مما يمهد لنمو القيم والتوجهات المؤيدة للديمقراطية (2).

10

المطلب الاول : معيقات المجتمع المدني في تونس

المعيقات القانونية :.

من المتفق عليه أن المجتمع المدني لن تتحقق فاعليته في ممارسة أدواره إلا في ظل إطار قانوني ملائم يعد بمثابة الضمانة اللازمة لذلك، إلا أن الملاحظ في مجتمعاتنا المغاربية هو غياب ذلك الإطار القانوني الملائم، فمعظم الباحثين والمحللين وفي كثير من الأحيان السياسيين ،يتفقون على أن البنية القانونية في تلك المجتمعات لا توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة ،وقد يبادر بعضهم إلى تبرير ذلك بالشروط السياسية والأمنية التي تخيم على المنطقة العربية وإذا كانت معظم التشريعات تمنح الأفراد والجماعات حقوقا متساوية أو ما يشبه ذلك فإن من الواجب أن نعرف أن التطبيق الفعلي للقوانين والأنظمة التشريعية وموجبات هذا

التطبيق تعطل مفعول هذه الدساتير، فالسلطة ذاتها لا تحترم هذه الدساتير من خلال ممارساتها وتجاوزها لها، كما أن المجتمعات المدنية كثيرا ما تناضل من أجل ذلك، فلقد ظلت هذه الدساتير حبرا على ورق، فحرية الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أشبه غائب وفي كثيران الأحيان مسألة فيها نظر، يعود للحاكم وحده أما التعددية التي تنص عليها الدساتير كتشكيل الأحزاب والجمعيات، فهي لا تصمد أمام هجوم الأحزاب الحاكمة، التي تحظى مؤسساتها ومنظماتها المدنية والسياسية بكل الدعم المتوجب على الدولة نحو مؤسسات المجتمع المختلفة، أما العلاقة بالقوانين، فهي ليست بأحسن حال، فقوانين الطوارئ والقوانين المؤقتة المعدة لزمن الحرب، تستمر في زمن السلم وتدوم هذه القوانين بدوام السلطات وربما بعدها حيث تمتد إلى سلطة أخرى بالرغم، من .وبصيغة أخرى فعندما نعالج مسألة تغيير النظام السياسي نفسه وممثلي هذا النظام المجتمع

[1] gabriel a-al mond and sidneyverba.the cinceulture political attitudes and democraay in five nation (princeton NJ press 1963 p 47

2 هشام الصمادي – عبد الرؤوف العودات – أثر التنمية الغقتصادية في الديمقراطية : 19990-2004- مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية و الإجتماعية :المجلد 6 العدد 3 – 2009 ص 122

المدني انطلاقا من الفكر القانوني وموقعه في إطار المجتمع في كليته ،فإنه سرعان ما يتم اكتشاف تلك العوائق التي تعرقل بروز المجتمع المدني ،والمتمثلة في عدة مؤشرات منها :أن الدولة في مجتمعاتنا المغاربية لديها شبكة واسعة من القوانين، تجعلها مسؤولة عن نشاط الفرد في مجالات العمل والمشاركة السياسية والترفيه ،ومؤسسات الرعاية الاجتماعية،

والاتحادات المهنية والجمعيات بجميع أنواعها، وتكاد الدولة لا تترك للفرد مجالا من مجالات نشاطاته ،إلا تدخلت فيه تحت شعارات مختلفة أولا ،وثانيا أن النظام العربي الرسمي ومن بينه النظام السياسي للدول المغاربية لم يصل بعد إلى مفهوم الدولة القانونية المعاصرة ،وإلى الفلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع، وثالثا :يشكل ضعف المؤسسات القضائية أحسن تعبيرهن وضعية المجتمع المدني في الأقطار العربية ومنها الدول المغاربية نلاحظ أن الدساتير قد أفرغت من محتواها، فثمة فرق شاسع بين النصوص الدستورية والواقع العملي ذلك أن العديد من الحريات والحقوق التي تضمنتها الدساتير العربية(ومن بينها المغاربية) تم إهدارها بموجب قوانين صادرة عن الدولة، وبناءات على هذا لم يعد المواطن يأبه بما تقره الدساتير أو القوانين، فبالنسبة إلى حق انشاء الجمعيات مثلا يلاحظ ان تأسيس الجمعيات في الدول المغاربية يخضع لشروط قاسية وتحريات حتى وإن كانت الجمعية المراد إنشاؤها جمعية أدبية أو خيرية كما أن أغلب القوانين المغاربية المتعلقة بالجمعيات تفرض رقابة على تأسيسها ثم رقابة على نشاطها ،وتجيز للدولة التدخل في شؤونها من خلال ممارسة حق

الحل أو الدمج عن طريق سلطاتها الإدارية المختصة (وزارة الشؤون الاجتماعية ،وزارة الداخلية) دون أن يكون للقضاء يد في ذلك نلاحظ أن الدساتير قد أفرغت من محتواها، فثمة فرق شاسع بين النصوص الدستورية والواقع العملي ذلك أن العديد من الحريات والحقوق التي تضمنتها الدساتير العربية(ومن بينها المغاربية) تم إهدارها بموجب قوانين صادرة عن الدولة، وبناءات على هذا لم يعد المواطن يأبه بما تقره الدساتير أو القوانين، فبالنسبة إلى حق انشاء الجمعيات مثلا يلاحظ ان تأسيس الجمعيات في الدول المغاربية يخضع لشروط قاسية وتحريات حتى وإن كانت الجمعية المراد إنشاؤها جمعية أدبية أو خيرية كما أن أغلب القوانين المغاربية المتعلقة بالجمعيات تفرض رقابة على تأسيسها ثم رقابة على نشاطها ،وتجيز للدولة التدخل في شؤونها من خلال ممارسة حق الحل أو الدمج عن طريق سلطاتها الإدارية المختصة (وزارة الشؤون الاجتماعية ،وزارة الداخلية) دون أن يكون للقضاء يد في ذلك (1) .

المعيقات السياسية :

تشكل الديمقراطية القاعدة الأساسية لأية ممارسة سياسية سليمة ،لأنه في ظلها يمكن أن يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الأساسية ،وبالتالي يستطيع ممارسة نشاطه بشكل حر ومستقل مع غيره من أفراد المجتمع، بحيث يستطيع الأفراد عندئذ تشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم في شكل أندية وجمعيات ونقابات ومؤسسات ثقافية وعلمية وغيرها فهي في جوهرها تقوم على أساس التعدد الفكري والسياسي، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية، واحترام مبدأ تداول السلطة، والرقابة السياسية وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم . لذلك فالنظام السياسي الديمقراطي هو النظام الأمثل الذي من شأنه ان يسمح بتكوين مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها، وهذا على خلاف الأنظمة التسلطية الشمولية التي يفتقد فيها الى الحرية ،و بالتالي لامجال للحديث عن تأسيس تنظيمات المجتمع المدني. إلا أن الملاحظ في الدول العربية عموما ومن بينها الدول المغاربية أن الدولة اكتسحت كل مجالات الحياة المجتمعية ،في إطار مشروع شمولي لدولة المجتمع ، وقد شكل انتشار سلطتها في كل مجالات الحياة المجتمعية ،وممارسة أجهزتها للرقابة القصوى على الأفراد حاجزا أمام إمكانية تحررهم ،واستقلال المؤسسات الاجتماعية، بالإضافة إلى التعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهامه كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات، وقد أدى ذلك كله إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين وفقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدي شرائح عريضة من المجتمع .

11

المعيقات الثقافية :

مما لاشك فيه أن مؤسسات المجتمع المدني، وكغيرها من المؤسسات لا تعمل في فراغ، وإنما في إطار مجتمع له ثقافته الخاصة ،والتي تؤثر إما سلبا وإيجابا على أداء وأهداف تلك المؤسسات، كما يمكن لهذه المؤسسات أن تؤثر في نمط الثقافة المجتمعية وإعادة تشكيلها. وفي واقعنا الثقافي المغاربي، فعلى الرغم من التباينات النسبية فيما بين الدول المغاربية، إلا أنه يمكن القول بوجود قدر من التشابهات البنيوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيما بينها الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشتركات ثقافية عامة ،مارست هاته الأخيرة

[1] إدغار موران – مقدمات للخروج من القرن العشرين – ترجمة انطون حمصي – منشورات وزارة الثقافة دمشق 1993 ص 191

تأثيرها السلبي .ولعل أهمها على دور مؤسسات المجتمع المدني المغاربي في تحقيق التنمية السياسية ما يلي:

-الارتكاز على القوة وعلى رفض الطرف الأخر وإعادة إنتاج النظام التسلطي وتعزيزه ومنع ومن جانب آخر الارتكاز على التسلط وتبني الوصاية الأبوية على المجتمع ككل.

ويجد هذا مرجعتيه فيما يسميه الباحث هشام شرابي بالأبوية المستحدثة ،وهي ترتكز عل ى علاقات السلطة والخضوع والتبعية، ونظام الولاء في بنية العلاقات الاجتماعية، فالعلاقات الاجتماعية الداخلية في العائلة العربية ،ومن بينها العائلة المغاربية، تقوم على التسلط وعلى تهيئة الفرد للخضوع وطاعة الطفل منذ فترة الصغر، وعلى عدم السماح له بالنقاش، مما يجعل الفرد يضيع في أسرته ويتعود على الاتكال على من هو أكبر منه سنا كالأخ الأكبر ورب العائلة والرئيس. فهذا التسلط والخضوع يجعل الفرد متعودا على سلوك معنوي بطريقة آلية، بعيدا عن استخدام العقل، وعن الإرادة في تغيير الوضع الاجتماعي القائم، مما يسمح لرب العائلة من أن يفرض السيطرة أكثر أما التبعية فهي تشكل نظام قيم وتشكل اجتماعي، وتلعب العائلة دورا كبيرا في تعويد الطفل وتغذيته بقيم التبعية ومواقفها . أما عن الولاء فإن الفرد يتجه إلى التعبير عن ولائه ليس للوطن والأمة والسلطة المركزية بل للعائلة والقبيلة مما يضعف من الشعور الوطني والانتماء إلى مجتمع معين . وتقوي الثقافات السياسية الفرعية مما يشكل خطر على وحدة البلد (1) .

كما يرى هشام شرابي أن العجز والاتكالية والخضوع، تعود لدور التنشئة الاجتماعية العائلية وهي عناصر تلقى التعبير والتجسيد في الفرد العربي في علاقته مع من هو في مرتبة أعلى وعندما ينتقل هذا السلوك الفردي القائم في المجال الاجتماعي العائلي إلى المجال السياسي من حيث الممارسات ، وتسير السلطة والعلاقات السياسية بين مختلف القوى السياسية والسلطة من ناحية، وبين هذه والأفراد من ناحية أخرى، فإنه يترتب عنه أن يصبح

الفرد يقبل بمكانته في النظام السياسي القائم، ويرضى به ويفوض صنع القرارات وتسيير الشؤون العامة للحكام، عوض أن يشارك هو بفاعلية ويقبل بتفوق هؤلاء وبالسلطة القائمة حتى وإن كانت تسلطية.

12

[1] إدغارموران –مرجع سابق ص 253

المعيقات الاقتصادية :

وهي تلك المعيقات التي تنبع من طبيعة الاقتصاد في الوطن العربي عموما والمغاربي خصوصا، وهو الاقتصاد الذي يهيمن فيه قطاعان لا يقومان على المأسسة ولا يدفعان إلى تكوين مؤسسات قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية (1).

أولا/الزراعة: ويمثل هذا القطاع أغلبية سكانية، ويكرس هيمنة الطابع البدوي والفردي لمجتمع متناقض في فكره وتقاليده وقيمه ومؤسساته ومؤسسات المجتمع المدني.

ثانيا/القطاع الريعي: ويقصد بها اعتماد الدولة على مصدر مما تنتجه الأرض من ثروات كالنفط مثلا؛ ولهذا فإن اقتصاد تلك الدولة يكون عادة رخوا ،ويعتمد على المبادلات وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد ولا يهتم بالصناعات التحويلية، وربما نجد في اقتصاديات البلدان العربية عموما والمغاربية خصوصا نموذجا لهذا النمط من الاقتصاد، وهذا النوع من الاقتصاد يقع تحت تصرف الدولة وتتمتع فيه الدولة بعائدات كبيرة – سواء من البيع أو من الجباية – عادة ما تستعمل مباشرة دون أن تمر بالقنوات السليمة والمنطقية، فهذه الأموال تصرف في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه .(كما تستخدمها لتعزيز سلطتها، وتقوية أجهزتها وهو الأمر الذي يجعل لهايد الدولة) الطولي والعليا في كل مجال تتوقف عليه حياة الأفراد والمؤسسات، ولا تتوقف هي على أية قوة اقتصادية مستقلة عنها ،وإذا أضفنا إلى ذلك هروب الأموال الوطنية إلى الخارج خوفا من – سيطرة رجال الدولة وسلطتهم– واقتصار ما تبقى منها في الداخل على المشروعات الصغيرة التي تدر الربح السريع فإننا ندرك كيف أن هذا الوضع الاقتصادي لا يفرز من خلال آلياته الذاتية ما يكفي من البنى والمؤسسات التي تسهم في مدنية المجتمع وتجعل الديمقراطية السياسية اختيارا يفرض نفسه ليس فقط من خلال رغبات الناس ونضالاتهم ،ولكن أيضا بقوة وضغط الواقع المؤسساتي المتنامي وفي سياق مشابه، يرى العديد من الباحثين أن الدولة الريعية أحد معيقات الديمقراطية التي هي حاضنة المجتمع المدني– فهي عادة ما تستغل الثروة لتثبيت النموذج السياسي .أوككما الخاص بالمجموعة الحاكمة، وتستعيض عن القمع المباشر والعنيف شراء الولاء يقول "جوجر أوين" شراء الشرعية من خلال الإنفاق العام، وبحسب منظورا الدولة الريعية فإن نشاطات الدولة الريعية تكرس ثقافة الخضوع لدى المواطنين، فهؤلاء لا يرون أهمية للفوارق في توزيع الثروة ،ولا تمثل هذه الفوارق حافزا كافيا لمحاولة تغيير النظم السياسية ،ويكمن الحل بالنسبة للفرد الذي يشعر بالغبن لمشكلاته أساسا في المناورة لحيازة منافع أكبر

بواسطة النظام السياسي القائم ،وليس في التعاون مع آخرين يعيشون حالته نفسها لأجل .وبالتالي تقل فرص المشاركة السياسية وتوطد جذور الاستبداد السياسي(2).

13

المطلب الثاني : مستقبل المجتمع المدني في تونس

من كان يتوقع في الرابع عشر من يناير/كانون الثاني 2011، حينما خرج التونسيون إلى الشوارع يرددون "ارحل!" لنظام الديكتاتور السابق بن علي، أنهم سيطلقون سلسلة من الأحداث التي ستقود منظمات المجتمع المدني إلى الفوز بجائزة نوبل للسلام بعد أربع سنوات؟ لقد كانت مسيرة صعبة، مليئة بالضحايا ومحفوفة بالتوترات السياسية التي كادت تتحول إلى أعمال عنف أشد وطأة. بيد أن المجتمع التونسي تمسك بمبادئ الديمقراطية وكان عنصرا أساسيا في قيادة البلاد نحو اختيار الحل الوسط بديلا عن الصراع.

لقد كشف التونسيون، صناع "ثورة الياسمين"، للعالم عن أوجه صمودهم: أولا بتحمل حكم بن علي الذي استمر من 1987 إلى 2010، ثم بالتقدم للنضال من أجل "العيش والحرية والكرامة الاجتماعية" مثلما ردد المتظاهرون عام 2011. من بين هذه الشعارات الثلاثة الشهيرة، تنبري "الحرية" كأعظم إنجاز حوّله المجتمع المدني التونسي إلى حقيقة واقعة. وفيما تظل معدلات البطالة مرتفعة، خاصة فيما بين الشباب، مازال الإقصاء الاجتماعي متفشيا على نطاق واسع في المناطق المتأخرة تنمويا في تونس، إلا أن الدستور التونسي الجديد يعلى قيمة العمل (الذي أشار إليه بكلمة "الخبز") و "الكرامة الاجتماعية". لقد لعب المجتمع المدني دورا مهما بشكل خاص في صياغة الدستور الجديد. كما أسهم جلسة بجلسة وبندا ببند بيقظة وبلا كلل في ممارسة الضغوط أثناء عملية الصياغة. ودارت مداولات مكثفة، لاسيما حول موضوعات تتعلق بالهوية الوطنية للبلاد، ودور الدين، وتعريف الحقوق والحريات، والمساواة بين الرجل والمرأة.

[1] إدغار موران –مرجع سابق ص 255
2 إدغار موران –مرجع سابق ص 256

وأسهم أكثر من ستة آلاف مواطن، و300 منظمة من المجتمع المدني، و 320 ممثلا عن الجامعات بآرائهم في حوار حول الدستور على مستوى البلاد. وكدليل على التوافق في الآراء الذي تجلى في الوثيقة النهائية، تم في النهاية إقرار الدستور بأغلبية 200 من أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية البالغ إجمالي عددهم 216 عضوا. وإلى جانب الدستور، ضغطت جماعات المجتمع المدني أيضا وأسهمت في وضع قوانين جديدة مهمة تتعلق بحق التجمع والحصول على المعلومات. كما شاركت جماعات المجتمع المدني مع منظمات التنمية الدولية في مشاريع تتراوح من تطوير مهارات العمل لدى الشباب إلى تحسين تقديم الخدمات في المناطق المتأخرة تنمويا، مما يشكل إسهاما آخر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وخلال هذه الفترات المضطربة، لجأ المجتمع المدني إلى مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات السلمية ليبقى الضوء على مطالبة. وتضمنت هذه الاستراتيجيات: مناظرات ومناقشات حادة على مختلف الشبكات وقنوات التلفزيون الوطنية؛ والمبادرة بالمشاركة في الشبكات الاجتماعية لزيادة الوعي وحشد التأييد؛ وتنظيم المظاهرات والمسيرات السلمية لفرض المطالب الشعبية؛ والتواصل مع الأحزاب السياسية وصناع القرار الرئيسيين لإدراج الحق في إبداء النقد البناء في المعالم الرئيسية للدستور؛ والتواصل مع المؤسسات العامة والحكومة لتكوين شراكات قوية من أجل التنمية.

لكن المجتمع المدني لم يكن يقف وحده على منحنى التعلم الوعر في الديمقراطية الوليدة بتونس. فقد كانت الجبهة السياسية تواجه صعوبات كبرى في إدارتها للبلاد بعد الثورة، وسط صراعات سياسية قوية على السلطة. وفي الوقت ذاته، كان استياء الناس يتزايد من التوقعات التي لم تتحقق. وقد أدى هذا الوضع بالضرورة إلى تزايد الاستياء الاجتماعي، والمواجهات العنيفة، وفي النهاية إلى اغتيال اثنين من قيادات المعارضة السياسية.

وعلى خلاف تجارب بلدان أخرى مجاورة وإقليمية، لم يفض هذا الحراك إلى اضطرابات أهلية، أو الأسوأ، إلى حرب أهلية. فقد حال دونه إطلاق الحوار الوطني والاتفاق على العقد الاجتماعي عام 2013 بين الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، و الرابطة التونسية للدفاع عن

حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين– وهو الرباعي الشهير الذي فاز بجائزة نوبل للسلام. وتعهدوا، بالاشتراك مع الحكومة (في عهد حزب النهضة الإسلامي) والمجتمع المدني وأحزاب المعارضة، بالعمل معا من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية، وتحقيق التحول الضروري لضمان السلام والاستقرار في الفترة من 2012 إلى 2020. ويغطي هذا العقد العديد من النقاط، من بينها أهمية الحوار الاجتماعي كركيزة أساسية من ركائز التحول الديمقراطي نحو زيادة نطاق العدالة الاجتماعية. ويتيح الاتفاق استئناف العمل على صياغة الدستور الجديد، فضلا عن الخروج الطوعي لحزب النهضة من السلطة، وتشكيل حكومة تكنوقراط جديدة أشرفت على تنظيم انتخابات 2014 الرئاسية.

وقد صمد هذا التوافق في الآراء، وما زال يحافظ على بقاء التحول على مساره غم صعوبة المناخ الأمني، وبطء عملية ترجمة الإنجازات السياسية إلى نموذج اقتصادي جديد تستفيد منه الأكثرية وليس الأقلية. وتأتي جائزة نوبل للسلام في وقت حرج، لتذكي حماس تونس لمستقبل أفضل يتضمن فرصا واعدة للرخاء المشترك. وتمثل جائزة نوبل رمزا للتقدير الهائل للإنجازات التي حققها الشعب التونسي. وحتى في مواجهة الصعوبات، ظلت تونس ملتزمة بالمسار السلمي نحو تحقيق مطالب الثورة التونسية في كل من التحولات السياسية، والآن الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يبعث برسالة أمل ووحدة وتشجيع وفخر في وقت تتجاوز تونس مرحلة تحولاتها السياسية، وتؤكد على الدور المحوري للمجتمع المدني كشريك كامل في التنمية استجابة للنداء الأساسي لتحقيق "الكرامة الاجتماعية." (1)

14

[1] مقالة –المجتمع المدني التونسي من ثائر إلى حامل سلام بقلم : دنيا جميل

الخاتـــمة

الخاتمة :

كان هدف هذه الدراسة البحث في سمات و طبيعة المجتمع المدني التونسي و دوره في تحقيق الإصلاح السياسي في تونس ، و قد تم تناول مفهوم المجتمع المدني بوصفه
يؤدي دورا رئيسيا في توجيه
حاجات أفراد المجتمع وتحقيق تطلعاتهم، فقد برهنت التطورات المعاصرة على تنوع وتعدد مجالات نشاط"المجتمع المدني "وعلى أهميته كآلية قوة ودفع جديد على مستوى العمل السياسي إلى جانب الدولة، فهو يساهم بصورة وواضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية والرفع من مستوى مشاركة الفرد في السياسات العامة، والقرار المتعلق بالشأن العام.
وعلى هذا الأساس فقد سعت الدراسة في إطارها النظري أولا، إلى تتبع مفهوم
المجتمع المدني من الناحية التاريخية فإنه إنبنى على مجموعة من الضوابط والأسس والوظائف التي أكسبته المزيد من الأهمية في ضوء التغيرات والتحولات الجديدة في (المفاهيم والدراسة) ،حيث أصبح له دورا بارزا في بناء وترسيخ قيم الإصلاح وتحقيق العدالة الاجتماعية وإقرار حقوق الإنسان، وبات يشكل عامل ضغط هام جدا على الحكومات ولاعبا أساسيا في عملية بناء وتكوين
المجتمعات.
كما تم ضبط وتحديد المدلولات النظرية لمفهوم الإصلاح السياسي في سياق التطور التاريخي لهذا المفهوم، وصولا إلى تحديد تعريف إجرائي لمفهوم المصطلح السابق، إن الحديث عن "المجتمع المدني" ودوره في الإصلاح السياسي بتونس استوجب ضرورة الإشارة إلى الأدوار التي لعبها ومختلف مكوناته.
مع التركيز أيضا على تحديد مؤشرات التطور في البنية الأساسية للمجتمع المدني وهيكلته، وانعكاسات هذا البعد على العلاقة بينه وبين السلطة، مما يساعد على تحديد مستوى الاستقلالية التي تتمتع بها هذه التنظيمات في الإصلاحات السياسية وواقع الممارسة السياسية.
فالمجتمع المدني مؤشر مهم لا يكاد ينفصل عن الإصلاح السياسي، بحيث يرتبط دوره في المساهمة في عملياته الأساسية وقدرته الوظيفية على التأثير في عمليات التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع، فهو عنصر فاعل.
هذا البعد الذي يكتسبه مفهوم" المجتمع المدني "بالنسبة للحياة السياسية بوجه عام و عملية الإصلاح السياسي بوجه خاص من خلال الوظائف والأدوار التي يؤديها في هذه المجالات.
فقدرته ترتبط بطبيعته وما تنطوي عليه هذه الطبيعة من قيم وتوجهات فكرية واجتماعية وسلوكية، تحدد مسار العملية السياسية كما تتوقف هذه القدرة أيضا على مستوى التكوين المؤسساتي ومدى تغلغل تنظيماته في بنية المجتمع، فضلا عن مدى ارتباطه وتفاعله مع الجماهير، وأيضا في معرفة دور المجتمع المدني أثناء وبعد الثورة.
وبناء على نتائج هذه الدراسة فقد تأكد أن المجتمع المدني لم يكن له دور في بداية أو انطلاق لحظة الاحتجاجات، ويرجع ذلك إلى القيود والأغلال التي كبلته منذ فترة الرئيس "الحبيب بورقيبة" لتزداد هذه الأغلال صعوبة بعد الانقلاب الأبيض الذي قام به الرئيس "زين العابدين بن علي" على مختلف تكوينات المجتمع المدني من (نقابات ، أحزاب، اتحادات، وجمعيات)، سياسية ومعارضة ،كلها جعلت من المجتمع

المدني التونسي ذلك الشخص المتفرج على الاحتجاجات ولكن بمرور الأسبوع الأول ونظرا لتصاعد موجة الحركات وغضب وقوة الشباب الجامعي، والاهتمام الإعلام المحلي والعربي والعالمي، وسياسة الاضطهاد وتقييد وتكبيل الحريات، كلها عوامل جعلت من قوى المجتمع المدني بتونس تتحرك بقوة رغم تأخرها بأسبوع من بداية الاحتجاجات.

وقد عرف المجتمع المدني تطورا (هيكليا) وتوسعا في تكويناته الاجتماعية والسياسية، مما أضفى بالدفع بالمهارات السياسية والإدارية إلى الأمام كبديل عن الكثير من عناصر النخبة السياسية للسيطرة على النظام، وبعبارة أخرى فقد أسهم التطور الهيكلي للمجتمع المدني ومنظماته إلى تنويع مصادر التجنيد للنخب المشبعة بالثقافة الإصلاحية وهذا من شأنه أن يساعد على التغيير.

وأدى النشاط المكثف لمؤسسات المجتمع المدني إلى توطيد الثقافة السياسية الديمقراطية لدى المواطنين، مما دفع الحكومة الانتقالية إلى تبني الإصلاحات .

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

الكتب :

1. البيج (حسين علوان) . الديمقراطية و إشكالية التعاقب على السلطة . ط1 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية . 2000
2. الجابري (محمد)، في نقد الحاجة الى الاصلاح ، طبعة 1 (بيروت ـــــــــركز الدراسات الوحدة العربية ، سنة 2005)
3. الزيري (منجي) – التجمع الدستوري الديمقراطي : التحولات التاريخية و رهانات التغيير ط1 2009
4. الطيب (حسن ابشر) ، الاصلاح الاداري في الوطن العربي : بين الاصالة والمعاصرة في ناصر محمد الضائع (عمان)
5. المجالي (رضوان محمود)، الاصلاح السياسي في المنطقة العربية (شؤون عربية ، عدد 135 ، خريف 2008).
6. المتوفي (كمال) والصواني(يوسف) محررين، الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي (ليبيا : المركز العالمي للدراسات وابحاث الكتاب الأخضر سنة 2006).
7. المغيربي (محمد زاهي بشير)، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، منشورات جامعة قار يونس، بلغازي،1998
8. المغيربي (محمد زاهي بشير) ، الديمقراطية والاصلاح السياسي " : مراجعة عامة للادبيات " في ندوة الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي (سنة 2006).
9. السيد (مصطفى كامل) – مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي ط1 – بيروت – المركز 1992
10. السعدي (محمود) وآخرون ، القاموس الجديد للطلاب (تونس : الشركة التونسية للتوزيع ،1979).
11. العدوان (ياسر) ، ناذج لمفاهيم الاصلاح الاداري في الوطن العربي (عيان : المنظمة العربية للعلوم الادارية .1406ه.).
12. المشابقة (أمين) ، شملان(العيسى) ، الاصلاح السياسي في دول الخليج (مركز دراسات وبحوث الدول النامية : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، سنة 2006) .
13. الشيخ داود (عماد صلاح عبد الرزاق)،الفساد والإصلاح (دمشق ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، سنة 2003)
14. الخزيرجي (ثامر كامل محمد)، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن ، (عمان)، 2004.

15. باي(بير تراند)، التنمية السياسية " (ترجمة محمد نوري المهدوي) اليبيا : تالة للطباعة والنشر ، سنة 2001.
16. طهاري(محمد)، مفهوم الاصلاح بين جمال الدين الافغاني ومحمد عبده ، طبعة 3، (الجزائر : دار الامـة ، سنة 1999) .
17. كتاب pdf المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي
18. موسوعة السياسة الجزء الأول ، الطبعة الثانية (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر عبد الوهاب كيالي (محررة سنة 1985)
19. موران (إدغا) – مقدمات للخروج من القرن العشرين – ترجمة انطون حمصي – منشورات وزارة الثقافة دمشق 1993
20. عادلي (عبد العزيز) ، قدرة النظم العربية على البقاء " مصطفى كمـال السيد محررا ، الاصلاح السياسي في الوطن العربي
21. عاشور(طارق)، الاصــلاح السياسي العربي (تحليل الحالة الجزائرية) بعد عـــــــام 2011 ، (جامعة سعيدة الجزائر)
22. صبحي (احمد شكري)، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات 'الدكتوراه(37)، ط1، 2000، بيروت
23. رعد (عبد الجليل علي) ، التنمية السياسية مدخل للتغيير البيا : الجامعة المفتوحة ، سنة 2002.
24. غربي (علي) واخرون ، تنمية المجتمع مــن التحديث الى العولمة (القاهرة : درار الفجر للنشر والتوزيع ، سنة 2003).

المجلات :

1. الصمادي (هشام) – عبد الرؤوف العودات – أثر التنمية الاقتصادية في الديمقراطية : 1990-2004- مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية و الإجتماعية :المجلد 6 العدد 3 – 2009
2. بلقزيز(عبد الإله)– ورقة العمل الإصلاحي السياسي في الوطن العربي سنة 27 العدد 304
3. هنيد (محمد) - مجلة تونس – الجريمة قاعدة للإنقلاب
4. حناشي (عبد اللطيف) – نخبة الاستقلال المغاربية و المسألة الديمقراطية :الحبيب بورقيبة نموذجا – المجلة العربية للعلوم السياسية-العدد29-2011
5. يعقوبي (إسماعيل)، المجتمع المدني في الفكر المعاصر الجزء السادس -، الحوار المتمدن العدد:2368
6. محسن (صالح)- مجلة مصر و تونس
7. ثابت (احمد)، المجتمع المدني: الصلاحية المنهجية وضرورة التطوير، مجلة النهضة ، أكتوبر 2000

8. ثناء (فؤاد عبد الله) ، الاصلاح السياسي ..خبرات عربية " المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد 12 ، خريف 2006.

المقالات :

1. أحمد هيجان (عبد الرحمن)، المجتمع المدني: المفهوم والأبعاد 1424/9/10هـ الموافق 2003/10/4م
2. جميل(دنيا) - مقالة – المجتمع المدني التونسي من ثائر إلى حامل سلام
3. معيفي (فتحي) – النخبة التونسية لحركة الإصلاح الوطني خلال القرن التاسع عشر maghreb journal of historical and social studies
4. رحماني (إبراهيم)، دور المجتمع المدني في التنمية الثقافية، في المجتمع المدني ودوره في التنمية...الأدوار والتحديات، الرابطة الولائية للفكر والإبداع، محاضرات الندوة الفكرية الخامسة، شركة مزوار، الوادي، 2005.

المذكرات :

1. الخلايلة (هشام سليمان حمد)، " اثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية " (مذكرة تخرج – والتكيفية) .
2. بايوق (لبنى سمير) ، " وضع المراة في المبادرات الدولية للاصلاح في الشرق الاوسط "(اطروحة دكتوراة في العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، سنة 2009).
3. سيدهم (ليلى)– إشكالية التحول الديمقراطي في تونس – رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2008-2009

المواقع :

1. حمدي (عبد الرحمان) –المجتمع المدني و التكامل في إفريقيا موقع : http///www.4shared.com/document/iwriuqxj

المراجع الأجنبية :

1. gabriel a-al mond and sidneyverba.the cinceulture political attitudes and democraay in five nation (princeton NJ press 1963

الفهرس

الـــــفـــــهـــرس:

مقـدمـــــــــة.	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة.	8
المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للمجتمع المدني.	8
المطلب الأول: المجتمع المدني مقاربة مفهومية.	11
المطلب الثاني: مقومات المجتمع المدني.	13
المبحث الثاني: الإصلاح السياسي : دراسة تأصيلية.	17
المطلب الأول: مفهوم الإصلاح.	19
المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي.	24
الفصل الثاني : طبيعة و سمات المجتمع المدني في تونس.	29
المبحث الأول : تطور المجتمع المدني في تونس.	29
المطلب الأول: سمات المجتمع المدني في تونس.	33
المطلب الثاني : السياق التاريخي للمجتمع المدني في تونس.	38
المبحث الثاني : علاقة الدولة بالمجتمع المدني في تونس.	43
المطلب الأول : الحالة التعاونية.	55
المطلب الثاني: الشكل التنافسي.	58
الفصل الثالث : تأثير المجتمع المدني التونسي في الإصلاح السياسي.	64
المبحث الأول : دور المجتمع المدني التونسي في عمليات الإصلاح السياسي.	64
المطلب الأول : المجتمع المدني التونسي و التحولات السياسية في تونس.	67
المطلب الثاني : المجتمع المدني التونسي و الإنتقال الديمقراطي في تونس.	70
المبحث الثاني : تقييم المجتمع المدني في تونس و سبل التفعيل.	76
المطلب الأول: معيقات المجتمع المدني في تونس.	81
المطلب الثاني: مستقبل المجتمع المدني في تونس.	86
الخاتمة	90
قائمة المصادر و المراجع.	93